المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الواحدة والثلاثون | 31 | الثلاثاء 30 جانفي 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3122
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3122
3- عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا..... 3122
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 3136
5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس و إيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة..... 3139
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 3152
7- رفع الجلسة..... 3155
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 3155

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وأربعين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 30 جانفي 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروعي القانونين آنفي الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

باسمكم جميعا يسعدني أن أرحّب بالسيدة فريال الورغي حرم السبعي وزيرة الاقتصاد والتخطيط والتنمية بأخلص عبارات التهنئة على تكليفها من طرف سيادة رئيس الجمهورية بمهمة الإشراف على هذه الوزارة الهامة، متمنيّا لها التوفيق لما فيه خير البلاد ونمائها.

كما أرحب بكافة أعضاء الوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب وقبل أن ننطلق في أشغالنا، نتأكد من توفّر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء (81 عضوا) عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزّاء، التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء عملية التصويت.

الحضور: 124، النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أتلو على مسامعكم جدول أعمال هذه الجلسة العامة، حيث يتضمّن، تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 25 جانفي 2024 النظر في:

أوّلا: مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا (عدد 2023/49).

ثانيا: مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة (عدد 2023/52).

هذا، ويخضع توزيع التوقيت المحدّد للنقاش العام حول كلّ مشروع قانون إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي ويتمّ طلب الكلمة تبعا لأحكام الفصل 102 منه، فالرجاء من الأعضاء الرّاغبين في التدخّل في النّقاش العام حول مشروع القانون عدد 2023/49 التفضّل بتسجيل أسمائهم في مفتتح هذه الجلسة العامة، حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة.

ننتقل الآن إلى النقطة الأولى في جدول أعمالنا اليوم: النظر في مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا (عدد 2023/49).

أجدّد الترحيب بالسيدة فريال الورغي حرم السبعي، وزيرة الاقتصاد والتخطيط وأتوجّه إليها، مجدّدا، بأصدق التهاني على الثقة التي منحها إياها سيادة رئيس الجمهورية ودونما شك فإنّه وباكتمال تركيبة الحكومة وبإحداث خطط جديدة على قدر كبير من الأهمية بما من شأنه أن يعطي دفعا إضافيا للعمل الحكومي ويضفي مزيدا من النجاعة في قادم الأيام.

ونجدّد التأكيد من هذا الموقع، على ما تتطلبه المرحلة من عمل مُضاعف ومن تضافُر للجهود من أجل تجاوز مختلف الصعوبات الماثلة وتحقيق تطلعات شعبنا في غد أفضل وغرس ثقافة الأمل وإرجاع الثقة في مؤسسات الدولة.

كما نجدّد التأكيد على مواصلة التفاعل الإيجابي مع كلّ المبادرات الصادرة عن الوظيفة التنفيذية لما يخدم المصلحة العليا للوطن والحرص الثابت على تجسيم الخيارات التي انبنى عليها دستور 25 جويلية 2022 وتكريس الثوابت والمبادئ التي تغلّب السيادة الوطنية وتضع في مقدمة أهدافها تحقيق ما نرنو إليه جميعا من عزّة ورقّي لكافة التونسيات والتونسيين.

زميلاتي زملائي الأعزّاء،

قبل الشروع في المناقشة يجدر التذكير بأنّه وفيما يتعلّق بالاتفاق الإطاري المعروض، فإنّ تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليه وفقا لما نصّت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي، حيث لا يُمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور ولا يُمكن قبول التعديلات بشأنها، وفقا لما نصّت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

هذا ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي، فإنّ أشغالنا ستتمّ على النحو التالي:

1) تلاوة تقرير اللجنة،

2) النقاش العام،

3) ردود السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط،

4) التصويت بأغلبيّة الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي،

5) المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين الأساسية أي الأغلبيّة المطلقة للأعضاء (81 عضوا).

كما أنّه وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإنّ الكلمة تُعطى إلى ممثّل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنيّة وكلّما طلبوها وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المُستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية لكي تستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون، لا يفوتني التذكير بعراقة ومتانة العلاقات التي تربط بلادنا بجمهورية كوريا والتي مثّلت الزيارة الرسمية للسيد "KIM JIN PYO" رئيس الجمعية الوطنية الكورية إلى تونس من 17 إلى 19 جانفي 2024 على رأس وفد برلماني مناسبة لتأكيدها ومزيد ترسيخها ودعمها وتنويعها على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات.

عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر الآن إلى تلاوة التقرير ونحيل المصدح إلى لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية التي أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر على المجهود والعمل المنجز.

المصدح إلى اللجنة.

السيد شفيق الزعفوري، رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

شكرا،

بسم الله الرحمان الرحيم،

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بدورها ترحب بالسيد رئيس مجلس نواب الشعب والسيدة والسيد نائبي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السادة والسيدات الزملاء،

أولا، أرحب بالسيدة الوزيرة والفريق المرافق لها، ونتقدم لها بالتهاني على ثقة السيد رئيس الجمهورية التي وضعها في شخصها بتكليفها على رأس وزارة الاقتصاد والتخطيط، هذه الوزارة الهامة ونتمنى لها كل التوفيق والنجاح في مهامها.

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا، نقوم بتلاوة التقرير.

السيد صالح السالمي، المقرر

شكرا،

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة ومن رافقها،

السادة والسيدات الحضور،

أسعد الله يومكم.

تقرير لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا عدد 2023/49

I.التقديم:

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى الموافقة على اتفاق إطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا وذلك تطبيقا لأحكام الدستور.

وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق الإطاري في تونس بتاريخ 11 اوت 2023.

1. اهداف الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا:

تولّى مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي منذ إحداثه بتونس سنة 2006 تنفيذ جملة من البرامج والمشاريع التي تتمحور أساسا حول التعاون الفني ودورات التكوين والتربصات بكوريا لفائدة الإطارات التونسية وإرسال الخبراء والمتطوعين الكوريين وتقديم الإحاطة التقنية لإنجاز مشاريع تنموية في مختلف الميادين.

وقد شملت مشاريع التعاون الفني عدة مجالات أهمّها: الرقمنة، الحوكمة، تنمية القدرات ودعم توظيف الشباب والنساء وكذلك الطاقة المتجددة.

ومن بين هذه المشاريع نذكر: مشروع منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS والذي يعتبر واحدا من أنجح تجارب التعاون التونسي الكوري في مجال الرقمنة، إذ يهدف من خلال إحداث منصة المشتريات الالكترونية إلى إرساء مزيد من الشفافية وتعزيز المنافسة.

كما نذكر أيضا مشروع المنظومة الإلكترونية "ء-مواطن" وهي بوابة للمشاركة والتفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها من خلال تمكينهم من تقديم عرائضهم واقتراحاتهم او استفساراتهم على الخط وهو ما من شانه تحسين الخدمات الإدارية في تونس.

وسيمكّن هذا الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا من مزيد تعزيز التعاون بين البلدين وتوسيع مجالاته وفتح آفاق جديدة للشراكة.

2. تقديم الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا:

يحتوي هذا الاتفاق الإطاري على اثني عشر (12) فصلا تتعلق أساسا بالأهداف

والتراتيب الفرعية ومساهمات الحكومة الكورية ومساهمات الحكومة التونسية والامتيازات والاعفاءات والفوائد الممنوحة لمكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي ولممثليها وموظفيها من جهة، وللخبراء الحكوميين والمتطوعين وللمعدات والآلات واللوازم التي تقدمها الحكومة الكورية إلى الجمهورية التونسية لإنجاز البرامج المنضوية تحت هذا الاتفاق الإطاري من جهة أخرى.

كما يحتوي هذا الاتفاق على فصول تتعلق بالمتابعة والتقييم وتسوية النزاعات والدخول حيز النفاذ.

ويرمي هذا الاتفاق الإطاري من خلال جملة هذه الفصول إلى ضبط الأحكام والشروط العامة للتعاون التنموي بين الطرفين على أن تُضبط الشروط والإجراءات التفصيلية للبرامج المحددة للمساعدات الممنوحة من طرف الحكومة الكورية بمقتضى ترتيبات فرعية بين الطرفين.

*** أشكال ومجالات التعاون الفني:**

تتّخذ المساعدات التنموية التي تقدّمها الحكومة الكورية للجمهورية التونسية عدة أشكال من بينها:

- مشاركة التونسيين في تربصات تكوينية بجمهورية كوريا،
- إيفاد خبراء حكوميين ومتطوعين كوريين إلى الجمهورية التونسية لإنجاز برامج تكوين،
- توفير معدات وآلات ولوازم للحكومة في إطار البرامج المنضوية تحت هذا الاتفاق الإطاري وكذلك بناء المنشآت اللازمة لتنفيذ هذه البرامج.

***مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي والإعفاءات والامتيازات لفائدة الممثلين وموظفي المكتب**

تسمح الحكومة التونسية بمقتضى هذا الاتفاق الإطاري للوكالة الكورية للتعاون الدولي بفتح مكتب على أراضيها وتمنحه الاعفاء من المعاليم الديوانية عند توريد المعدات والآلات والسيارات والمواد والمعدات الأخرى الضرورية لنشاطه.

كما تمنح لممثلي المكتب وموظفيه الاعفاء من الضريبة على الدخل ومن المعاليم الديوانية عند توريد الأمتعة الشخصية والمعدات المنزلية والمواد الأخرى.

وتقوم الحكومة التونسية بتقديم كل التسهيلات للموظفين الموفدين وأفراد عائلاتهم لدخول الأراضي التونسية ومغادرتها والإقامة فيها وضمان أمنهم وتوفير الخدمات الطبية لهم ومنحهم نفس الامتيازات والاعفاءات والفوائد الممنوحة للموظفين الموفدين من الدول الأخرى أو المنظمات الدولية الذين يقومون بمهمات مماثلة في الجمهورية التونسية.

*** الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لفائدة الخبراء الحكوميين والمتطوعين الكوريين:**

تمنح الحكومة التونسية الخبراء الحكوميين والمتطوعين الكوريين الإعفاء من الضريبة على الدخل، كما تمنحهم وأفراد عائلاتهم الإعفاء من المعاليم الديوانية عند توريد الامتعة الشخصية والمعدات المنزلية وسيارة واحدة لكل خبير تحت نظام القبول المؤقت.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 خصّصتها للنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا.

وفي بداية الجلسة، تولى مقرر اللجنة تلاوة نص المشروع وبنود الاتفاقية. ثم دار نقاش تطرّق خلاله أعضاء اللجنة إلى بعض التفاصيل التي تضمنها نص هذا الاتفاق الإطاري الذي يهدف إلى ضبط الأحكام والشروط العامة للتعاون التنموي بين الجمهورية التونسية وجمهورية كوريا.

وأبرز النواب الأهمية التي يكتسيها الاتفاق باعتباره سيكون آلية من الآليات التي ستساهم في دفع التنمية ببلادنا في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي، حيث تعتبر كوريا من الدول الرائدة في هذا المجال.

وتطرق أحد النواب إلى مشاريع التعاون الفني مع جمهورية كوريا على غرار مشروع منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS الذي يعتبره واحدا من أنجح تجارب التعاون التونسي-الكوري في مجال الرقمنة، مشيرا إلى أنّ نجاح هذه التجربة لا ينفي وجود بعض السلبيات في استعمال هذه المنظومة على غرار ارتباطها بالأمر المتعلق بالصفقات العمومية الذي ينص على اختيار العرض الأقل كلفة « moins-disant » عوض أن يتم الاختيار على العرض الأفضل « mieux-disant »، كما أكد على ضرورة التسريع في مراجعة المنظومة القانونية في خصوص الصفقات العمومية لإكسابها النجاعة والسرعة في إنجاز المشاريع العمومية.

وبعد التداول والنقاش، قرّرت اللجنة بإجماع الحاضرين طلب الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وذلك بهدف مزيد الإلمام بتجربة التعاون بين تونس وكوريا لسنوات عديدة وتقييمها من حيث النتائج المحققة على عدة مستويات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في إطار السعي إلى إيجاد السبل الكفيلة بمزيد تطوير هذا التعاون وتوسيع المجالات التي يشملها.

وبتاريخ 10 جانفي 2024، عقدت اللجنة جلسة ثانية خصّصتها للاستماع إلى كل من المكلف بالإدارة العامة للعلاقات مع دول آسيا والمنظمات الآسيوية والمدير المكلف بشرق آسيا وأوقيانوسيا بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وإلى المديرة العامة للتعاون الثنائي الأوروبي بوزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع هذا القانون الأساسي.

وفي مداخلة أولى، أوضح ممثلو وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أن مشروع هذا القانون يُحدّد الإطار القانوني لتواجد مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي بتونس وواجبات كل طرف لتسهيل عملية التعاون، مشيرين إلى أن كوريا دولة صديقة تتميز بإمكانيات هامة في عدّة مجالات على غرار الرقمنة والتجديد التكنولوجي والحوكمة وتنمية القدرات... والتي تمثّل فرصا عديدة للتعاون التنموي مع تونس. وذكّروا بأهم المشاريع المنجزة في إطار التعاون التونسي-الكوري على غرار مشروع المنظومة الالكترونية للشراءات على الخطّ TUNEPS، مضيفين أنه سيتم الشروع قريبا في إنجاز مشروع رقمنة السجّل العقاري في تونس.

ومن جهتها، تولت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط تقديم عرض شمل الإطار العام للتعاون التونسي-الكوري وأهم مجالاته وأشكاله، حيث تم فتح مكتب للوكالة الكورية للتعاون الدولي بتونس سنة 2008، علما وأن هذه الوكالة هي مؤسسة حكومية أنشئت سنة 1991 بهدف تنفيذ وتجسيد المنح والمساعدات التي تقدمها كوريا على الصعيد الدولي ولديها 46 مكتبا بالخارج.

وقد شهدت علاقات التعاون التونسي-الكوري منذ سنة 2008 تطورا من خلال مساهمة الوكالة في مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس ودعم تكنولوجيات الاتصال والمعلومات وتطوير القدرات والاستفادة من التجارب الكورية في مختلف المجالات التنموية. وشملت هذه المساهمة عددا من مجالات التعاون من أهمها دعم الحوكمة وتطوير أداء الإدارة والرقمنة والتجديد التكنولوجي ودعم القدرات في مجالات التنمية الاقتصادية والصناعية (النقل، الطاقة...) وإحداث مواطن الشغل، إضافة إلى تطوير الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة ودعم الإنتاجية في القطاع الفلاحي والصيد البحري.

كما أوضحت ممثلة الوزارة أن أشكال هذا التعاون الثنائي متنوعة، حيث يشمل:

- برامج لتكوين القدرات ودعمها،
- برامج للمتطوعين (في مجالات مختلفة كاللغات والرياضة والثقافة والتربية والتكوين والطبخ وغيرها)،
- هبات عينية (معدات صحية وإعلامية....)،
- مشاريع تعاون فني (دراسات/مشاريع نموذجية)،
- مشاريع تعاون ثنائية/مشاريع تعاون تقوم بإنجازها هياكل دولية وأممية،
- مشاريع الوكالة الكورية للتعاون الدولي/مشاريع تعاون أخرى بين بعض الهياكل التونسية ونظيراتها الكورية (على غرار المركز التونسي

الكوري للإدارة الالكترونية بالتعاون بين وحدة الإدارة الالكترونية والوكالة الكورية للمعلومات التابعة لوزارة الداخلية والسلامة الكورية (2020-2022).

وأحيل الكلمة للسيد نائب الرئيس لمواصلة تلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد نائب الرئيس، تفضل.

السيد معز برك الله، نائب رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

شكرا سيدي الرئيس،

وخلال النقاش، تقدم أعضاء اللجنة بجملة من الملاحظات والاستفسارات تمحورت أساسا حول تقييم نتائج هذه التجربة للتعاون التونسي-الكوري في المجالات التي شملها منذ انطلاقه إلى الآن وحول الإمكانيات المتاحة لتوسيعها وتطويرها في المستقبل.

وتطرقوا كذلك إلى ما سُجّل من نقائص على مستوى منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS خاصة فيما يتعلق بجودة المشاريع العمومية المنجزة نظرا لارتباطها بالأمر المتعلق بالصفقات العمومية الذي ينص على اختيار العرض الأقل كلفة وليس العرض الأفضل.

كما لاحظوا أنه، رغم ما سُجّل من إيجابيات لهذه المنظومة خاصة على مستوى شفافية المعاملات، فإن مشكل البطء والتعطيل في إنجاز المشاريع لا يزال متواصلا وهو ما يستوجب التشخيص الجدي والوقوف عند سلبيات ونقائص هذه المنظومة، التي تهم عددا هاما من الإدارات والمؤسسات والناشطين الخواص، ومراجعتها والقيام بالإصلاحات الضرورية لجعلها أكثر نجاعة.

وفي تدخلات أخرى، تساءل عدد من أعضاء اللجنة عن مدى إجحاف الشروط المنصوص عليها ضمن الاتفاق الإطاري بالنسبة إلى تونس وعن الأهمية التي تكتسيها مثل هذه الاتفاقيات التي تبرمها بلادنا مع الدول الآسياوية وخاصة فيما يتعلق بمدى انعكاسها على العلاقات التونسية-الافريقية.

وفي تفاعلها مع مداخلات أعضاء اللجنة التي تعلقت بمشاريع التعاون مع الوكالة الكورية والمجالات التي شملتها، أفادت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه تم التوفّق في إنجاز جملة من المشاريع في حين لا يزال عدد آخر منها في طور الإنجاز.

وتتمثل أهم المشاريع المنجزة في:

- مشروع نموذجي لإعادة تهيئة الغابات وزراعة أشجار البلوط والفلين مع المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات (2014-2018) بمبلغ 2 مليون دولار)،

- مشروع نموذجي لرسكلة المعدات الالكترونية مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (2010-2016) بكلفة 3.8 مليون دولار)،

- مشروع منظومة e-people لدعم مجالات الحوكمة الرشيدة والتبليغ عن حالات الفساد مع وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة (2015-2018) بمبلغ 5 مليون دولار)،

- مشروع تعزيز الحكم الديمقراطي والمساءلة العمومية مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016-2019) بمبلغ 3.8 مليون دولار)،

- إنجاز دراسة للتحكم في الطلب على الكهرباء ومشروع نموذجي لاستعمال تقنية تكييف الهواء بالتخزين البارد مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز (2013- 2016 بكلفة 2 مليون دولار).

أما بالنسبة إلى المشاريع التي لا تزال في طور الإنجاز، فهي تتمثل أساسا في:

- المرحلة الثانية من مشروع المنظومة الالكترونية للشراءات العمومية على الخط TUNEPS مع الهيئة العليا للطلب العمومي (2019-2023 بمبلغ 2.5 مليون دولار)،

- مشروع المنصة الوطنية للتدريب على الخط e-learning مع المدرسة الوطنية للإدارة (2020-2024 بمبلغ 5 مليون دولار)،

- مشروع دعم المنظومة المعلوماتية الخاصة بالملكية الصناعية مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية (2023-2026 بمبلغ 3.7 مليون دولار)،

- مشروع دعم سياسات التشغيل وإحداث مواطن شغل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (2022-2025 بمبلغ 4.3 مليون دولار).

كما أكدت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه علاوة على ما سبق ذكره من مشاريع، فقد تمت برمجة مشاريع أخرى مع الوكالة من أهمها:

- إنجاز المرحلة الثانية من مشروع المنظومة الالكترونية للتفاعل والتواصل مع المواطن e-people مع رئاسة الحكومة بهدف تطوير وظائف المنظومة وجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات مستعملها من الموظفين والمتعاملين مع الإدارة،

- إنجاز مركز امتياز للتدريب Centre d'Excellence مع الهيئة العليا للطلب العمومي بهدف تطوير وتوسيع نطاق تجربة TUNEPS للشراءات العمومية عبر الخط.

من جهتهم، أكد ممثلو وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أن العلاقات الثنائية ضرورية في مجال التعاون الدولي وأنه لا بد من العمل على دعم علاقاتنا مع شركائنا وعلى مراكمة تجارب التعاون والاستثمار فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعتها وتطويرها بعد تقييمها، موضحين أن تقييم نتائج الاتفاقيات المبرمة على الاقتصاد الوطني يتطلب وقتا طويلا ودراسة معمقة.

وأضافوا أن الدولة التونسية هي الجانب الذي عليه المبادرة بالقيام بالإصلاح والتعديل اللازم لمعالجة النقص المرصود في مردودية أي مشروع من مشاريع التعاون، مذكرين أن المهمة الأساسية لوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج تتمثل في تحديد الإطار القانوني العام للتعاون الدولي والدفع بالديبلوماسية الاقتصادية نحو الأفضل، وأن عملية التقييم والتدقيق هي من مهام الوزارة المشرفة على إنجاز مشروع التعاون.

أحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد المقرر

وبخصوص الاستفسار عن التركيز على جانب الرقمنة في هذا الاتفاق، أفادوا أن علاقاتنا الدولية تشمل عديد المجالات مع مختلف

الدول الأخرى وأن اختيار مجال مثل هذه المساعدات يعود بالأساس إلى الدول المانحة باعتباره من صميم اختصاصها، حيث أن كوريا من الدول المختصة والرائدة في مجال الرقمنة، على غرار ما تقدمه الصين في المجال الصحي أو هولندا في المجال البيئي إلى تونس في إطار علاقات التعاون الثنائي التي تجمعنا بهما.

من جهتها، أوضحت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه في مجال التعاون الدولي يتم الحرص على ضرورة توفّر الانسجام بين أولويات بلادنا وحاجياتها وما توفره الدولة المانحة، مشيرة إلى أنه يجب القيام بدراسات لمعرفة الميادين التي يمكن اقتراحها بهدف توسيع مجال التعاون التونسي-الكوري.

كما أكدت أن الطرف التونسي قام في مرحلة أولى بتقييم لبعض المشاريع التي هي في طور الإنجاز أفضى إلى رصد بعض النقائص التي سيتم العمل على تلافيها خلال استكمال إنجاز هذه المشاريع في المرحلة القادمة، مذكّرة أن من أهم التحديات في هذا المجال هو كيفية ضمان ديمومة مشاريع التعاون واستمراريتها.

أما بالنسبة إلى منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS، أوضحت أنه رغم السلبيات والمحدودية التي لوحظت بشأنها، فقد تم تسجيل تطوّر ملحوظ في المؤشرات الكمية لاستعمالها منذ دخولها حيز الاستغلال، حيث أن الإحصائيات المتوفرة تفيد أنه في ديسمبر 2022 بلغ العدد الجملي للمشترين العموميين المسجلين على المنظومة 1417 كما بلغ العدد الجملي للمزودين 14822 في حين بلغ عدد طلبات العروض 8183 طلبا، ومع ذلك فإن المساعي المبذولة من قبل كل الأطراف المعنية متواصلة بهدف مزيد تحسين هذه المنظومة وتطويرها والرفع من نجاعتها.

وفيما يتعلق بالشروط المنصوص عليها ضمن الاتفاق، أوضح ممثلو الوزارتين أنها لا تعتبر مجحفة وأنها شروط عادية معمول بها في عديد الاتفاقيات الأخرى سواء لبلادنا أو لبلدان أخرى.

كما أوضحوا أن التوفّق في إقناع الشركاء الأجانب لإبرام

اتفاقيات تعاون دولي يستوجب توفير الظروف المناسبة والأرضية الملائمة وهو ما تسعى إليه بلادنا لإقامة علاقات شراكة ناجحة ومثمرة.

وفي علاقة بمدى تأثير مثل هذه الاتفاقيات مع الدول الآسيوية على علاقات التعاون التونسية-الافريقية، أكدوا أن مراكمة بلادنا لمثل هذه التجارب سيكون لها الأثر الإيجابي على علاقاتنا مع الدول الافريقية، حيث ستوفر لنا، بفضل الخبرة المكتسبة، المزيد من الفرص الاستثمارية الجديدة في السوق الافريقية سواء بمبادرات تونسية أو في إطار مشاريع شراكة تونسية-كورية.

وتفاعلا مع تأكيد أعضاء اللجنة على ضرورة القيام بما يكفي من التحري في مواصفات الأجهزة والمعدات التي يوفرها شركاؤنا بمقتضى مثل هذه الاتفاقيات وفي مدى تلاؤمها مع الواقع التونسي ومدى قابليتها للاستغلال لمدة معقولة، أوضح ممثلو الوزارتين أن الإدارة التونسية هي من تحدد الخصائص الفنية وهي المسؤولة عن مراقبة تلك المعدات والتحري حول مدى مطابقتها للمواصفات المتفق عليها عبر إيفاد فرق مختصة إلى تلك البلدان للتأشير على استقبالها من عدمه.

وفي تطرقها إلى الآفاق المستقبلية للتعاون التونسي-الكوري، أفادت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه بالإمكان مزيد تعزيز هذه التجربة الناجحة وذلك عبر:

- تطوير الرقمنة في مختلف المجالات (النقل الذكي)،

- تطوير تبادل الخبرات والتعاون في المجال الفلاحي والبيئي،

- دعم مشاريع التعاون الثلاثي التونسي-الكوري-الافريقي خاصة في ظل اهتمام الجانب الكوري بدفع التنمية في القارة الإفريقية وتعهداتها في إطار التعاون الاقتصادي بين كوريا وإفريقيا KOAFEC،

- مزيد دعم التعاون في مجالات الابتكار والبحث العلمي والتجديد التكنولوجي،

- دعم آليات التعاون لمرافقة المؤسسات الناشئة ودعم المبادرة الخاصة.

هذا وقد توجّه أعضاء اللجنة، بمناسبة جلسة الاستماع حول مشروع هذا القانون، بالتوصيات التالية:

- ضرورة توخي التفكير الاستراتيجي لإحداث النقلة النوعية الحقيقية بالمواطن التونسي وتحديد التوجهات الاستراتيجية لبلادنا حتى نمهد الطريق لسن قوانين ذات بعد استراتيجي تمكننا من تحقيق الأهداف المرسومة، على غرار ما حققته ماليزيا أو فنلندا أو غيرهما من الدول.

- ضرورة القيام بالإصلاحات اللازمة لمنظومتنا التربوية للارتقاء بها إلى مستوى يمكننا من وضع مشروع مجتمعي متكامل وناجح على المدى البعيد وقادر على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- ضرورة تشجيع الكفاءات التونسية التي أثبتت قدرتها على الاستثمار والنجاح في عدد من المجالات التي شملتها بعض الاتفاقيات عوض الالتجاء إلى الدول الأجنبية.

وفي ختام الجلسة، قررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع القانون على أن يتم التصويت عليه والمصادقة على تقرير اللجنة حوله خلال جلسة قادمة.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 17 جانفي 2024، وافقت اللجنة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين. إثر ذلك، تولى مكتب اللجنة تلاوة التقرير حول هذا المشروع وتمّ إدراج جملة الملاحظات التي أبداها المتدخلون ليتم في مرحلة أخيرة عرضه على التصويت، حيث تمت المصادقة عليه بإجماع الحاضرين.

III. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية الموافقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا بإجماع الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أشكر اللجنة على عملها القيّم وعلى الجهد المبذول والآن ننتقل إلى النقاش العام. قائمة أولية للسادة والسيدات النواب المحترمين: هشام حسني وعبد الستار الزارعي وأيمن بن صالح ونبيل الحامدي ومنال بديدة وعبد القادر بن زينب وصابر الجلاصي ومعز الرياحي وحاتم اللباوي ومحمد علي فنيرة.

المصدح للنائب المحترم السيد هشام حسني غير منتمي له خمس دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، نهنئك بهذا التكليف ونتمنى أن تكوني في مستوى هذه المهام الجسمية ونتمنى لك النجاح في هذه المهام الجسيمة المنوطة بعهدة وزارتكم وسنرى في هذه المداخلة هذه المهام الجسيمة التي ستتحملونها.

أولا، بخصوص هذه الاتفاقية تحدث الفصل الرابع من هذه الاتفاقية على ما هو مطلوب من الجمهورية الكورية بينما بقية الفصول وهي 11 تتحدث على التزامات الجمهورية التونسية ونعتبر أن هناك الكثير من الإجحاف في هذا الالتزامات.

بالرجوع إلى الفصل الرابع وعند قراءته كأننا تحصلنا مؤخرا على استقلالنا أي أن الموظف التونسي والمواطن التونسي لا بد من الأخذ بيديه، ما زالت هناك نظرة دونية وهذا صحيح، لماذا هذه النظرة الدونية؟ لأنه لا يوجد لدينا سوى البعد الأكاديمي، في حين أن المهارات يقع تنميتها بالممارسة، عندما نرى ممارساتنا نجد أن المجال مغلق في وجوه الباعثين التونسيين، في وجوه الشبان التونسيين، لا يوجد مجال لممارسة هذه المهارات وتنميته ولهذا السبب نبقى في حاجة لخبرات من الخارج ولتكوين من الخارج، حتى التربصات التي يجريها الطالب التونسي المتخرج من أعلى الكليات والمدارس التونسية في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، يقوم بهذه التربصات في الشركات الأجنبية وبشروط مجحفة.

السيدة الوزيرة، لو تطّلعي على العقود المبرمة للطلبة في التربصات سترين كم هي مهينة، فأي مبادرة يقوم بها التونسيون تبقى على ملك الشركة، حتى الحواسيب التي يعملون عليها لا يحق لهم أن يخرجوا بها من الشركة ونعلم بأن هذا "une connaissance de cause".

لذلك فإن المهام المناطة بعهدتكم اليوم هي فتح باب الاستثمار، فتح باب الانتصاب الحرّ للتونسيين، فقد تم غلق الأبواب أمامهم وضيقوا عليهم الخناق، منذ أن تم بعث هذا المجلس ونحن ننتظر صدور مجلة الاستثمار، السيد الوزير السابق قدم برامج واعدة في برامج الوزارة سواء كان بخصوص الملتقيات الإقليمية أو الجهوية هي برامج واعدة. أين هذه البرامج؟

هناك تواصل للإدارة، ونتمنى أن تسرع إدارتكم وأن يكون النسق حثيثا لتقديم هذا، إن أردنا تحقيق هذه القفزة النوعية التي لا تكون بالكلام فقط، ننتظر الاتفاقيات، نحن لم نر أي شيء على أرض الواقع، التونسي ينتظر، اقتصادنا مات، الاستثمار مات، رجال الأعمال لم تعد لهم الرغبة في الاستثمار.

بخصوص التشريعات نحن ننتظر مبادرات الحكومة وإلى حد الآن لم تصلنا هذه المبادرات، نحن لا نصادق الآن إلا على القروض والاتفاقيات، قروض اتفاقيات، لا نريد أشياء تمكننا من تحقيق هذه القفزة النوعية.

السيدة الوزيرة، المطلوب الآن تسهيل الانتصاب الحر، اليوم نريد الحديث عن الكفاءات، هنا في تونس لا توجد لدينا كلية طب خاصة، لا أدري لماذا لأنه يقال أن سياسة الدولة لا تسير هكذا، نقول أنني أحمل فكرا اشتراكيا لكن أجد نفسي اليوم مجبرا بأن أتبنى مقولة آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر"، "الله غالب" هذا ما فرضه علينا واقعنا، "الله غالب" المالية العمومية للبلاد التونسية تعاني، لا يمكن أن نكون نحن القاطرة الاقتصادية، يجب أن نترك القاطرة الاقتصادية لرجال الأعمال على الأقل مؤقتا وبعد ذلك عندما ينتعش الاقتصاد تعود الدولة إلى دور القاطرة الاقتصادية.

السيدة الوزيرة، وفقكم الله في أعمالكم، مهامكم جسيمة جدا، أملنا كبير في شخصكم بأن تحققوا لنا مثل هذه النوعية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير لجميع الموجودين داخل القبة وحتى خارجها،

السيدة الوزيرة والطاقم المرافق لسيادتك، مرحبا بكم وأتمنى أن يكون هذا المنصب مباركا عليك وعلى تونس ونتمنى أن تكون عتبة خير على تونس ونحن واعون أكيد أن وزارتكم وزارة مهمة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، كلمتان بإمكانهما حل مشكل تونس وأزمتنا الاقتصادية والاجتماعية.

السيدة الوزيرة، نحن كبرلمان الجمهورية الثالثة نبارك كل قرض وكل برنامج وكل اتفاقية تونسية تدفع إلى التنمية وتدفع إلى إنعاش اقتصادنا وحل أزماتنا الاجتماعية.

السيدة الوزيرة، بما أنك جديدة في هذه الحكومة، فنحن كنواب نقول بأن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعب التونسي نعيشه على الميدان، كل وزير وكل عضو من أعضاء الحكومة إن أراد حل مشاكل الشعب التونسي فليس لديه خيار إلا أن يتوح ويضع اليد في اليد مع هذا البرلمان لأن هذا البرلمان هو برلمان الشعب والحكم للشعب وإن أردتم أن تعرفوا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وكل المشاكل على جميع المستويات، فيجب أن تستمعوا إلى هذا البرلمان.

اليوم الشعب التونسي لم يعد يتحمل وهو يعاني، الشعب التونسي صبور، الشعب التونسي يريد حلولا عاجلة، الشعب التونسي ينتظر الحل للخروج من هذه الأزمة ولم نعد قادرين على إقناعه بأن تونس لم تعد قادرة على الخروج من هذه الأزمة.

وأقولها صراحة، أن المشكل الموجود هو مشكل سياسي ومشكل وحدة وأن هذا المسار لا بد أن ينجح من أجل الشعب التونسي ومن أجل حلحلة جميع مشاكله الاقتصادية والاجتماعية ونريد مثل هذه السياسات التي تنفتح على جميع الدول وخاص الآسيوية وكذلك الإفريقية وكفانا من العلاقات التقليدية غير المجدية وغير النافعة، فلا يوجد لدينا حل سوى أن نتوجه للقارة الآسيوية والقارة الإفريقية من أجل حلحلة واقعنا الاقتصادي والاجتماعي ولا بد من المحافظة حتى على علاقاتنا الاقتصادية القديمة التي ستنفع تونس.

سيدتي الوزيرة، وزارتكم مهمة، وزارة الاقتصاد والتخطيط أي أنكم رحي البلاد، لذلك عليكم إنقاذ هذا الاقتصاد ولا بد أن تضعوا خططا استراتيجية لإنقاذ تونس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حفظ الله تونس والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له عشر دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكافة الإطارات المرافقة لها،

سيدتي الوزيرة، باسم الكتلة الوطنية المستقلة، نتقدم بأصدق التهاني بمناسبة نيلكم ثقة السيد رئيس الجمهورية على رأس وزارة الاقتصاد والتخطيط.

عمليا: هذه موافقة على اتفاق إطاري بين الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا، هذه الاتفاقية عدد كم؟ حسب ما جاء في التقرير، منذ سنوات أي أكثر من نصف قرن من المعاملات بين الدولتين اليوم ما هو "la valeur ajoutée "؟ كم من فرصة عمل أتيحت لنا؟ كم من مؤسسة تم بعثها عن طريق هذه الاتفاقية؟ كم من مشروع تم القيام به؟

وهنا أفتح قوسا كبيرا لأنه بعيدا على هذه الكتابة الجميلة والمنمقة هناك واقع يعيشه اليوم جميع الناس وأكيد أن سيادتكم قد عشتموه وعايشه أيضا الإطارات المرافقة لكم في إداراتنا العمومية، بما معناه اليوم نجد اتفاقية بين الجمهورية التونسية وأي هيكل آخر أو بين ما نسميها وكالات التعاون الفني، فمثلا نقرر القيام بمشروع رقمنة وسيتم إنجاز مشروع الرقمنة هذا على قسطين:

نأخذ القسط الأول، نقوم بغلق قاعة سواء كان في بلدية أو معتمدية أو إدارة جهوية ونضع فيها أربع طاولات وخمسة حواسيب، هذا قسط التعاون الفني مع الهيكل أو مع الوكالة الفنية الفلانية وجاء المصور وأخذ صورا وجاء السيد المسؤول الجهوي والمسؤول المحلي وأخذوا صورا مع بعضهم البعض ويقال هذا تعاون ويتم وضع علم البلاد وعلم كذا ويتم بث هذا في أخبار الساعة الثامنة. عندما يغادر هؤلاء تعطي الجهة التي قدمت هذه الفكرة الإذن بصرف القسط الثاني ويتم ضخ الأموال، الأربعة حواسيب يتم تسليمهم للمديرين، إن كانت هناك سيارة يتم إعطاؤها للمدير، يقع توزيع التجهيزات الموجودة وننسى تلك الرقمنة وتعود حليمة لعادتها القديمة.

كم من مشروع السيدة الوزيرة تم وضعه اعتباطيا ولنرى اليوم " la concrétisation"، ماذا وضعنا اليوم واقعيا في البلاد، نقوم بإمضاء الاتفاقيات، منذ أن كنت صغيرا لا أعي شيئا أسمع ببرامج الرقمنة ولذلك أسأل أبي وأقول له ما معنى هذه الرقمنة؟ والآن تجاوزنا الرقمنة و"digitalisation" والشباب اليوم يتقنها بجدارة ولكن في تونس ما زلنا نسمع "réseau" معطل، نحن ننتظر قدوم الفني من الإدارة العامة من تونس، الحاسوب لا يعمل، "la femme de service" طلب منها المدير تنظيف الحواسيب قامت بإخراجهم وغسلتهم بالماء وغيره وقد ذهب في ظنها أن بهذه الطريقة ستصبح الحواسيب نظيفة وهذا موجود في تونس العاصمة، حصل لي هذا في مدرسة ابتدائية في سكرة، طلب منها السيد المدير تنظيف قاعة الإعلامية إلى حين وصوله للمندوبية وعودته، عندما عاد وجدها نشرت الحواسيب أمام قاعة الإعلامية وقامت بغسلهم، لقد قامت بما تعرفه لكن ما ذنب الأطفال الذين لم يجدوا ذلك الحاسوب بعد ذلك؟

السيدة الوزيرة، عندما نتحدث اليوم عن مشاركة التونسيين في تربصات تكوينية بجمهورية كوريا واليوم جمهورية كوريا تعد مثالا موجودا بين أيدينا لكن الأمثلة كثيرة، إطارات ومهندسون يذهبون في تجارب كهذه لكنهم يذهبون في سياحة ويتم تكوينهم هناك ولكن عندما يعودون إلى تونس يبقون في "frigo." لا يطلب منهم "rapport" للزيارة التي قاموا بها، ماذا تعلمت بالخارج، فقد بقيت ثلاثة أشهر في هذا البلد في إطار التعاون وتلقيت تكوينا على مدى شهرا كاملا والبلاد والمجموعة الوطنية أنفقت عليك أموالا، لذلك لمدة ثلاثة أشهر ستزور إقليمين أو ثلاثة لتقوم بتكوين 10 أو 20 مهندسا.

السيدة الوزيرة، هذا لا يحصل، مع الأسف هؤلاء نجدهم "sanctionné" ويجب أن يطالب بترقية لأنه سافر، أنت سافرت على حساب المجموعة الوطنية، لذلك ما تعلمته بهم كوريا فقط لا يقع تطبيقه في تونس، هذا الواقع.

لا أريد أن أغالطك وأقول لك بأن هناك أشياء أخرى، نحن نسير في هذا التمشي وتونس تفتح أيديها اليوم وتريد أن تعمل مع شركاء من مختلف أنحاء العالم وهذه البلدان نشكرها لأنها أعطت الثقة للجمهورية التونسية حكومة وشعبا وأرادت أن تتقدم معنا في عديد الأطر.

إيفاد الخبراء الحكوميين والمتطوعين: اليوم لنضع "les indicateurs de performance" أي نأتي ونأتي ونأتي وبعد ذلك أين نحن؟ نحن ما زلنا نقف في الصف لاستخراج مضمون، ما زلنا عندما نذهب لإدارة يرجعنا الحارس لأن السيد المسؤول غير موجود، ما زلنا عندما نذهب نجد "veste" السيد الذي سيقوم بالعمل معلقة على الكرسي وهو في الشارع يحتسي القهوة، أين نحن من هذا التطور؟

هذا التطور والأموال التي يتم ضخها في البلاد ويتم رصدها لتنفيذ مشاريع من يقوم بمتابعتها؟ إن كان لا يوجد لدينا السيدة الوزيرة، فقد حان الوقت للقيام بذلك، لنتابع المشاريع التي رصدت لها الأموال وفي كل مرة يتم ضخ أموال لها ولكن بعد ذلك ما الذي تم القيام به؟ ماذا حسنت غير سيارة السيد المدير والحاسوب الغالي الثمن وكذا وهذا يجب توفيره، يجب توفير مناخ جيد للعمل لإطارات الإدارة التونسية لأنك بذلك ستضمن إنتاجية جيدة.

حتى العون الخاص والموظف البسيط يجب توفير إطار عمل مريح له، هناك تعاون بين بلدية كذا والجمهورية الفلانية وتجد العلم يرفرف في أعلى البناية ويتم أخذ صور ثم يذهبون، ثم ماذا نجد؟ نجد كرسي عمل الموظف أعرج بدون "عجلة" وخزانته ما زالت من حديد، أين نحن من كل هذا؟

بل أكثر من هذا، اليوم كوريا مجال اقتصادي وصناعي تمثل قطبا كبيرا، نحن نتحدث عن أنواع سيارات، نتحدث عن واحد من أقوى صانعي الهواتف الجوالة، أيضا السيارات الموجودة هل هناك فكرة اليوم من خلال هذه الاتفاقية لجلب مصنعين هنا؟ نحن نوفر اليد العاملة لكن هل أن مصنعي دولة كوريا -لا أدري هل يمكن أن نسمي هؤلاء المصنعين أم لا؟ هل يعتبر هذا إشهارا؟ اليوم هناك كبار مصنعي السيارات موجودين من السيارات الشعبية إلى أغلى سيارة يمكن أن تشتريها.

من خلال هذه الاتفاقية هل يمكن أن يتواجدوا لدينا في تونس بالمناطق الداخلية؟ ويتم توفير يد عاملة بسعر يناسبهم، هذا أكيد. لمَ لا، لدينا الخبرات والمهندسون التونسيون بإمكانهم القيام بـ "développement" والذين يعملون كثيرا على "DATA" و"les systèmes d'information" إلى غير هذه فرصة لهم، لنسمي الشركات، لمَ لا يعمل تونسيون بشركة "SAMSUNG؟" لمَ لا تكون لهذه الشركة فرع في تونس؟ أو لماذا لا يتم بعث برامج تكوينية للشباب وللطلبة المتخرجين من الجامعات التونسية والذين لا تنقصهم الكفاءة؟ لأنه عندما يخرج الشباب التونسي وتكون لديهم الكفاءة هم يقودون العالم، هذا أمر نفتخر به وهذا أكيد خاصة بخصوص الشباب.

السيدة الوزيرة، هذه لمحة أولى، ومن الأكيد أنه ستكون لدينا مصافحات أخرى مع سيادتكم ومع وزارتكم الكريمة، مرحبا بكم مرة أخرى وباب التفاعل دائما مفتوح مع سيادتكم وسنبقى دائما نطرق الباب ونتحدث فيما يهم الناس وينفعهم، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق.

السيد نبيل الحامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الطاقم المرافق لها،

أتمنى أن تعيينكم اليوم في هذا المنصب وعلى هذه الوزارة السيادية وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية، يمكننا من الخروج من باب القسم إلى باب تونس، تونس بوسعها وتنميتها والتجارب الموجودة فيها، نتمنى السيدة الوزيرة أن يكون لديك مخططا لإنقاذ هذه البلاد في شتى المجالات.

سأدخل الآن في التعاون التونسي الكوري، هذا التعاون موجود منذ سنة 1969 وأقول لك السيدة الوزيرة وبحكم اختصاصك، أن كل الدول التي تريد أن تقوم بتجربة تقوم بتنفيذها في الدول النامية، إن نجحت هذه التجربة يتم تعميمها وإن فشلت نكون نحن الخاسرين.

اليوم التعاون التونسي الكوري في مجالات متعددة ولكن المجال المتمسكة به كوريا هو مجال الرقمنة وأقول لك السيدة الوزيرة بأن كفاءاتنا التونسية وأبنائنا وطلبتنا موجودون في أنحاء العالم في مناصب كبرى وبإمكانهم أن يبنوا تونس دون الرجوع لأية دولة ودون الرجوع إلى الهبات.

أيضا، إن تم ربط هذا التعاون بمجال الرقمنة، نقول لهم مرحبا بكم لا بأس من ذلك ونحن كتونسيين أيضا نريد أن ندخل للأسواق الكورية مبدئيا وبعد ذلك سنتحدث في كل الاتفاقيات التي نريد القيام بها في تونس.

دعم الحوكمة وتطوير أداء الإدارة: هل تعلم منذ كم ونحن نسمع هذا الشعار؟ سمعته منذ ست أو سبع سنوات خاصة منذ ظهور المجالس المحلية وذلك الشعار الكبير للحوكمة وإلى حد الآن لم نقم بتقييمه، إلى حد الآن لا يوجد أي وزير قام بتقييم هذه التجربة، هل هي ناجحة أم فاشلة.

دعم القدرات في مجالات التنمية الاقتصادية والصناعية: ماذا قدموا لنا في هذا المجال؟ لم يقدموا لنا شيئا، نود أن يقدموا أكثر لنتطور ولا يمكن أن نتطور إلاّ ببنية تحتية صحيحة يمكن أن نتقدم بها، ولا نتطور إلا بوسائل نقل حديثة وليس بمواصلة شرائنا إلى حد الآن حافلات من الخارج عمرها 20 و25 سنة، هذه الحافلات يتم الاستغناء عنها في فرنسا وإيطاليا ونحن اليوم في تونس نستعملها ونقول للشعب اصبر فالنقل سيتغير.

دعم الإنتاجية في القطاع الفلاحي والصيد البحري: هل سيدعموننا هنا؟ وهل سيقيّمون لنا التجربة التونسية في هذا المجال الفلاحي؟ تونس تعد من أقوى الدول في إنتاج عدة منتوجات فلاحية وبالتالي إن كنا في حاجة للأموال نقول هذا ولكن بخصوص التقييم أنا دائما أرجع لكفاءاتنا وأعود لأبنائنا.

سيدتي، برامج المتطوعين في مجالات مختلفة كاللغات والرياضة: ماذا قدمت التجربة الكورية للتعليم في تونس وما نراه الآن في تونس من تجربة الكفاءات التي أضرت بتعليمنا، اليوم بوصفك أستاذة جامعية نود أن يكون لديك مخططا لإصلاح النظام التعليمي العالي وبتدريسك في القسم لاحظت فشلنا في شتى المجالات.

هناك هبات عينية: كفانا هبات، اتركونا ننتج، نحن تونسيون ولدينا كفاءات، لدينا أدمغة ولدينا أيادي، بإمكاننا أن ننتج لو توفرت الإرادة في تونس. هناك مشاريع تعاون ثنائية مع التعاون تقوم بإنجازها هياكل دولية وأممية.

سيدتي، أريد أن أعود الآن للإدارة، نود منك أن تخرجي وتطلعي على حقيقة الوضع في تونس حتى يمكنك أن تقيّمي وتبني أفكارك، هناك فرق بين الجنوب التونسي والشمال والوسط وبين الساحل أيضا، ستثبتين التجربة عندما تتحولي على أرض الواقع وتطلعي على حقائق البرامج التي كنا نتصور أنها ستنجح ولكنها لم تنجح اليوم.

إن شاء الله على أيديك وبأفكارك تتقدم تونس وإن شاء الله يكون لهذه الوزارة مخطط إنقاذ لتونس في شتى المجالات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيد منال بديدة غير منتمية لها أربع دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

يعرض علينا اليوم قانون أساسى يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا.

هذه الاتفاقيات صحيح نحن فى حاجة لها لكن لا يجب أن ننسى أنها شكل من أشكال التوسع فى زمن الحرب، العديد من الدول تضخ أموالا هائلة من أجل التوسع خارج أراضيها اقتصاديا ومعرفيا وتكنولوجيا وغير ذلك. فى هذا الإطار أريد أن أقدم بعض الملحوظات:

أولا، منذ بداية عمل هذا المجلس وكل القوانين الواردة علينا من الحكومة أغلبها فيها تعويل على الآخر. أريد أن أسأل لماذا كل الحلول المقترحة جاءت فى شكل اتفاقيات دون تعويل على ذاتنا، بل فيها تعويل على الآخر وهذا لا يدوم فى الزمن، يمكن أن يعطينا فرصة وحلا حينيا للأزمات لكن مع مرور الوقت وعلى المدى الطويل سنجد أنفسنا أمام تطور بلاد مقترن دائما بالآخر.

ثانيا، نثمّن التعاون الدولى لكن المبنى على الندية والتوازن فى الجدوى لكن عندما نتعاون مع كوريا أو الصين أو إيطاليا أو أى دولة أخرى نحن فى حاجة إليها وليست هي من بحاجة إلينا فما هو الثمن الذى سندفعه مقابل هذه الحاجة؟

ثالثا، أرى أن الحل الأمثل والأنسب ليس فى التعاون الدولى الخارجى بل فى التعاون الداخلى، الحل الأنسب عندما نعطى الفرصة للشعب لكى يشاركنا فى بناء تونس، الحل الأنسب أن نحفّز الشباب على العمل وتحقيق الذات والمساهمة فى ازدهار البلاد.

الخروج من الأزمة لن يكون على أيادى الكفاءات الأجنبية، ليست هي فقط القادرة على إخراجنا من الأزمات. شبابنا هو القادر حقيقة على إخراجنا من هذه الأزمات وهو قادر أن يكون شريكا حقيقيا وفاعلا فى النجاح، شبابنا الذى يرغب فى العمل لكنه يجد فى كل ركن تعطيلات.

أخيرا، متى توجهنا لكوريا وللاتفاقيات المشابهة؟ منذ سنة 2018 هذه السنة التى أمضينا فيها ثلاث اتفاقيات ومن بينها اتفاقية "TUNEPS" والموظفون العاملون على هذه المنظومة وأنا من بينهم بما

أنى ابنة وزارة المالية نعرف أن هذه المنظومة لم تكن فى مستوى التطلعات ولم يكن هذا الاتفاق بناجح بالشكل الذي نرجوه منه.

هذه المنظومة فيها عدة نقائص مثال التدفق البطىء جدا للمعلومات، أيضا لكى نفتح حسابا فى هذه المنظومة فإن الإجراء معقد ومعقد جدا، ثم الضمان البنكي إلى الآن لم يقع اعتماده إلكترونيا وعديد النقائص الأخرى.

نتمنى أن يكون هذا الاتفاق حقيقة فى مستوى تطلعات الشعب وتطلعات الجهات التي بادرت بهذه الاتفاقية ولا يكون مشابها في تحقيق النتائج لاتفاقيات سابقة وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار له خمس دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا، صباح الخير السادة الزملاء،

نرحب بالسيدة الوزيرة وهنئها بثقة السيد رئيس الجمهورية فى شخصها نظرا لأن هذه الوزارة وزارة مهمة ومهمة جدا فى تركيبة وتمشى الدولة التونسية.

السيدة الوزيرة، مثلما تعلمين وزارتكم هى وزارة التخطيط بالأساس، وهى المفتاح لبعث المشاريع والنهوض بجميع المجالات فيما يخص الدولة التونسية.

مثلما تعلمين السيدة الوزيرة وأكيد أنك تعلمين أنه نظرا للفساد المستشري فى جميع مؤسسات الدولة لا يمكن النهوض بهذه المؤسسات إلا بمحاربة الفاسدين والمفسدين والمشي على خطى تمشي السيد رئيس الجمهورية.

ما نراه أن الرئيس فى واد وبقية المؤسسات فى واد آخر ولا يمكننا النهوض بالبلاد ما دمنا نفكر بهذه الطريقة.

اليوم من كانوا يبلغون ويحاربون الفساد أصبحوا مهددين فى أرزاقهم وعائلاتهم وحتى الأقارب البعيدون يقومون بمحاربتهم لكى يتكتموا عن الأمر.

لدى ملف سنقدمه السيد رئيس المجلس وكذلك السيد رئيس الجمهورية فيما يخص معتمدية سليمان ومنطقة قربص شخص له 4500 متر أخذ عليهم قرض قيمته 12 مليار من الشركة التونسية للبنك، يعنى المتر بسعر 100 ألف دينار الذى لا يساوي سعره حتى فى الجنة، انظر إلى أين وصلنا.

السيدة الوزيرة، إذا تحدثنا اليوم عن النقص فى مادة الحليب لا بد أن نعرف أن بنسبة 70 و80 % من أبقارنا تعانى من داء السل واندثرت وأصبحنا نعيش فى الخطر ولا نتحدث عن الأكل بعد أربعة أو خمسة أيام ولكن عندما نمرض نخسر بقدر ميزانية تونس خمس مرات ونظن أن ما يحدث عادى.

اليوم كنواب شعب متواجدين هنا كان بودنا لو تتغير الاستراتيجية ونجلب أساتذة قانون ينتخبون، لأننا غير مؤهلون قانونيا، لأننا نسير بالعاطفة أحيانا ونصادق على قوانين دون أن نفهم شيئا.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، اليوم وزارة الصناعة ووزارة المالية تقدمنا المرة الفارطة بمشاريع، هناك مؤسسات أغلقت، وهناك من أصحاب المؤسسات التي نعرفهم وأنا كنت منهم يطلب تسبقة 10 % أداءات، يعنى إنسان ينتصب فى السوق بمحل صغير ولا يملك مصنع ينتج ويحول المنتوجات نقدم تسبقة 10 % وتشتري بـ 19 % لكن بما أنك منضوي تحت تحويل المنتوجات الفلاحية لا يحق أن تبيع بأكثر من 7 وهذه من المضحكات المبكيات، هذه المؤسسات اضمحلت لان السيدة الوزيرة قالت نخاف أن يضم هذا مؤسسة فقط.

كيف تريدين أن تشتري هذه المؤسسة بـ 19 % وتبيع بـ 7 % تشتري العلبة والسطل والملح بـ 19 وتبيع بـ 7؟ الدولة أفلست فما بالك المؤسسة؟

كيف تشتري بـ 199 ونضيف 10 % تسبقة يعنى 29 ونبيع بـ 7؟ من سيعوض 22 لهذه المؤسسات؟ ونريدها أن تنتج؟ على من نضحك؟

فى قبة البرلمان أسقطوا هذا القانون بالاتفاق مع الديوانة، قالوا أنهم يعلمون أنه مهزلة، قانون قديم أضر بالمؤسسات وتسبب فى إغلاقها.

السيدة الوزيرة، نريد أن نجتمع معك للتثبت فى هذه الأمور وكل يأخذ حقه الدولة والمؤسسات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد صابر الجلاصى عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق.

السيد صابر الجلاصى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط وكل الوفد المرافق لها،

في البداية نريد أن نتقدم لك بالتهنئة عن الثقة التي منحها في شخصك السيد رئيس الجمهورية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط من المفروض عندما دخلنا البرلمان نجدها وزارة سيادية بامتياز، وزارة تخطط للتجارة والشباب والفلاحة والتنمية ولكن للأسف لم نجد أثرا للتخطيط وللسياسات الاستراتيجية لكل هذه الميادين وهذه القطاعات فى وزارتكم مع من سبقك.

كنا قد قمنا بجولة فى ملتقيات إقليمية تخص الاستثمار ودعمه ولم نجد لها أثرا إلى حد الآن وبقيت حبرا على ورق، ثم تبقى وزارة فارغة والآن نشكر الله على وجود وزيرة يمكنها أن تأخذ المسؤولية وتحقق كل ما يصبو إليه المواطن التونسى فى ظل هذه الوزارة.

هذه الوزارة من المفروض أن تخطط، اليوم عندما أرى التجربة مع الوكالة الكورية التى لم تنطلق فى سنة 2008 بل مضى أكثر من 55 سنة تعمل مع كوريا، ماذا استفدنا من هذا التعامل سواء مع كوريا أو مع أى دولة من الدول الأخرى؟

عندما نرى اليوم الرقمنة والحوكمة والشباب والنساء، أين الأثر؟ اليوم لا بد أن نقيّم البرامج ونقيّم التعامل ومدى نجاعة التعامل بين تونس والدول على مستوى النتائج. اليوم النتائج هى من تحكم.

أنا عضو فى لجنة التخطيط الاستراتيجى، ولن أناقش كثيرا الاتفاقية، وجدنا 12 فصلا مروا عن مضض، أعرف أن تونس اليوم برغم الشروط المجحفة فى هذه الاتفاقية: يجلب معدات ويدرس مجانا وتتكفل الدولة بكل شيء ومعفى من الضرائب، لا لشيء سوى أن هذه الدول القوية تمنحك "bonus" فى التكنولوجيا والرقمنة. نتمنى رؤيتها.

لهذا مداخلتى اليوم تركز على التقييم، لا بد من تقييم نتائجنا ونقيم ما وصلنا إليه والدليل اليوم لدينا منظومة الشراء العمومي

تحدث فيها الجميع، مضى على هذه المنظومة سنوات، هل وقعت مراجعتها اليوم؟ هل وقعت إعادة النظر فيها ومدى جدواها على المواطن التونسى وعلى رجال الأعمال وعلى الشركات؟ هذه نقطة.

لهذا قلت لك اليوم لن نناقش كثيرا فى الاتفاقية وسنصوت بنعم إن شاء الله ولكن لا نريد أن نبقى كدولة وكوزارة كمكتب ضبط فقط، ننظر فى الاتفاقية وبأتى 200 خبير يحملون معهم معداتهم وسكانهم وببقون سنتين فى تونس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد معز الرباحى عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد معز الرباحى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

عملا بمقتضيات الدستور والنظام الداخلى لمجلس نواب الشعب تدخلى سيشمل نقطتين.

النقطة الأولى تتعلق بتثمين ما جاء فى هذه الاتفاقية وأطلب من السيدة الوزيرة تمكيننا من خطة استراتيجية واضحة تركز أساسا على المقومات الاقتصادية الهامة فى تونس مثل الفلاحة خاصة أن 62 % من أراضينا الفلاحية.

ثانيا، الرقمنة واصلاح الإدارة وتطهيرها.

كذلك التسريع فى النظر فى طلبات المستثمرين الراغبين فى الانتصاب فى تونس لأن المستثمر لا يصبر علينا، يمكن أن تنتفع به بلدان أخرى ونخسره.

الشعب يريد أن يرى النتائج، كفانا حديثا.

النقطة الثانية وتكتسى صبغة الاستعجال، التوجه إلى السيد رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات والفرع الجهوي لها بولاية باجة لأقول له بأن على مستوى منطقة واد الزرقة هناك مشكل يتعلق بالانتخابات خاصة وأن أحد الفائزين بمنطقة واد الزرقة توفى إثر حادث.

وبالرجوع إلى المرسوم المنظم للعملية الانتخابية نجد فراغا تشريعيا فى هذا المجال لأن السيد الذى توفى بعد إعلان النتائج ولا يعقل أن يشارك مرة أخرى يوم 4 فيفري فى الانتخابات وهو متوفى، خاصة أن الفصل 38 من المرسوم لم يتعرض لحالة الوفاة إلا بعد تنصيب المجلس المحلى.

ثانيا، اطلب من بلدية مجاز الباب تخصيص عقار بلدى شاغر حاليا للأطفال المعوقين وخاصة أطفال طيف التوحد وذلك فى انتظار تخصيص عقار على ملك الدولة الخاص فى إطار آلية التخصيص.

كما أرجو أن يقع النظر فيما يهم الاستثمار والتسريع في الإجراءات على مستوى الهياكل المنوط بعهدتها هذا الموضوع وأطلب من الحكومة تمكين مجلس النواب من مجلة المياه لرفع الإشكالات التى خلقتها الجمعيات. في هذا الإطار أرجو التدخل السريع في المشروع للنظر فيه والمصادقة عليه.

أشكر لكم السيدة الوزيرة التعاون والتفهم وأرجو الانفتاح على البرلمان والتشاور معه لمصلحة الشعب ولمصلحة تونس ككل، بارك الله فيكم السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية له ثمانى دقائق.

السيد حاتم اللباوي

مرحبا سيدتي الوزيرة،

مرحبا بوزارة التخطيط والاقتصاد،

نتمنى لك التوفيق فى منصبك الجديد هذا من ناحية، وصراحة أنا خائف أكثر مما أنا مسرور خاصة أن الوضع سيئ، وضع متعب، وتونس تمد يدها والإرث سيء وفقك الله ونتمنى من الله أن يساعدك.

أغتنم هذه الفرصة لأحيي شعبنا الفلسطيني المرابط من أجل الحق، ونقول لهم حتى وان أنزلنا علم فلسطين من فوق مكاتبنا في برلمان الشعب فإن فلسطين منحوتة في الروح، فإن فلسطين موجودة في الحمض النووي وتورث لأطفالنا. إن فلسطين تدرس في المدارس الابتدائية وفى رياض الأطفال، بل ترضع فى الحليب وأقول لقاتل الأطفال أن أمام كل طفل فلسطيني يموت يلد ألف طفل تونسى وأن هؤلاء الأطفال سيرفعون علم فلسطين طال الزمن أو قصر.

نعود إلى تونس والاتفاقية جميلة ورائعة تتحدث عن الرقمنة والنقل الذكى وتطوير التبادلات والبحث العلمى ومرافقة الباحثين، كل هذا صراحة جميل خاصة أن فى عالم الرقمنة تحدثتم عن "TUNEPS" لكن أذكركم السيدة الوزيرة أن هذه المنظومة وراءها عدة إخلالات حتى أنها معرضة إلى القرصنة وفى لقائنا مع العديد من المقاولين اشتكوا كثيرا منها وعليه ما دمنا فى إطار اتفاقية نأمل تطويرا أكبر لهذه المنظومة.

تحدثتم عن الاتفاقية فى الفلاحة فى تطوير التبادلات والخبرات الفلاحية، صراحة ربما تونس أكثر تطورا فى ما هو تطبيقى وفلاحى وما زلنا نعانى من مشاكل أخرى لا تتعلق بالقرصنة، إذ ما زلنا فى الجمعيات المائية والآبار وغير هذا ونحن ندخل عليهم بالرقمنة.

تحدثتم كذلك عن النقل الذكى، سيدتى الوزيرة وأنت عضو بالحكومة لتعلمى أن تونس الداخلية الطفل فيها يقضّى عشرات الكيلومترات مشيا على القدمين لكي يصل إلى المدرسة. كيف لا نتحدث عن نقل ذكى وأبناء القصرين والمناطق الداخلية لا يوجد طريق بحاسى الفريد والعيون وغير ذلك، فلنكن عقلانيين فى مثل هذه الأشياء.

تحدثتم عن مرافقة الباعثين ونحن اليوم الباعث أمام شروط مجحفة تعجيزية، بيروقراطية قاتلة ومقيتة، بأى وجه سنقابل هؤلاء المتطورين رقميا؟ بأي وجه سنقابلهم ونحن لبعث مشروع نحتاج سلة وثائق، بأى وجه ونحن أمام بنوك لبعث مشروع ننتظر لسنوات.

نتمنى ألا نبقى سجناء هذا التكوين الرقمى الكورى ونعوّل على أنفسنا، تبادل الخبرات جميل لكن لا بأس من الخروج من القفص الذي سنوضع فيه ونبقى ننتظرهم لكي يقوموا بتطوير المنظومة ويقوموا بالإصلاح.

صراحة الاتفاقية جميلة لكن يبادرني شعور سيء عندما أشعر أنني تحت سيادة الغير.

تمنيت سيدتي الوزيرة أن نستغل هذه الكفاءات في التعليم خاصة شعار وزارة التربية فوق كل ربوة مدرسة مرقمنة، تمنينا لو كان لهذه الاتفاقية علاقة بالتعيين خاصة وأننا أمام جيل صاعد مرقمن منذ الولادة.

تمنينا سيدتى الوزيرة وهنا أحدثك كعضوة حكومة أن يمس هذا التعاون الصحة ونحن في المناطق الداخلية نحلم بأطباء. مستشفياتنا بدون أطباء والمواطنون يموتون كل يوم وناشدت رئيس الجمهورية عدة مرات من أجل طبيب بنج حتى أنني يئست وأحبطت.

تخيلوا يا شعب، يا نواب، يا برلمان، سيدي رئيس الجمهورية وهذه المرة الرابعة والخامسة في القصرين يوم السبت والأحد والجمعة مساء لا يوجد طبيب بنج. تخيلوا امرأة حوضها مكسر عليها أن تنتظر يوم الاثنين حتى يأتي طبيب البنج من سوسة أو من دوز، هل هذه إنسانية؟

سيدى رئيس الجمهورية، للمرة الألف، القصرين دون أطباء اختصاص.

نمر، نتمنى سيدتى الوزيرة وأنت وزيرة جديدة في تخطيطكم أن تدخلوا إلى المناطق الداخلية وتبرمجوها. القصرين وسميت على معمل الحلفاء وعجين الحلفاء، هذا المعمل وهو معمل تونس وتحدثت سابقا الورق هو ورق تونس وورق البرلمان وورق الإدارة التونسية وورق التلميذ، عار علينا أن نستورد كراسا في حين أنها تخرج من القصرين وكانت ورقة الكراس غير نظيفة ومع ذلك خرج منها أجيال.

فلنصلح معمل الحلفاء لأننا سنجني الكثير من المال، يد عاملة تونسية والمعمل تونسي والحلفاء تونسية، لمَ لا تتجهون إلى إصلاح معمل الحلفاء؟

سيدتى الوزيرة، موضوع لا علم لك به وأنت جديدة، معمل الآجر بالقصرين، هذا ملف عجيب والله عجيب وأدعوك سيدتى الوزيرة للبحث فيه، بعد أن كان ينتج ويصدر الغاز بجانبه والطريق الوطنية بجانبه والسكة بجانبه وفجأة أغلقت أبوابه.

ثم معاناة البنوك، لماذا هذه المناطق الداخلية مصنفة بحمراء؟ يذهب باعث لاقتناء قرض للمشروع، يقولون له أن القصرين منطقة حمراء، لا يمكن مدك بالمال بينما نفس المشروع يقدم إلى بنك في ولاية أخرى ويتمتع بالمال. كفانا، تونسنا تونس واحدة وأملنا في 25 جويلية أن يوحد هذا الوطن وكفانا من التقسيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد محمد على فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق.

السيد محمد على فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرحبا بكافة الطاقم المرافق لك،

أهنئك السيدة الوزيرة بهذا التكليف وهو ليس بتشريف وأتمنى أن تكون أهدافك واضحة للنهوض بالاقتصاد التونسي.

في نقطة أولى السيدة الوزيرة، أتمنى تسجيل كلامي والعودة عليه، في شهر أوت سنة 2023 نظمت وزارتكم ملتقيات إقليمية في أربعة أقاليم وكانت جميع الولايات حاضرة وهناك أكثر من ألف مشارك في هذه الملتقيات الإقليمية بحضور أعضاء مجلس النواب وممثلي الوزارات والهياكل العمومية وممثلي المنظمات والجمعيات وكان النقاش حول الصعوبات التي تحد من الاستثمار في الدولة التونسية وكان هناك عدة مقترحات جدية.

تحدثنا تشريعيا واجرائيا، تحدثنا عن التمويل وعن البنية الأساسية.

منذ شهر أوت 2023 واليوم نحن في شهر جانفي لا نملك مخرجة من مخرجات هذه الملتقيات وهذا مؤسف في دولة تنفق أموالا بتلك القيمة لكي نرى مخرجات ونبني عليها، اليوم لم نتمكن من القيام بالأسس لكي نبني نقوم بملتقيات بدون نتائج ولكن على الأقل أتممنا عملنا كنواب هنا وحاولنا إخراج المخرجات بمفردنا بما أننا لا نملك وزارة اقتصاد تقدم لنا هذه المخرجات.

سيدتي الوزيرة، أول مسألة تحدثوا فيها في هذه الملتقيات هو عدم توفر أراضي ذات صبغة صناعية في أماكن ذات جاذبية، هذا الكلام واضح ولا يستحق تفسيرا، لا توجد أراضي صناعية والصناعيون 80% من المنشئات الصناعية موجودة على أراضي صناعية بتونس ونحن لا نعرف ماذا سنفعل.

الميزانية المخصصة "لا تفي" 5 مليارات غير كفيلة بإنجاز منطقة صناعية لا مناطق صناعية.

الميزانية المخصصة لـ "technopôles" 8 مليارات لا تكفي لإنجاز منطقة صناعية. هذه النقطة الأولى لا يمكننا القيام بها.

النقطة الثانية قانون الاستثمار، متى سننقح قانون الاستثمار؟ لا يمكننا لأنه لا يوجد قانون ورد على المجلس من وزارتكم فيه تنقيح للاستثمار، لا ترد سوى القروض التي نمررها مع الاتفاقيات.

نقطة ثالثة السيدة الوزيرة التعطيلات الإدارية، إلى متى والوزارات اليوم عوض أن تسهل الملفات توقف ملفات الاستثمار وتوقف الاستثمار بالبلاد؟ نحن اليوم أصبحنا من ضمن البلدان الفقيرة، هل نصبح تحت خط الفقر اليوم لكي ترضى الإدارة التونسية وتخلصنا من التعقيدات الإدارية التي تعمل بها؟

غياب التسهيلات اليوم أدى إلى عزوف الاستثمار في الدولة التونسية، ما هي حلولك السيدة الوزيرة؟ نريد أن تراسلينا في مجلس النواب بالمخرجات وتقدمين لنا الحلول.

في نقاط ثانية: هل للوزارة أهداف؟ هل لها مؤشرات؟ قدموا لنا هذا في الأكاديمية، ما هي أهدافكم ومؤشراتكم؟ وكيف يمكننا القيام بعملية الإصلاح.

السيدة الوزيرة، لا نملك خيارا آخر، العمل بوتيرة عالية وبناء ثقة بين المستثمرين والدولة وطمأنة المستثمرين واصلاحات جدية في وقتها اليوم قبل الغد والتسريع في اتخاذ القرارات في الإدارة التونسية وكفانا تعطيلا لملفات الاستثمار وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

أريد أن أهنئك بالمنصب، وأقول هذا شرف للمرأة التونسية ثلاث وزراء نساء، ونحن في المنستير نتشرف بحضورك.

أريد الدخول مباشرة في مشروع القانون الأساسي هذا، السيدة الوزيرة ما دام الجانب الكوري سيمدك بالمال سيضع الامتيازات وكل ما يرديه.

السلبي الذي رأيته في هذا المشروع أنهم يقررون ما هي المشاريع التي سيستثمرون فيها ومن سيأتي لبلادنا لا يكون على دراية بالمشاكل أكثر منا.

أنت جديدة مرحبا بك ولكن هل بإمكانكم التمعن في هذه المسألة ومزيد الحديث في خصوصها في إطار الاتفاقيات التي ستأتي مع دول أخرى أم لا؟ أو تطلبون منهم نسبة من المشاريع 50 أو 70 % نقررها بأنفسنا.

نقطة أخرى، أردت الحديث والتساؤل حول الملتقى الوطني للاستثمار والتنمية المقرر في شهر أكتوبر، نسأل عنه لأننا ترشحنا على الأفراد وحضرنا في الملتقيات الإقليمية الجهوية وكنا حاضرين ومعظمنا من المناطق الداخلية وأنا من باجة الدائرة الانتخابية التي أنتمي إليها فيها ثلاث معتمديات: تبرسق وتيبار وباجة الجنوبية، لا يوجد فيها أي معمل وهم يعانون الفقر المدقع، المنطقة الصناعية دقة وتبرسق لا يتمتعون بشيء.

السيدة الوزيرة، هناك مسؤولية ملقاة على عاتقك، ونحن تحملنا المسؤولية، ونتمنى أن نكون على قدر هذه المسؤولية ونعطي أملا لهؤلاء، ونحاول إيجاد حلول لهذه المناطق بعين كبيرة، ونحاول مساعدتهم، فباجة ولاية فلاحية لكن مع الأسف التغيرات المناخية الحاصلة مؤخرا توقفت بمقتضاها الفلاحة.

نقطة أخيرة السيدة الوزيرة، أريد أن أسأل عن مخطط التنمية 2025/2023 في جلسات سابقة وعدنا السيد الوزير الأسبق بمدنا بمخطط التنمية، هل يعقل كنواب شعب ألا نكون على دراية بالمشاريع الوطنية المقررة وعلى أي أساس يتم إقرارها؟ نحن موجودون الآن على الأقل قوموا بمدنا بها لكي نستطيع إقناع المواطنين والإعلام والرأي العام بالأشياء التي سنمررها في البداية والأشياء التي سنمتنع عليها.

أريد أن أشكركم، عندما نعمل مع بعض وتتكاتف جهودنا ستكون تونس أفضل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد يسري البواب عن كتلة الأحرار وله دقيقتان.

السيد يسري البواب

شكرا، مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرحبا بإطارات الوزارة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، نهنئك بالمنصب ونهنئك بالتشريف ولكن أقول لك أعانك الله على هذا الحمل.

اليوم سأتحدث عن مسألة فقط، طلبت دقيقة فقط، ربما السيد رئيس الكتلة أضاف لي دقيقة، بارك الله فيك.

السيدة الوزيرة، عندما نرى الرقمنة والحوكمة وتنمية القدرات ونرى التنمية والتخطيط والاقتصاد ثم الأشياء الأساسية لا نجد لها أثرا، فاليوم نجلب المستثمرين للقيام بالتخطيطات والمخططات ونتحدث عن الاقتصاد وجلب المستثمر وجلب الناس، ثم نأتي في مناطق معينة مثل مدينتي مدينة المنستير وهي مدينة ساحلية بامتياز ولا نجد "plan d'aménagement" وهو معطل منذ عدة سنوات.

ماذا سنقول للكوريين؟ لن أتحدث عن المشاكل الأخرى لأنني تحدثك فيها مع خلفكم، والوزارة أخذت عينة في الجلسات الفارطة.

ماذا سنقول للكوريين في حين أنها أشياء أساسية متوقفة منذ عشر سنوات؟ ما هذا؟ منذ عشر سنوات ولم نجد حلولا.

وجهت لك الموضوع السيدة الوزيرة وسأمرر نداء للسيد رئيس الجمهورية.

السيد رئيس الجمهورية نريد لفتة لواقع التنمية لمدينة المنستير، واقع صحيح لتنمية لا الصور التي تلتقط.

اليوم المستثمر يأتي إلى المنستير لكي يستثمر ثم يهرب، لماذا؟ لا يتوفر شيء حتى المناطق الصناعية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد معز برك الله عن كتلة الأحرار له ست دقائق.

السيد معز برك الله

شكرا السيد الرئيس،

تحياتنا للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

تمنياتنا بالتوفيق والسداد في مجال رسم التوجهات الاستراتيجية للدولة التونسية، وهذا محور تدخلي، واخترت كلمة التوجهات لأننا معقدون مما يسمى بالتخطيط والمخططات.

خلال مناقشة ميزانية 2024 وكخبير استراتيجي وقع رصد نقص فادح في التوجهات الاستراتيجية لجلّ الوزارات وكانت مهمات استراتيجية الوزارات تقتصر على أهداف على المدى القصير، ووقع الحديث على التخطيط دون إبراز قيمة التفكير الاستراتيجي والتصميم التفكيري وفي الحقيقة لم أفاجأ فتعليمنا يرسخ التخطيط وبضاعتكم ردت إليكم، ولا يعلم تلامذتنا وطلابنا التفكير والابتكار والإبداع.

مسؤوليتنا على جميع المستويات، لا نعرف مآلنا، لقائي مع من مختلف الوزارات وكتاب الدولة ومديرين عامين ومديرين جهويين ومعتمدين وولاة لا يعرفون التوجهات الاستراتيجية لدولتهم.

اليوم يتحدث العالم عن التوجهات الاستراتيجية المكونة من ثلاثة محاور: في البداية يحب أن نتعلم التفكير، فهي التفكير الاستراتيجية ثم ننزلها على أرض الواقع في شكل "planification stratégique" ثم تأتي المعاينة.

للأسف بالنسبة إلينا المحور الأول غالب وهذا عادي جدا لأننا نجد دائما التخطيط حاضرا لأنه في معظم الأحيان يملى علينا من طرف جهات أو لوبيات معينة أو ما شابه ذلك والتفكير الاستراتيجي هو عبارة على سهم بوصلة، أين نحن؟ ما يسمى رسالة وأين سنذهب؟ رؤيتنا. ثم نرسم الأهداف على المستوى القصير والمتوسط والبعيد.

الرؤية هنا مغيّبة وهنا فقر في الأفكار وضعف كبير جدا في الاقتراحات وغرابة أكثر في المشاريع والميزانيات.

سيدتي الوزيرة، الدول اليوم ترسم توجهات استراتيجية رائدة تحول واقعها في بضع سنوات بتفكير مختلف يركز على الإيجابية والإبداع.

جمهورية كوريا التي نبرم معها عقودا هي اليوم من بين الدول العشر الأوائل وقدمت لمرافقيك كتابي الذي يضمن مجال كوريا والتدخل في العالم وقيمتها في التطوير الاستراتيجي في العالم، وهي غيرت تماما عددا كبيرا من الدول.

سؤال: كيف نبرم معها اتفاقيات وعديد من الدورات التكوينية والتربصات وكل يوم تعج بالمسؤولين ولا نلمس أي أثر للتوجهات الاستراتيجية في تونس؟

يكفي اليوم أن المنظمة العالمية للصحة تصنف التونسي من الأوائل في مؤشر الذكاء، له قابلية كبرى للإبداع والابتكار، لكننا لم

نعلمه كيف يفكر أو كيف تكون لديه رؤية مثل الرؤية الغير واضحة التي لدينا لكي لا نقول أننا لا نملك رؤية بتاتا.

السيدة الوزيرة، عند تعيينكم تساءلت هل ستكونين العصفور النادر الذى يفكر بطريقة مختلفة وبحوّل وزارة الاقتصاد والتخطيط - وأؤكد هنا- إلى وزارة التوجهات الاستراتيجية والنمو الاقتصادي؟ يكفينا أن يكون الاقتصاد هو أهم شيء بالوزارة.

الاقتصاد هو نتيجة والأصل فى الأشياء كيف يفكرون استراتيجيا في إنجاز توجهات استراتيجية ثم يتبع الاقتصاد.

لا تنتظر الكثير من اقتصاد مبنى على ميزانية ضعيفة جدا وهشة ولا يوجد أى برامج استراتيجية، بطبيعة الحال سنقضى وقتنا فى إطفاء الحرائق دون استثمار ولا رؤية للمستقبل. يعنى الاستراتيجية تأتى قبل الاقتصاد لأنها نتيجة حتمية.

السيدة الوزيرة، لديك مسؤلية تاريخية بالنسبة إلى ستقلب جميع المعطيات فى تونس، وبكفى أن نفكر كل سنة فى ميزانية هشة وضعيفة ومهترئة.

كونى أنت بوزارتك وبالمسؤولية وبمرافقيك وبكل الإطارات -وأتوقع لهم قيمة علمية متميزة- قاطرة الإقلاع الاستراتيجية فى تونس، ومن موقعى هذا أطالب السيد رئيس مجلس النواب وكل الرؤساء بتغيير كلمة لجنة التخطيط الاستراتيجي لتصبح لجنة التوجهات الاستراتيجية، كفانا من المخططات والتخطيط لأننا نعلم أن التخطيط هو مرحلة تأتى بعد التفكير.

سيدتي الوزيرة، نحن في انتظار هذا التغيير الاستراتيجي، فهل ستكون لنا وزارة ملهمة كل الوزارات على درب التوجهات تنير الرؤية لهذا الشعب التائه واليائس والحزين على المستقبل وتفتح له أبواب الأمل أم ستبقى دار لقمان على حالها وسنشهد نفس الحلقات لمسلسل باهت وتافه بدون رؤية؟

طبيعى جدا هنا وأنت عينت قد تكون هذه نقطة تحول وقد تبقى دار لقمان على حالها والله المستعان ونتمنى لك كل التوفيق ومن جهتي وكذلك اللجنة على ذمتك وننتظر إمكانية التعامل مع بعضنا فى هذا المجال وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة،

في البداية أريد أن أتقدم لك بأحر التهاني على هذا التكليف على رأس أهم وزارة في اعتقادي التي تعنى بالاقتصاد والتخطيط،

السيدة الوزيرة، تقول القاعدة أن نفس الآليات تؤدي حتما إلى نفس النتائج، بمعنى أننا نلمس اليوم أن أداء الحكومة يعتمد للأسف الشديد على نفس الآليات وبالتالي نجد أنفسنا في نفس النتائج إن لم نقل في نتائج أخرى أدنى مما ننتظر وبالتالي كما سبق وقلت أجدد وأكرر وأقول أن الوضع الاستثنائي يقتضي حتما إجراءات استثنائية مختلفة قاطعة مع كل ما تم تداوله واعتماده في الفترة الفارطة.

السيدة الوزيرة، يجب أن نفكر اليوم بجدية في إدماج التجارة الموازية وهيكلتها، وهذا مهم جدا، لا بد لنا اليوم أن نجد الحل للتخلص من نظام التراخيص التعيس، فهو يكبل اليوم الاستثمار التونسي ويعطي أولوية لجهة على حساب جهة أخرى، إلى متى؟ إلى متى؟ إلى متى؟

النقطة الموالية: لا بد اليوم أن نغير منوال السياحة التونسية فهي لم تعد شمسية وشمسا وبحرا، فاليوم نفكر في السياحة الاستشفائية والثقافية والرياضية إلى غير ذلك ونحن قادرون على ذلك.

الفلاحة إلى متى؟ أين الحل في جفاف الماء؟

يجرني موضوع الفلاحة إلى الحديث عن مقترح مهم جدا لا بد أن نشتغل عليه اليوم، المجلس الأعلى للمهندسين، تونس اليوم تحتاج إلى مهندسيها الذين يمكن أن يجدوا لنا الحلول في الفلاحة والصناعة والطاقات المتجددة وما إلى ذلك.

ولمَ لا تكون اليوم في كل وزارة نواة بحث ومن سيقوم بالبحث هم الدكاترة المعطلون، لدينا كفاءات شبابية وطاقات قادرة أن تنهض بالبلاد، كفانا من السياسة والآليات المعتمدة قديما والتي لم تقدم لنا شيئا، إنما هي تدمر الاقتصاد وترجع بنا للوراء، فتونس اليوم تأخرت أشواطا كثيرة.

يجب أن نتحدث اليوم عن الاقتصاد الأزرق، فالبحر في تونس أكثر من ألفي كيلومتر ليس مستغلا للأسف الشديد، وأريد أن أفتح قوسا أننا اليوم لا نعطي قيمة للبحر وفي دائرتي قصيبة المديوني يوجد شاطئ ممتاز تحول من بعده الجمالي إلى سبب موت عديد الأشخاص من الأمراض والأوبئة، فمتى سنجد الحل لهذا الشاطئ عبر السلطة الوطنية والجهوية؟ فسكان القصيبة اليوم يموتون جراء التلوث الذي يحدث في هذا الشاطئ، شكرا، وفقكم الله ووفقنا جميعا والله ولي التوفيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أحمد بن نور عن كتلة الاحرار له ثلاث دقائق.

السيد أحمد بن نور

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، أنتم نلتم ثقة السيد رئيس الدولة وبدورنا نتمنى لكم التوفيق.

نتحدث اليوم ولدينا الفصل 411 في قانون الصكوك ما زال معطلا ونظام التراخيص ومنوال التنمية والمناطق الصناعية ومجلة الاستثمار والأعلاف ومشاريع معطلة، هجرة الأدمغة وهجرة اليد العاملة والنقص في مقترحات مشاريع القوانين من الوزارات كذلك أصبحت بلادنا بلاد الوكالات: الزيت والتبغ والوقيد مما تسبب في إرهاق المالية العمومية، الأجور كثيرة والعمل منعدم والبلاد صناديقها ترقيعية.

بخصوص التعاون التونسي والكوري في التشخيص نبدأ بأبسط الأشياء في مجال الرياضة، هل استلهمنا من دولة كوريا الموقرة في المجال الرياضي خاصة في تنظيمها للألعاب الأولمبية وكأس العامل التي نظمتها مما أكسبها نقاط نمو إضافية والتحسن الملموس في مستوى الدخل الفردي وأصبحت تحتل المركز الرابع في آسيا و13 عبر العالم؟ أبسط شيء في المجال الرياضي.

في هذه الوثيقة قلنا بأن هناك "TUNEPS" فحين نأخذ تجربة من الخارج يجب ملاءمتها مع الوضع التونسي، أعطيكم بحكم خبرتي

البسيطة، "TUNEPS" فاشلة في التزود والشراءات في المستشفيات المحلية من المنستير أو المهدية تجري صفقة تقتني أربع حزم ورق من قابس أو تطاوين، فيطلبون منك الحضور لاستلامها، فللتقييم لا نركب برنامجا على آخر.

كذلك مشروع منظومة "e-people" لدعم مجالات الحوكمة الرشيدة والتبليغ على حالات الفساد، أريد أن أحيي الإدارة التونسية لأن التعاون لم يكن مجانا، هي جهود إطارات الوزارات ومصداقية للدولة التونسية.

ما دامت لدينا "e-people" للتبليغ عن حالات الفساد وندخل في "phase 2" فلماذا وقع كشف المبلغين عن الفساد ونصفهم في طور البحث والآخرون في السجون؟ فلم نسمع عن "e-people" سيدي الرئيس؟

نحن أمام معامل الماركات الكورية الكبيرة لصناعة السيارات والهواتف المحمولة والحواسيب وغيرها ونطمح إلى أن نستقبل معاملها وهي بدورها تسعى إلى تهجير معاملها لتصنيع إنتاجه وتسويقه على عين المكان في البلدان الإفريقية وهي أسواق واسعة ذات قدرة استهلاكية عالية، ماذا أعددنا كبنية تحتية حين تقول لك هناك معامل ستنتصب في الغد؟ والمناطق الصناعية الموجودة لدينا وصل التلاعب فيها والمطلب فيه نوع والحالي فيه نوع، هل تمت مراجعتها؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

النقطة الأولى: العلاقة مع كوريا الجنوبية ليست حديثة بل تعود إلى الألفينيات، سنة 2008 اتخذت الوكالة مقرا في تونس وأردنا أن نعرف فحوى الاتفاقية والإطار الجديد في علاقة بما كان موجودا، هذه النقطة الأولى التي نريد أن نستفسر عنها.

النقطة الثانية: نعرف أنه كانت هناك زيارة رئيس لجمعية البرلمان الكوري الجنوبي منذ أيام جاءت بعد أكثر من عشر سنوات، بما معنى أن هناك إرادة لتطوير العلاقات مع تونس لكن يجب أن نعرف أن هذه الزيارة جاءت في إطار زيارة المغرب العربي، إذن كانت هناك زيارة للمغرب ثم تونس ثم الجزائر وسبقتها بعد أشهر زيارة لمصر ومن هنا يمكن أن نستلهم أن كوريا الجنوبية تبحث عن شريك والحقيقة كنت شاركت في لقاء مع الوفد الكوري والأكيد أن الانفتاح على إفريقيا هو أحد أهداف كوريا الجنوبية وهنا يجب أن نكون مستعدين حسب رأيي لتطلعات الشريك الكوري في هذه الناحية.

يعني أكثر من التعاون الثنائي الأكيد أن الشريك الكوري هو في إطار البحث عن تعاون يعزز شراكته مع البلدان الإفريقية ويجب أن نأخذ هذا بعين الاعتبار إذا أردنا أن نطور العلاقة مع كوريا الجنوبية.

هناك عدة مشاريع ومن بين الأهداف التي رأيناها في الاتفاقية من خلال التقرير الذي قدمته اللجنة ومن بين البرامج في إطار التعاون الثنائي هو تبادل الوفود والزيارات لإطارات الدولة من الجانب الكوري، أنا من وزارة التعليم العالي وأعرف أنه كان هناك زيارات سنوية لوفد عالي المستوى من الوزارة للجانب الكوري وهنا أعتقد أن العلاقة التي بدأت منذ أكثر من 15 سنة مع الجانب الكوري تستحق لتقييم حقيقي من وزارة الاقتصاد والتخطيط الذي يكون لدينا على أساسه برامج واضحة لدعم الشراكة مع الجانب الكوري والأكيد أن الجانب الكوري من ناحية كل المعطيات الاقتصادية والنمو هو جانب مهم لكن يجب أن يقع استغلال هذه العلاقة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

ننظر اليوم في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإيطالي حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا ومن بين المزايا التي كانت في إطار التعاون من خلال الاتفاقيات مع حكومة جمهورية كوريا هي منظومة "TUNEPS" وهي منظومة رائدة لكنها تعاني عديد النقائص ونتحدث عن " moins-disant " سنوات وفي بعض الأحيان مكتب الدراسات يتم تعيينه يكون بعيدا عن الولاية، في تنفيذ المشاريع لا تجد مكتب الدراسات موجودا، فلا يكون لك أي حل، وتواصل مشروعك دون الاعتماد على مكاتب الدراسات وأيضا حين لا يكون ثمن السلع كبيرا وتكون بعيدة عن الولاية يمكن ألا تصل تلك البضاعة.

من مزايا الرقمنة التي تنتهجها الدولة التونسية اليوم خاصة أنني رأيت في التقرير مشروع رقمنة السجل العقاري لكن أيضا لا بأس أن ننظر أيضا في الحجة الإلكترونية والدفتر الإلكتروني لعدل الإشهاد، فلا يعقل اليوم أن عدل الاشهاد ما زال يعمل بالدفاتر والقلم والورقة واليوم تقدمنا لمجلس نواب الشعب بمشروع قانون ينظم مهنة عدول الإشهاد وفيه من الأشياء الحجة الإلكترونية والدفتر الإلكتروني الذي هو اليوم مهم جدا خاصة في الحفاظ على حقوق الناس.

في ولاية سوسة مثلا ضاعت الدفاتر وإلى اليوم الناس يبحثون عن حقوقهم لمجرد دفاتر مكتوبة بخط اليد، وإن شاء الله بالحجة الإلكترونية والدفتر الإلكتروني يتم الحفاظ على حقوق الناس ونحن نتحدث عن الرقمنة بصفة عامة للإدارة في تونس واليوم لا يعقل أيضا حتى على مستوى المؤسسات العمومية ما زلنا حديثين في منظومة الإدارات العمومية ونود أن يكون التوجه للرقمنة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار.

السيدة سيرين مرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

أهنئك على نيل ثقة السيد الرئيس ولكن أعانك الله على المنصب لأن التركة ليست سهلة.

السيدة الوزيرة، لم أكن لأتدخل ولم أتدخل منذ مدة لأنني أشعر أن الوزراء يذهبون ويعودون وتبقى الوضعية نفسها، لم يتغير شيء، ولم نتقدم أية خطوة حتى أنني كنت سأقدم نفس مداخلتي مع الوزير السابق في المصدح لأنه لم يتغير شيء.

السيدة الوزيرة، وزارتكم بمثابة قاعة العمليات للعمل الحكومي وأرى أنها وزارة أفقية تتدخل في كل القطاعات، وسأحدثك عنها انطلاقا من المنوال الاقتصادي.

إن المنوال الاقتصادي الذي يريده الشعب هو منوال يقوم على محورين أساسيين تحول طاقي وتحول رقمي، للأسف ما زلنا نتبع منوالا اقتصاديا تقليديا يقوم على الصناعات الكبرى والسياحة التقليدية في حين أن البلدان على غرار الهند واليابان واستونيا وغيرها راهنت على التكنولوجيا والصناعات الذكية التي تجلب استثمارات أكثر وعملة صعبة أكثر.

السياحة التقليدية التي بقيت على حالها منذ السبعينات تتكلف غاليا ولا تجلب القيمة المضافة ولا بد أن ندعم السياحة البديلة على غرار السياحة الاستشفائية "les maisons d'hôtes" والسياحة الثقافية وغيرها.

السيدة الوزيرة، اليوم لا يمكن أن نتحدث عن رقمنة وعصرنة الإدارة مثل ما قرأته في الاتفاقية وشبابنا عاجز عن اقتناء برمجيات إلكترونية عبر "PayPal".

اليوم إن كنا نريد الإصلاح نبدأ فيه الآن واليوم والتحول الرقمي ليس صفحات و"réseau" و"instagram" و"twitter" يجب أن نستأنس بالتجارب المقاربة ولدينا المنوال الإستوني كمثال.

اليوم أنا مواطنة تونسية سيرين مرابط لست إستونية، يمكنني من مكاني هذا أن أبعث شركة قائمة الذات في ربع ساعة وأتمتع بالإعفاء من الضريبة وعدة امتيازات أخرى خاصة التنقل المجاني هناك وفي تونس في مقابل ذلك هناك قفة من الأوراق وبين الورقة والأخرى تجد الشبكة منعدمة.

اليوم يمكن أن نحدث مقاربة متجددة للاقتصاد صديق البيئة الاقتصاد الأخضر والاقتصاد المستدام القائم على استعمال الطاقات البديلة، مما يطرح ضرورة استعجال مراجعة مجلة الاستثمار نحو دعم الاستثمارات وتسيير إجراءات بعث المشاريع التنموية البديلة.

السيدة الوزيرة، اليوم أريد أن أقول لك أن مجلس النواب ينتظر منكم مبادرات مبنية على مقاربات جديدة ولن تجدوا منا سوى الدعم والتشجيع والعمل الجدي.

السيدة الوزيرة، اليوم في مصافحتي للاتفاقية قرأت عن النقل الرقمي وما ستحدثونه من النقل الرقمي الذي سيتم تركيزه في المدارس، أردت أن أقول لك هل تعلمين أن هناك أناسا في غار الدماء والقصرين وتالة ما زالوا يتنقلون على الحمير وقد تقدمت بهذا للسيد وزير النقل ولم يستسغ الحقيقة وغضب وانزعج قليلا وقال لي لماذا لا ترون إلا الكأس الفارغ ولا تنظرون للكأس الملآن، دورنا هنا النظر للكأس الفارغ وأردت أن تكون هذه المصافحة معك حتى نضع أيدينا على الحالة التي مللناها، فمنذ سبعة أشهر ونحن نشخص ونعطي المقاربات ونقدم الحلول وفي المقابل أعرف أن الوضعية صعبة وإمكانيات بلادنا ضعيفة ولكن لي ثقة في نساء تونس ونساء بلادي نساء ونصف وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أتينا على نهاية النقاش، نرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة ثم نحيل الكلمة للسيدة الوزيرة لتتولى الرد على النقاش وشكرا.

(كانت الساعة منتصف النهار إلا ربع)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت الساعة منتصف النهار وعشر دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة والكلمة الآن إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فلتتفضل.

السيدة فريال الورغي السبعي، وزيرة الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب والسيدات والسادة أعضاء المجلس على تهانيكم،

أجدد شكري للسيد رئيس الجمهورية على الثقة التي وضعها في شخصي بتعييني على رأس وزارة الاقتصاد والتخطيط وأؤكد على استعدادنا الكامل للعمل والتعاون مع السادة النواب في إطار الانسجام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خدمة لمصلحة الوطن العليا وبما يمكننا من تحقيق الأهداف المرجوة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتونس.

بداية وإجابة عن الأسئلة أؤكد على أهمية دعم التعاون مع كوريا في علاقة بالتعاون الثلاثي والتوجه إلى إفريقيا -إجابة عن أحد الأسئلة- ينتظر عقد قمة كورية إفريقية خلال شهر جوان 2024 بحضور شخصيات هامة وفاعلة ومن المهم الإعداد لمثل هذه التظاهرات الهامة بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والعمل على الاستفادة منها.

بالنسبة إلى تقييم التعاون التونسي الكوري مع الوكالة الكورية هو تعاون يدوم على أكثر من 20 مشروع وأكثر من 60 مليون دولار وأكثر من 140 متطوع منذ 2006 وأكثر من 931 متكون.

ردا على السؤال المتعلق بالرقمنة، هناك حرص على تكوين الكفاءات وديمومة المشاريع مع الطرف الممول ولكن تبقى المسؤولية لضمان ديمومة المشاريع من الجانب التونسي والهيكل المستفيد من المشروع.

نحن نقر بوجود نقائص في عملية التقييم ولا بد من مزيد العمل على التقييم المشترك للتجارب وخاصة ضمان التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية، وبدعم من رئاسة الحكومة وزارة الاقتصاد والتخطيط بهدف التجسيد الفعلي للمشاريع وتكريس الرقمنة على أرض الواقع.

ردا على السؤال المتعلق بالاستثمارات الكورية في تونس، هناك أطر قانونية مختلفة منها اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال بصفة عامة وهو ما نعمل عليه في الوزارة.

نشدد كذلك على تطوير الحوكمة والإدارة الإلكترونية ومختلف مشاريع التعاون، هو مجهود متواصل لا يمكن أن توفي به المشاريع وحدها لكنه مجهود وطني مشترك لتكريس الإصلاحات وضمان ديمومتها وتوفير الظروف الملائمة للكفاءات التونسية لدعم استقلالية بلادنا في تطوير مختلف المجالات وهو مجهود مشترك على جميع المستويات في الدولة التونسية.

أؤكد أننا نحرص في مختلف مشاريع التعاون مع شركائنا على الاستجابة لتطلعاتنا وأولوياتنا التنموية، فالدول الآسيوية في حاجة إلينا للولوج إلى السوق الإفريقية باعتبار موقع تونس الاستراتيجي ومستوى كفاءاتنا، كما أن تونس تستفيد من التجارب وكذلك طرق الطرف الممول الذي يقوم بتشغيل شركاتنا ونحن نسعى إلى التفاوض نديا، ويبقى التعاون الدولي يستجيب لمبدأ الندية والربح من الجانبين.

ولا يمكن للطرف الممول أو الشريك أن ينجز المشروع دون الرجوع إلى الطرف التونسي المعني، لا بد من وجود طلب تمويل أو رسالة اهتمام وتشاور مع الهيكل المعني بالمشروع قبل إنجازه ومجالات التعاون

هي ذات أولوية بالنسبة إلى الشريك الأجنبي ولكن في نفس الوقت تقدم حلولا وإضافة للهيكل التونسي المستفيد ويتم إعدادها في إطار وثيقة مشروع تضبط الأهداف والنشاطات والمؤشرات والهياكل المصرفية في المشروع إلى غير ذلك.

حول السؤال المتعلق بالتعويل على الذات في دفع التنمية، يستند المنوال التنموي لتونس بالأساس على الموارد الوطنية والتوجه نحو تثمين الميزات التفاضلية المتاحة بكل الجهات وعلى العمل على توظيف كل الكفاءات الوطنية والطاقات الشابة التي لطالما استثمرت فيها الدولة التونسية.

في هذا السياق تتركز كل الاستراتيجيات القطاعية وبرامج التنمية على الترفيع في حصة القطاع الخاص الوطني وتعمل الدولة على توفير الأطر التشريعية والمؤسساتية والمالية والجبائية للإحاطة ودفع الباعثين.

ويبقى الوضع الراهن يتسم بتعدد الصعوبات المرتبطة بآفاق الطلب الخارجي خاصة في السنوات الأخيرة وكذلك تزايد الصعوبات الناجمة عن التحولات المناخية ولذلك تشهد المقاربات المعتمدة تنوعا هاما من ذلك:

-مقاربة الشركات الأهلية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني،

-اعتماد اتفاقيات تنافسية للنهوض بالأنشطة الواعدة،

-معالجة منظومات الإنتاج الفلاحي ومنظومة التجديد والمؤسسات الناشئة إلى آخره.

حول فتح الآفاق للتونسيين ودفع الريادة والاستثمار كما تفضلتم سيادتكم، تعرفون أن الوضع الحالي في تونس ليس سهلا ولدينا عديد الصعوبات منها صعوبات متأتية من الأزمات المتواصلة في الخارج والأزمات العالمية: كوفيد والحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت على اقتصادنا، إضافة إلى التراكمات في المشاكل الاقتصادية التي عرفتها بلادنا ونعرف أن تصليح الإجراءات في مختلف المجالات مسألة استعجالية.

ونحن نعمل بجدية في الحكومة التونسية برئاسة السيد رئيس الحكومة على التسريع في تنفيذ إصلاحات هامة لتحسين مناخ الأعمال ومعالجة الاشكالات القائمة وخاصة معالجة تعقّد الإجراءات وبطئها عبر رقمنة الخدمات العمومية من ذلك منظومة صفقات "TUNEPS" والسجل العقاري وتراخيص البناء إلى آخره وتسهيل النفاذ للتمويل والعمل على إعادة هيكلة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتمويل لفائدة باعثي المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخ.

أردت القول بأننا نعرف أن باعثي المؤسسات والمؤسسات يشتكون من تعقد الإجراءات الإدارية وهذه استعجالية "une priorité" ركزتها الحكومة للتسريع في تبسيط الإجراءات، نعرف أن المشكلة موجودة.

-تشجيع الاستثمارات مهمة جدا ومن ضمن أولوياتنا.

-تطوير خدمات الإحاطة والمرافقة ويتطلب الوضع الحالي تظافر مجهود جميع الأطراف للتعامل الإيجابي مع الباعثين الشبان خاصة لدفع التنمية بالجهات الداخلية.

نعرف أيضا أننا نعمل على مناخ الأعمال وما زال يتطلب كثيرا من العمل وتحسين مناخ الأعمال من أبرز محاور البرنامج الوطني للإصلاحات التي عملت عليها الحكومة في إطار تشاركي مع ممثلي القطاع الخاص.

يعد إصلاح منظومة الاستثمار الركن الأساسي للإصلاحات الرامية إلى تكريس مبدأ حرية الاستثمار واعتماد قائمة سلبية، وتبسيط إجراءات إنجاز المشاريع والتسريع في رقمنة الإجراءات والخدمات المسداة للمستثمرين وتطوير آليات الإحاطة والمرافقة والتمويل وكل نقطة هنا هي ضمن ملف كبير نعمل عليه، كراس الشروط والإجراءات و"digitalisation" كلها ملفات نعمل عليها ونحاول أن نسرّع في استكمالها.

يتم العمل على إعداد مشروع قانون للنهوض بالاستثمار وفق مقاربة تشاركية مع القطاع الخاص فضلا عن مشروع لدفع التجديد للمؤسسات الناشئة ومشروع قانون حول الإدماج المالي.

بالنسبة إلى التوجهات الاستراتيجية العديد من السادة النواب طرحوا التوجهات الاستراتيجية، ليس لدينا توجه ولا رؤية أجل وجئنا هنا لنعمل على توجهات استراتيجية.

أولا، نبدأ بمخطط التنمية 2023-2025 الذي تمت المصادقة عليه خلال مجلس وزاري بتاريخ 22 ديسمبر 2022 وتمت برمجة مشروع قانون للمصادقة على المخطط ضمن مجلس الوزراء القادم، كما سيتم عرضه على مجلسكم الموقر وستجدون فيه قائمة المشاريع العمومية مبوبة حسب الولايات والقطاعات.

وفي هذا الإطار أيضا لدينا توجهات استراتيجية في وثيقة رؤية تونس 2035 التي تم إعدادها وفق منهج تشاركي وطني وجهوي، واستغلال الاستشارة الوطنية على الخطط التي نظمتها رئاسة الجمهورية وتتمثل في عدة مراحل منها:

- رأس المال البشري قوام تنمية مستدامة،
- اقتصاد المعرفة محرك الابتكار والتجديد،
- اقتصاد تنافسي ومتنوع داعم للمبادرة الخاصة،
- الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية،
- العدالة الاجتماعية أساس التماسك،
- تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة.

ومن المهم مواصلة التعمق في استشراف التوجهات المستقبلية لمجابهة التحديات الهيكلية وبناء المستقبل التنموي.

مسألة أخيرة، كل تساؤلاتكم نتفهمها في وزارتنا وعلى نطاق الحكومة أيضا، ونحن نعيش في بلاد واحدة ونعرف كل مشاكلها وقد تطرق العديد منكم إلى أننا نسمع عن المشاريع ولكننا لا نرى ذلك على أرض الواقع ولا يراها المواطن التونسي.

هناك آليات تعتمد للتسريع في تطبيق المشاريع ونعرف أن المشاكل موجودة ولكن لا يمكننا حمل وزر أخطاء تراكمت على مدى عشر سنوات، نحن هنا نحاول حلحلة المسائل من أعلى هرم السلطة إلى مختلف الوزارات والمسؤولين لتسريع المشاريع وتحسين واقع المواطن التونسي في كافة المجالات.

تطرقت بعض التساؤلات إلى "les secteurs bien déterminés" مثل النقل الذكي والرقمنة، إن تطوير التعامل في مجالات جديدة ومبتكرة لا يمنعنا من مواصلة دعم المناطق الداخلية وتحسين البنية الأساسية وظروف العيش بالتعاون مع مختلف الشركات والممولين.

يعمل العديد من شبابنا في مجالات تكنولوجية وشركات ناشئة وينتظر التأطير والتشجيع والتمويل ولا يمكننا أن نقصي مجالات أو

قطاعات على حساب قطاعات أخرى، هي مجهودات ومشاريع بحسب أولويات التعاون مع الأطراف المعنية.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بالاقتصاد الأزرق، نعرف أن بلادنا تتميز بأهمية موقعها البحري الذي يشكل سندا كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولذلك تم إحداث الكتابة العامة لشؤون البحر والتي يرتكز نشاطها على تطوير الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لتثمين البحر والمحافظة على الاستدامة والاستغلال المتوازن لثرواته.

وفي هذا السياق تم أخيرا إنجاز دراسة استراتيجية بالتعاون مع البنك الدولي تضمنت محاور عدة لتعزيز النمو الاقتصادي للأنشطة البحرية وتحقيق الشمول الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في العلاقة بين الأنشطة البحرية إلى آخره.

أخيرا، أريد أن أشكركم مرة أخرى على تساؤلاتكم وإن شاء الله نعمل سويا على تحسين الواقع التونسي، شكرا لكم وفي خصوص بقية الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها يمكن أن يتم ذلك كتابيا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا للسيدة فريال الورغي حرم السبعي وزيرة الاقتصاد والتخطيط على كل هذه البيانات والإفادات القيمة.

والآن نمر الى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

السادة الزملاء التحقوا بمقاعدكم.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

نتيجة التصويت: 119 صوتا نعم مقابل محتفظ وحيد ودون اعتراض.

من يوافق برفع الأيدي؟ 2. من يحتفظ برفع الأيدي؟ لا يوجد. من يرفض برفع الأيدي؟ لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية للتصويت: 121 صوتا نعم مقابل محتفظ وحيد ودون معترضين.

إذن تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة المشروع، والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس 81 عضوا، والكلمة للجنة تفضل السيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

العنوان:

مشروع قانون أساسي يتعلق

بالمو افقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

نتيجة التصويت: 124 صوتا نعم، و4 محتفظين ودون اعتراض.

هل يوجد تصويت بنعم برفع الأيدي؟ من يحتفظ برفع الأيدي؟ لا يوجد. من يرفض برفع الأيدي؟ لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 124 صوتا نعم، و4 محتفظين ودون اعتراض. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، والكلمة للسيد المقرر، تفضل.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

فصل وحيد:

تتم الموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا الموقع بتونس بتاريخ 11 اوت سنة 2023 والملحق بهذا القانون الأساسي.

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

نتيجة التصويت: 122 صوتا نعم، مقابل 5 محتفظين، دون اعتراض.

هل يوجد تصويت بنعم برفع الأيدي؟ هل يوجد محتفظ برفع الأيدي؟ لا يوجد. هل يوجد رافض برفع الأيدي؟ لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 122 صوتا نعم مقابل 5 محتفظين دون اعتراض. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

نتيجة التصويت: 119 صوتا نعم، مقابل 5 محتفظين، دون اعتراض.

هل يوجد تصويت بنعم برفع الأيدي؟ لا يوجد. هل يوجد محتفظ برفع الأيدي؟ لا يوجد. هل يوجد رافض برفع الأيدي؟ لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 119 صوتا نعم مقابل 5 محتفظين، دون اعتراض وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا عدد 2023/49.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء والشكر موصول للسيدة فريال الورغي حرم السبعي وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم ونحن سعداء بأن تواصل مرافقتنا لمناقشة مشروع القانون عدد 52 والمبرمج لهذه الجلسة العامة.

شكرا جزيلا للجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية.

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمشروع هذا القانون الأساسي عدد 2023/49 وسوف ننتقل لدراسة مشروع القانون الذي يليه على الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمسا وثلاثين دقيقة)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالمو افقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعميروالمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغازللمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس و إيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة

(كانت الساعة الثانية بعد الظهر وخمسا وثلاثين دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نرحب مرة أخرى بالسيدة فريال الورغي حرم السبعي، وزيرة الاقتصاد والتخطيط وكافة مرافقيها،

نستأنف أشغالنا وننتقل للنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023، بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة عدد 52 لسنة 2022 ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإن تراتيب النظر في مشروع هذا القانون ستتم على النحو الذي صارت عليه أشغالنا السابقة.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

نشرع الآن في التداول حول مشروع القانون عدد 52 لسنة 2023 وسنحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حوله وقبل ذلك يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتب هذه اللجنة وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على العمل الجاد والمتواصل.

الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والميزانية، تفضل.

السيد عصام البحري الجابري، المقرر

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مرحبا بالسادة النواب المحترمين،

تقرير لجنة المالية والميز انية حول مشروع قانون يتعلّق بالمو افقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعميروالمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغازللمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس و إيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة

I. التقديـم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 22 جوان2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 270 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة ELMD موضوع اتفاق القرض المبرم بين الطرفين بنفس التاريخ.

شهد الطلب على الطاقة الكهربائية في تونس زيادة مستمرة خلال العقد الماضي حيث شهد ارتفاعا بمعدل 1,5 % سنويا خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2021. هذا، وقد اعتمد المزيج الطاقي في البلاد خلال سنة 2021 على الغاز الطبيعي بمعدل 53 % وعلى النفط بمعدل 46 % والذين تستوردهما الدولة بينما لا تساهم الطاقات المتجددة إلا بنسبة 1 % فقط من احتياجات الطاقة الأولية.

كما شهدت العشرية الأخيرة أيضا زيادة كبيرة في معدل الاعتماد على واردات النفط والغاز في بلادنا، حيث كانت هذه الواردات تغطي خلال سنة 2010 نسبة 7% من احتياجات البلاد من الطاقة في حين بلغت خلال سنة 2021 نسبة 30 %.

وأدى هذا الاعتماد المتزايد على الواردات من المحروقات إلى تأثر نسق التزود بهذه المواد بصفة كبيرة بتقلبات أسعار النفط والغاز بالأسواق الدولية والتي ترتبط بدورها ارتباطا وثيقا بالتقلبات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وبالنظر إلى هذه الوضعية الدقيقة والتي تمثل عبئا كبيرا على كاهل ميزانية الدولة، وباعتبار توفر إمكانيات كبيرة لبلادنا في مجال الطاقات المتجددة، تم التوجه من قبل الحكومة نحو استغلال أفضل لهذه الإمكانات قصد تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقات الأولية وتعزيز فرص التصدير في هذا المجال. وتتمتع تونس بموارد هامة من الطاقات المتجددة بإمكانيات تبلغ 280 جيقاواط من الطاقة الشمسية و10جيقاواط من طاقة الرياح.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2015 وضع الخطة الوطنية للطاقة الشمسية والتي تهدف إلى اعتماد مصادر الطاقة المتجددة في انتاج الكهرباء بنسبة 30% بحلول سنة 2030 (15% من طاقة الرياح و10%من الطاقة الشمسية الكهروضوئية و5% من الطاقة الشمسية المركزة). هذا، وقد تم في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من انبعاثات الكربون الترفيع في هذه النسبة إلى 50 % بحلول عام 2035 و80 % بحلول عام 2050.

وتنفيذا لهذه التوجهات، شرعت الحكومة في الإصلاحات اللازمة لتطوير هذا القطاع على غرار تبسيط إجراءات الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة ودعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز قصد تحسين أدائها ووضع الإطار التشريعي المناسب لهذه التوجهات.

وفي نفس السياق قامت الشركة التونسية للكهرباء والغاز بدورها بجملة من الاستثمارات والتدابير بهدف جعل قطاع الكهرباء أكثر مرونة، لا سيما فيما يتعلق بتخزين البطاريات. هذا إلى جانب السعي إلى تدعيم الاندماج الإقليمي لتونس في مجال الطاقة لا سيما من خلال مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة.

تقديم المشروع ELMED ومكوناته:

1. أهداف المشروع:

يندرج مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا تطوير منظومات الطاقات المتجددة في إطار التوجهات التنموية للبلاد

المنصوص عليها صلب مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2023 -2025 كما يتوافق هذا المشروع بصفة كاملة مع الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة 2020. وهو يهدف بالأساس إلى الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا والذي من شأنه أن يعود بالنفع على الأسر التونسية من خلال التخفيض في تكلفة استهلاك الكهرباء وأيضا على الشركات التونسية من خلال إتاحة فرص استثمار كبيرة في مجال الطاقات المتجددة ستمكّن بدورها من المساهمة بصفة كبيرة في دفع النمو الاقتصادي للبلاد بصفة عامة. وسيساهم هذا المشروع:

-على المدى القصير، في تحسين الأمن الطاقي في تونس والمساهمة في تحقيق أهداف الحد من انبعاثات الكربون والغازات المؤدية إلى الاحتباس الحراري وتنويع المزيج الطاقي وتخفيض كلفة إنتاج الكهرباء وتعزيز الجدوى المالية للقطاع من خلال الحد من الاعتماد على الواردات من الغاز الطبيعي والنفط والذي سيؤدي بدوره إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

-أما على المدى الطويل وبالتوازي مع الاستغلال الأكمل لإمكانيات البلاد من الطاقة المتجددة سيمكّن ELMED من ترسيخ مكانة تونس كمصدّر صاف للكهرباء لإيطاليا وما لذلك من تأثير إيجابي على الترفيع في إجمالي الصادرات الوطنية بما يدعم النمو الاقتصادي للبلاد.

-تعزيز إدراج تونس صلب أسواق الطاقة الأورومتوسطية وتعزيز ترابطها مع مختلف بلدان البحر الأبيض المتوسط وذلك باعتباره ثاني مشروع ربط بين إفريقيا وأوروبا بعد المشروع الذي يربط المغرب بإسبانيا عبر مضيق جبل طارق.

ـ سيتيح ELMED إمكانية إدماج سوق الكهرباء المغاربية مع سوق الكهرباء الأوروبية وهو ما سيؤدي إلى مزيد تدعيم التبادل الكهربائي بين تونس وكل من الجزائر وليبيا مستقبلا.

2.كلفة المشروع وكيفية تمويله:

تقدر الكلفة الإجمالية لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا ; ELMED بحوالي 964.2 مليون أورو سيتم تغطيتها بالتساوي من قبل الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ هذا المشروع بتونس وإيطاليا وهما على التوالي الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومؤسسة TERNA عن الجانب الإيطالي. ويتكون هذا المشروع الضخم من:

ـ قناة تبادل بحرية بطول 200 كلم بين تونس وصقلية إلى جانب محطتين لتحويل التيار الكهربائي (واحدة في تونس والأخرى في صقلية)، بتكلفة تقديرية تبلغ 840 مليون أورو.

ـ تعزيز الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء بتكلفة تقديرية تبلغ 110 مليون أورو.

ـ الدعم الفني للجانب التونسي قصد حسن تنفيذ مختلف مكونات المشروع لما تتميز به من الدقة الفنية والتعقيد. هذا بالإضافة إلى توفير المساعدة الفنية اللازمة لتدعيم مصادر الطاقة المتجددة، بتكلفة تقدر بـ 14,2 مليون أورو.

وسيتم تمويل هذا المشروع كالآتي:

ـ منحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 307.6 مليون أورو يتم توزيعها بالتساوي بين تونس وإيطاليا قصد تمويل قناة التبادل البحرية ومحطتي تحويل الكهرباء في البلدين.

ـ أما المبلغ المتبقي وهو حوالي 657 مليون أورو فسيتم تمويله بالتساوي بين مؤسسة TERNA الإيطالية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والتي ستعتمد عل مصادر الاقتراض الخارجي، لا سيما الأوروبية منها، باعتبار محدودية مواردها الخاصة.

وفي هذا الإطار يندرج القرض المسند من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بضمان الدولة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ يقدر بـ 270 مليون أورو، علما وأنه قد سبق له تمويل الدراسات الأولية المتعلقة بهذا المشروع من خلال هبة قابلة للاسترجاع تم منحها خلال سنة 2018.

كما سيتولى البنك تعبئة تمويل ميسّر من قبل الصندوق الأخضر للمناخ بمبلغ 20 مليون دولار لدعم الاستثمارات الهادفة إلى تعزيز الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء فضلا عن توفير هبة بمبلغ 5 مليون دولار من قبل نفس الصندوق، في شكل مساعدة فنية لتطوير منظومة الطاقات المتجددة بتونس لا سيما دعم إنشاء مركز امتياز في مجال الطاقات المتجددة في ولاية تطاوين.

قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

سيتم من خلال قرض البنك الدولي سابق الذكر تمويل المكونات الفرعية التالية للمشروع:

1) محطة لتحويل الكهرباء: بناء ووضع محطة تحويل للكهرباء المستمرة ذات جهد عالي قيد التشغيل بقدرة تشغيلية تناهز 400 KV بملاعبي (قليبية) مع اقتناء وتركيب المعدات اللازمة لاستغلالها.

2) تدعيم الشبكة التونسية لنقل الكهرباء: تنفيذ أشغال بناء وتدعيم الشبكة الآتي ذكرها، قصد ربط المحطة الجديدة للتحويل CCHT التي سيقع تنفيذها بعنوان المكون عدد 1 بالشبكة الموجودة:

- محطة فرعية بقدرة تشغيلية 225/400 KV بقرمبالية 2.

- خط نقل جوي مزدوج الدائرة بقدرة تشغيلية تناهز400 KV، بطول يقارب 65 كم بين محطة التحويل CCHT والمحطة الفرعية التي تناهز قدرتها التشغيلية 400 KV بقرمبالية 2.

- خط بين المحطة الفرعية بقرمبالية 2 والمحطة الفرعية بالمرناقية بطول يقارب 51 كم (باعتبار كوابل إثنين تحت أرضية بقدرة تشغيلية تقدر بـ 400 KV على مستوى المحطة الفرعية بالمرناقية).

3) دعم تنفيذ المشروع والمساعدة الفنية لاستغلال الطاقات المتجددة المتغيرة

1.3. دعم لإعداد وإنجاز المشروع وذلك من خلال:

ـ تقديم الإحاطة الفنية والتدريب لوحدة إنجاز المشروع UGP لدعم قدراتها في مجال التصرف والتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروع.

ـ انتداب مهندس مختص مكلف بدعم وحدة إنجاز المشروع لإنجاز الموكنين 1 و2 سابقي الذكر.

ـ التكفل بتسديد المبلغ المستحق من قبل الدولة بعنوان الهبة القابلة للاسترجاع والتي تم تقديمها من قبل البنك الدولي لإنجاز الدراسات المتعلقة بهذا المشروع خلال سنة 2018.

2.3. دعم القدرات في مجال استغلال الطاقات المتجددة المتغيرة (ERV): وذلك من خلال:

ـ القيام بدراسات الجدوى التمهيدية اللازمة لتطوير الاستثمارات المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة (لا سيما تلك المتعلقة بسبل الحد من المخاطر البيئية والاجتماعية لهاته المشاريع.

ـ تقديم المساعدة الفنية اللازمة بما في ذلك الخدمات القانونية والمالية والاستشارية وتنظيم دورات تكوين قصد دعم قواعد

التنافسية في مسار إعداد طلبات العروض المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة.

الشروط المالية لقرض البنك الدولي:

سيتم منح هذا القرض لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضمان الدولة حسب الشروط المالية التالية:

- فترة السداد: 35 سنة مع 5 سنوات إمهال،

- نسبة الفائدة = (نسبة اليوريبور 6 أشهر وتبلغ حاليا 3.972 %) + (نسبة فائدة متغيرة وتبلغ حاليا 1.14 %) وتبلغ حاليا 5.1 %.

- عمولة افتتاح: 0.25 % من المبلغ الجملي للقرض تخصم مباشرة عند دخوله حيز النفاذ.

- عمولة تعهد: 0.25 % من مبلغ القرض غير المسحوب يتم احتسابها ابتداء من 60 يوما بعد تاريخ إمضاء اتفاق القرض.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 خصصتها للاستماع إلى السادة ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة والسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز حول مشروع هذا القانون.

وفي مستهل الجلسة، بيّنت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن هذه الاتفاقية هي اتفاقية ضمان للقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة.

وبيّنت أن هذا المشروع هو مشروع قديم جديد انطلقت الدراسات في شأنه منذ عشرين سنة (1994)، وأخيرا تم التوصل إلى تمويل المشروع وستقوم بإنجازه الشركة التونسية للكهرباء والغاز ونظيرتها في إيطاليا.

ويتكون هذا المشروع من قناة ربط بحرية بكلفة جملية تقدر بـ 945 مليون أورو لتمويل المحطتين وقناة الربط وأيضا لتمويل تدعيم شبكة النقل الكهربائي بتونس ويتضمن هبة من الاتحاد الأوروبي بـ 307 مليون أورو، والمبلغ المتبقي سيتم تمويله بالتساوي بين الجانب الإيطالي والجانب التونسي.

وهذا المشروع سيعود بالنفع على الشركة التونسية للكهرباء والغاز وكذلك على العائلات في تونس وعلى الشركات بما أنه سيستغل الطاقات وسيحد من اللجوء إلى الطاقات الايدروكهربائية والغاز التي أصبحت أثمانها مرتفعة على الصعيد الدولي.

وتدخل ممثل وزارة الصناعة والطاقة والمناجم والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز بخصوص محتوى وأهداف مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا والمتمثل خاصة في تطوير مبادلات الطاقة الكهربائية بين ضفتي المتوسط عن طريق الربط ثنائي الاتجاه بقدرة 600 ميقاواط وتعزيز استقراريه المنظومة الكهربائية التونسية بالإضافة إلى شبكة الترابط الكهربائي مع الجزائر.

كما سيمكّن هذا المشروع من المساهمة في مواجهة ارتفاع الطلب خلال الذروة الصيفية وتنويع مصادر التزود الطاقي وتعزيز الأمن الطاقي والتهيؤ للاندماج في السوق الأورو-إفريقية المستقبلية للكهرباء.

وفي سياق متصل، استعرضوا أهم المكونات الأساسية المشتركة للمشروع والمتمثلة في محطتين لتحويل التيار المستمر إلى تيار متردّد وكابل بحري ونقطتي وصول في كل من البلدين ووصلتين أرضيتين للكابلات تحت الأرضية ونظام اتصالات مستمر بين محطتي التحويل ونظام لتوفير مراقبة مستمرة للكابل ونظام لتحديد مواقع الخلل في الكابل.

كما استعرضوا الجدول الزمني المتعلق بتقدم إنجاز المشروع إلى غاية شهر ديسمبر 2023، حيث بيّنوا أن الدراسات الأولية لهذا المشروع تمت خلال سنوات 2021-2023 بتمويل عن طريق هبة وقرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير

بالإضافة إلى تمويل ذاتي. هذا وقد تمّ في سنة 2023 إنجاز المرحلة الأولى بخصوص طلبات العروض المتعلقة بالكابل البحري والتحت أرضي ومحطات التحويل على أن تتم المرحلة الثانية خلال سنة 2024.

وأفادوا أن التوقيع على عقدي التمويل مع البنك الدولي (بخصوص محطة التحويل) وصندوق المناخ الأخضر تم تباعا في 22 جوان 2023 و13 ديسمبر 2023،

كما تم التوقيع على اتفاقية الهبة الممنوحة من قبل المرفق المالي الأوروبي في 7 أوت 2023، علما وأن التفاوض على عقود التمويل مع الجهات المانحة الأوروبية (البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني) تم خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2023.

كما أوضحوا أن عناصر تمويل المشروع تتمثل في هبة من قبل المرفق المالي الأوروبي وتمويل من قبل بنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالنسبة إلى الكابلات البحرية والأرضية وتمويل من البنك الدولي وهبة من المرفق المالي الأوروبي بالنسبة إلى محطة التحويل.

كما تم كذلك تمويل الدراسات الأولية والتعويضات عن طريق هبة من البنك الدولي وتمويل ذاتي وتمويل دعم التصرف الإداري لتنفيذ المشروع من البنك الدولي وهبة من الصندوق الأخضر للمناخ، وتم كذلك خلاص المهندس الاستشاري والمساعدة الفنية الإضافية عن طريق هبة من البنك الاستثمار الأوروبي وهبة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إضافة إلى تمويل المنشآت الملحقة الخاصة بتعزيز الشبكة التونسية من قبل البنك الدولي والصندوق الأخضر للمناخ.

وخلال النقاش، أكد أعضاء اللجنة على أهمية المشروع المتعلق بالربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا ودوره في تطوير منظومة الطاقات المتجددة وفي الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا في ظل ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية في تونس، إضافة إلى إتاحة فرص استثمارية كبيرة في مجال الطاقات المتجددة بما يمكّن من المساهمة في تحقيق التحول الطاقي ودفع النمو الاقتصادي.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، استوضح عدد من النواب عن مبررات اعتماد نسب فائدة متغيرة باعتبار ما تتضمنه من مخاطر، واستفسروا عن مدى ارتباط ذلك بتصنيف تونس السيادي ودعوا إلى ضرورة تعزيز جانب التفاوض في هذا المجال، وتساءلوا عن دواعي منح تونس هبات من قبل الجهات المانحة لتطوير النظام الطاقي.

ومن جهة أخرى، تساءلوا عن إمكانية تأثير المشروع على تسعيرة الكهرباء وعن مدى التوجه نحو توظيف واستغلال الكفاءات والمهندسين التونسيين في المشروع المذكور.

كما استفسر نواب أخرون عن إمكانية توسيع مجال الشراكة والتعاون مع عديد الهياكل الأخرى على غرار وزارة البيئة قصد الاستفادة من المشروع في مجال رسكلة النفايات بحكم التجربة التي يتمتع بها الجانب الإيطالي في هذا المجال،

واستوضحوا عن سبل التعاون مع وزارة تكنولوجيات الاتصال بخصوص تطوير واستغلال الطاقات المتجددة وكذلك اعتماد شبكات تراسل المعطيات.

وتساءل بعض النواب عن الإجراءات التي تم اتخذها من طرف صندوق الانتقال الطاقي في اتجاه تحسين إنتاج الطاقات المتجددة والتوجه لاعتماد الإنتاج الذاتي للطاقة باعتبار ما تتمتع به بلادنا من إمكانيات متميزة تمكنها من إنتاج الكهرباء النظيفة،

ودعوا في هذا الإطار إلى مزيد تطوير برامج الطاقة المتجددة ودعمها سواء بهدف استهلاك الكهرباء المنتجة منها محليًا أو بهدف تصديرها.

وفي هذا السياق، أكد عدد من النواب على أهمية الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة باعتبارها الحل البديل في ظل انخفاض الإنتاج والاحتياطي للطاقة الأحفورية على المستوى العالمي والوطني وعلى ضرورة التوجه نحو التقليص من انبعاثات الكربون وحماية المناخ. كما دعوا إلى تذليل الصعوبات وتبسيط الإجراءات الإدارية وحذف التراخيص بالنسبة إلى المشاريع في هذا المجال قصد تحسين الاستقلالية الطاقية وتنويع مصادر الطاقة لإنتاج الكهرباء وتخفيض كلفة الدعم المخصص لقطاع تنمية الاقتصاد الأخضر.

وسأحيل الكلمة للسيد نائب رئيس لجنة المالية والمالية

السيد عبد الجليل الهاني، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

وفي تفاعلهم مع ملاحظات واستفسارات النواب، بينت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ التفاوض مع الجهات المانحة بخصوص الشروط المالية للقروض لا يتعلّق بنسب الفائدة الموظفة مؤكدة أن البنك الدّولي يعتمد نسبة الفائدة اليوريبور ستة أشهر وبالنسبة إلى 1.14 % يتمّ احتسابها بالاعتماد على عدّة عناصر منها مدّة السداد والترقيم السيادي لتونس وكذلك الصلابة المالية وهي نسب قارة لا تخضع للتفاوض.

كما بيّنت أنّ نسبة اليوريبور ستة أشهر هي النسبة التي تمّ اعتمادها في تاريخ إبرام اتفاقية القرض ويمكن لهذه النسبة بوصفها متغيرة أن تتقلّص عند حلول آجال الخلاص موضحة أنّ التفاوض مع الجهات المانحة يتمّ من طرف الجانب التونسي من خلال ترتيب العروض المقدّمة حسب الأفضلية في نسب الفائدة المعتمدة وهو تفاوض يتمّ

على أساس الندية والمحافظة على السيادة الوطنية موضحة أنّه لا يمكن اعتماد نسب فائدة قارة لما يشهده اليوريبور من تحوّلات غير مسبوقة نتيجة الأزمة التي يشهدها العالم.

وبيّن السيّد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أنّ هذا المشروع يندرج في إطار المحافظة على استمرارية واستقرار الشبكة الوطنية للكهرباء والغاز بهدف إلى تعزيز الأمن الطاقي للبلدين من خلال تأمين التبادل الكهربائي بين الجانبين، مؤكّدا أنّ هذا المشروع سيحقق قيمة مضافة عالية في عدّة مجالات. وقدّم معطيات حول كيفية تمويل المشروع وكلفته الجملية والإجراءات المتعلقة بتدعيم الشبكة التونسية لنقل الكهرباء ودعم تنفيذ المشروع والمساعدة الفنية لاستغلال الطاقات المتجددة المتغيرة وتطوير منظومة الطاقات المتجددة بتونس.

كما بيّن أنّ الربط الكهربائي القائم بين تونس والجزائر وليبيا يمكّن من تبادل الطاقة الكهربائيّة خاصة خلال فترات الذروة وتقليص الاستثمار في تركيز قدرات إنتاجية احتياطية ويندرج ذلك في إطار التعاون الدولي والتبادل الطاقي بين بلدان المغرب العربي. وأكّد من جهة أخرى على جدوى المشروع التونسي الإيطالي ومردوديته وتأثيره الإيجابي في الوضع الطاقي في تونس من خلال تبادل الكهرباء في الاتجاهين لمجابهة أوقات الذروة التي تختلف بين البلدين وتحسين الخدمات إضافة إلى تعزيز القدرات لمواجهة الزيادة في نسبة الاستهلاك وتنويع مصادر الطاقة والتخفيض من استهلاك الغاز المستورد وتحقيق نقلة نوعية في برنامج الطاقات المتجددة.

كما أفاد أنه لن يتم الترفيع في تسعيرة استهلاك الكهرباء والغاز وهو ما يعتبر مكسبا هاما لأن حوالي 55% من سعر الكهرباء في تونس مدعم.

من جهة أخرى، أكد على ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات المتدخلة في مجال الطاقة على غرار وزارة البيئة فيما يتعلق بمعالجة النفايات وتحويلها وكذلك وزارة تكنولوجيا الاتصال بخصوص استغلال الألياف البصرية للاستغلال الأمثل للأنترنات مؤكدا على ضرورة تظافر كل الجهود لإنجاح المشاريع المتعلقة بالتطوير والاستثمار الطاقي قصد توسيع دائرة المستفيدين من إيجابيات هذه المشاريع وضمان التحول الطاقي والانصهار في الاستراتيجية الدولية المتعلقة بالاعتماد على الطاقات البديلة.

وخلص في الأخير إلى أن تونس تحظى بثقة لدى الجهات المانحة خاصة فيما يتعلق بإتمام إنجاز المشاريع طبقا للمواصفات وفي الآجال المحددة خاصة في المجال الطاقي.

كما بين ممثل وزارة الصناعة والمناجم والطاقة أن مشروع هذا القانون يتضمن عدّة أبعاد منها البعد الاستراتيجي المتمثل في ضمان الاستقلالية الطاقية لتونس وتأمين التزود بالطاقة الأولية وذلك من خلال البحث عن تعدّد المصادر وعدم الاكتفاء بالمصدر الوحيد.

كما يتضمن المشروع البعد الفني والمتمثل في معاضدة مجهود الشبكة الوطنية لمجابهة أوقات الذروة مؤكدا أن أهم أبعاد هذا المشروع هي البعد الاقتصادي والذي سيجعل الشركة التونسية للكهرباء والغاز مشغلا تجاريا من خلال شراء الكهرباء وإعادة بيعه أو تبادله خاصة في فترة الشتاء مع الطرف الإيطالي وهو ما سيمكن من توفير أرباح، كما يتضمن البعد البيئي من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وأوضح أن من بين أهم الأهداف المرسومة هو التوصّل إلى إنتاج 35 % من الطاقات المتجددة في أفق سنة 2035 وتمّت كدفعة أولى برمجة إنتاج 500 ميقاواط من الطاقات البديلة تم تحقيق 100 ميقاواط منها وهناك برنامج لاستكمال إنتاج 400 ميقاواط، لكن نظرا للأزمات العالمية كجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والتي تسببت في ارتفاع أسعار المواد الأولية ما أدّى إلى مراجعة نسب الفائدة الموظفة من طرف الجهات المانحة لمسايرة هذه التغيرات وهي مسألة عطلت مسار الاستثمارات المبرمجة موضحا أن إنتاج 500 ميقاواط من الطاقات البديلة يتطلب حجم استثمار يتراوح بين 4 و4.5 مليار دولار وهو مشروع ضخم يتطلب إنجازه الشراكة مع القطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، توجد ثلاثة أنظمة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة البديلة وهو نظام اللزمات وهو نظام يمثل الاستغلال الحقيقي للطاقة، كما يوجد الإنتاج الذاتي ونظام التراخيص، وبين أنه فيما يتعلق بالإنتاج الذاتي تم وضع منظومة أولية لكنها لم تكن مجدية ثم تم في سنة 2019 إصدار نصوص تمكّن من إنشاء شركة مشروع وهي نصوص تمكّن شركة المشروع من البيع مباشرة إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز وهو ما سيمثل حافزا للمستثمرين خاصة في مجال الطاقة البديلة.

وتعرض في هذا المجال إلى ضرورة المحافظة على معاملاتنا مع الاتحاد

الأوروبي والتي تصل إلى حدود 75 % من قيمة صادراتنا، والاتحاد الأوروبي سيفرض بداية من سنة 2026 غرامات مالية تتمثل في ضريبة حدود الكربون على السلع المستوردة والتي تباع في الأسواق الاوروبية. وللحفاظ على معاملاتنا يجب توفير كل الآليات للمستثمرين المحليين لاحترام هذه الضوابط وضمان تنافسية منتوجاتنا، وأكد على ضرورة أن يتم التوجه والتحفيز للاستثمار في الطاقات المتجددة.

من جهة أخرى، بين أن اللامركزية لشبكة الكهرباء والغاز تساعد على

الاستمرارية واستقلالية القطاع مؤكدا أنه يتم العمل على التوجه نحو الطاقات البديلة

وخاصة طاقة الرياح باعتبار إمكانية الانتفاع بها كامل اليوم خلافا للطاقة الشمسية المحدودة في الزمن، وبين في هذا المجال أن طلب العروض للاستثمار في هذه الطاقات سيتجاوز التعريفة الأقل كمعيار في تقييم الأجدر إلى البحث عن الجدوى والنجاح في الإنجاز لضمان تحقيق نقلة نوعية من خلال الاعتماد على تعريفة تضمن تحقيق أرباح بالنسبة إلى المستثمر من ناحية وللشركة التونسية للكهرباء والغاز من ناحية أخرى.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

انتهى التقرير، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للجنة على هذا العمل القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام، القائمة الأولية للسادة والسيدات النواب المحترمين: محمد اليحياوي ومحمد زياد الماهر ورضا الدلاعي ومحمد شعباني وعبد الحليم بوسمة وجلال الخدمي وشفيق الزعفوري ومحمد علي فنيرة وعبد العزيز شعباني وعلي بوزوزية.

المصدح للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له ثمان دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرحبا بالوفد المرافق لكم،

باسمي الخاص وباسم كتلة الأمانة والعمل نتمنى لكم التوفيق في مهامكم الجديدة ومجلسنا سيكون داعما لكم ولوزارتكم وهي وزارة هامة وزارة الاقتصاد والتخطيط والاستراتيجية.

اليوم سنتحدث عن مشكل هام في تونس وهو مشكل يؤرق جميع التونسيين وهو مشكل الانتقال الطاقي، هذا المشكل انطلق منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا ونحن نعاني من فكرة الانتقال الطاقي كيف يمكن تجسيدها وكيف يمكن أن تصبح أهم عناصر الاقتصاد الوطني. الوضعية الموجودة اليوم هي وضعية كارثية رغم ما تمتلكه تونس من إمكانيات هائلة على مستوى الطاقة البديلة، فشركة الكهرباء والغاز من أكبر الشركات التي لها ديون على المستوى الوطني تستأثر بنسبة 50% من ديون المنشآت العمومية و15% من الدين العام للبلاد التونسية، وهذا مشكل كبير جدا.

أما على مستوى الطاقات البديلة، فهي لا تساهم إلا بنسبة 3% فقط والبقية هي كهرباء حرارية مكلفة جدا خاصة في ضل ارتفاع أسعار الغاز على المستوى العالمي ولهذا فنحن ندعم كل توجه نحو الانتقال الطاقي من أجل تجويد الاستعمال وتخفيض التكلفة سواء على المؤسسات أو على المواطنين.

اليوم العديد من الدول حتى على مستوى التجارب المقارنة سبقتنا بأشواط كبيرة، هناك دول صديقة وهي دول ثالثية انطلقت سنة 2012 و2013 بثلاثة آلاف هكتار اليوم لديها أكثر من 20 ألف هكتارا من الطاقة الشمسية، اليوم في بعض الدول الآسيوية وهي دول ثالثية وفقيرة تمتلك 50% من الألواح الشمسية المركزة فوق المسطحات المائية، في حين أن الجمهورية التونسية التي يوجد بها طاقة رهيبة على مستوى الطاقة الشمسية لدينا بضعة محطات صغيرة جدا تعاني من مشكل في الربط مع أسلاك الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

اليوم تراكم الديون يجعلنا نطرح نقاط استفهام: إلى متى سنبقى نتكلم في هذه الاستراتيجيات في حين أن الواقع يفرض علينا المرور إلى تنفيذ استراتيجية واضحة في مجال الطاقة؟ نحن ندعم مثل هذا التوجه، فالمشروع التونسي الإيطالي سيكون مشروعا استراتيجيا من المشاريع الكبرى التي يمكن أن تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

سيدتي الوزيرة، أود أن أتساءل حول مشروع هو قيد الدراسات وهو مشروع سد الواد المالح على مستوى معتمدية طبرقة والذي سيستعمل في توريد الطاقة الكهرومائية، هل هناك تقدم على مستوى هذا المشروع؟ اليوم لا بد أن ندعم قطاع الطاقة البديلة لما له من دور فعال على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى المواطن في حد ذاته من أجل تخفيض التكلفة ودعم المؤسسات، فالاستعمال المفرط للطاقات القديمة يدمر النسيج المؤسساتي على المستوى الوطني ويساهم أيضا في ارتفاع التكلفة بالنسبة إلى المواطنين.

سيدتي الوزيرة، اسمحي لنا باعتبار أنكم على رأس وزارة هي من أفضل وأهم الوزارات، هناك نقاط هامة لا بد من إثارتها اليوم على مستوى رؤيتكم المستقبلية على مستوى التخطيط والاستراتيجية:

أولا، أتساءل عن الإصلاحات الكبرى خاصة على مستوى المؤسسات العمومية، ما هي توجهات وزارتكم على مستوى إحداث الحوكمة ومقاومة الفساد وتأهيل هذه المؤسسات لجعلها قادرة على تقديم القيمة المضافة والتشغيل وارتفاع مردوديتها على المستوى الوطني؟

النقطة الثانية، مشكل الرقمنة ونحن منذ سنة 2011 نسمع عن نهج كل الوزارات في استعمال الرقمنة إلا أننا ما زلنا متخلفين بقدر مضحك أحيانا.

النقطة الثالثة التي أود أن أتحدث فيها هي إعادة الهيكلة على مستوى بعض الإدارات أو على مستوى حتى توزيع الوزارات، لدينا مشاكل كبيرة خاصة في المؤسسات أو ما نسميه بالمستلزمين العموميين الذين ينتمون إلى مؤسسات أو وزارات مختلفة والمشكل اليوم عندما تريد الحصول على تراخيص يجب عليك المرور بـ 11 أو 12 وزارة، ألا يمكن أن نفكر في إعادة هيكلة المستلزمين العموميين في وزارة خاصة بهم ويمكن تسميتها وزارة الأشغال الكبرى لتسهيل معاملات الباعثين والمستثمرين؟

المشكل الثالث يتمثل في الصفقات العمومية وبطء الإجراءات وكثرتها وتعقيدها باعتبار أن ما نسميه بمراقب المصاريف هو مشكلة مسلطة أيضا على المنشآت العمومية، فلماذا لا نفكر في الرقابة البعدية على غرار دائرة المحاسبات وليس المراقبة القبلية، كل هذه المشاكل هي من اهتمام وزارتكم لأنه لا يمكن أن نخرج من المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني إلا برؤية استراتيجية تدفع في اتجاه مستقبل جديد يستعمل الرقمنة وتصورات جديدة بعيدا عن الروتين والتعقيد الإداري.

اليوم أصبحت الإدارة مكبلة ولا يمكن أن نتقدم إلا إذا قمنا بهذه الإصلاحات الكبرى، نحن نعلم جيدا أننا نخاف من هول الإصلاحات ولا نذهب فيها بعيدا ولكن هي الحل الوحيد في اتجاه اقتصاد معولم يعتمد على معارف جديدة.

أيضا يمكن أن نتساءل عن الاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد الدائري، هل هناك برامج أو رؤى جديدة على مستوى الوزارة لمحاولة دفع الاقتصاد الوطني وتحقيق قيمة مضافة في اقتصادنا الذي لا يزال اقتصادا ضعيفا ويعتمد على رؤية قديمة جدا؟

سيدتي الوزرة، سأعطيكم مثالا على ذلك في مجال الصناعة، هناك دول تجاوزتنا بكثير، فنحن في مناطقنا الصناعية نقوم ببيع هذه العقارات برسم عقاري ثم يشيد عليها بعد ذلك المنازل وما شابهها، اليوم في دول أوروبا الشرقية هذه الأراضي والمقاسم الصناعية تبقى على ملك الدولة وتقوم بالتفويت فيها عبر الكراء وإن فشل المشروع يمكن استرجاع هذه المقاسم لفائدة الدولة لأن المال العام لا بد أن يحوكم في الاتجاه الصحيح من أجل الخروج من الدائرة المغلقة ومن تردي الوضع الاقتصادي.

لكم منا كل الدعم سيدتي الوزيرة ونرجو لكم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد زياد الماهر غير منتمي له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

مرحبا بالوفد المرافق لسيادتك،

سأنطلق من اقتباس ما ورد في التقرير على لسان ممثل وزارة الصناعة والمناجم والطاقة الذي أوضح أن من بين أهم الأهداف المرسومة هو التوصل إلى إنتاج 35% من الطاقات المتجددة في أفق سنة 2035 وتم كدفعة أولى برمجة إنتاج 500 ميقاواط من الطاقة البديلة.

أريد أن أسأل سيادتكم والوفد المرافق، هل تسمح البنية التحتية الحالية لشركة "STEG" بالقيام بالتحول الطاقي المنشود بهذه النسبة المعروضة وفي تلك الآجال وهنا نتحدث على أفق 2035 باعتبار أن ما أنجزناه قليل جدا أي ما زلنا في العتبة الأولى؟ ما هي خطة وزارتكم سيدتي الوزيرة لتلافي النقائص ولمعالجة الموقف؟ هل توجد لديكم خطة هيكلية وزمنية أم لا زلنا سنعمل على ذلك؟ الرجاء موافاتنا بإجابات واضحة في هذا الموضوع.

إن إنتاج 500 ميقاواط من الطاقة البديلة يتطلب حجم استثمار يتراوح بين 4 و4.5 مليار دولار وهو مشروع ضخم يتطلب إنجازه الشراكة مع القطاع الخاص.

هنا أريد أن أتساءل سيدتي الوزيرة، من هو القطاع الخاص؟ القطاع الخاص الأجنبي متعدد الجنسيات والتابع للدول الكبرى والعظمى في العالم أو أننا نتحدث عن قطاعنا الخاص المحلي وعن المستثمرين المحليين الذين يعيشون حقيقة في موقف يشبه الغبن؟

سيدتي الوزيرة، سألقي على مسامعك التالي:

السياسة الاقتصادية الحالية لم تعد قادرة على خلق مواطن شغل لأن المنوال الاقتصادي للشركات غير المقيمة وصل منتهاه والسبب في ذلك يعود إلى عدم تشجيع الشركات الناشطة في السوق المحلية لتبقى ذات قيمة مضافة ضعيفة وهنا أضيف، يجب الاهتمام أكثر بالقطاعات الناجحة والمصدرة ودعم خلقها للقيمة المضافة وتحسين جودة منتوجها مما سيمكن من دعم تنافسيتها وتحسين إنتاجيتها وخلق الثروة وتحريك عجلة الاقتصاد.

سيدتي الوزيرة، أنا هنا اقتبست كلامك الذي صرحت به في إحدى الإذاعات المحلية، هل بإمكانه أن يكون إجابة لسؤالي أم لا حول من هو القطاع الخاص الذي سنعمل معه وسنهيئ له الظروف للاستثمار في بلادنا الأجنبي أو المحلي؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي له تسع دقائق، تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، بدوري باسم كتلة الخط الوطني السيادي نهنئك بهذا التشريف وأنت في وزارة مهمة واستراتيجية ومحمول عليها أن تقود هذه المرحلة باتجاه إصلاحات جذرية يمكن أن تقدم الإضافة.

نحن نعتقد أن مثل هذا النوع من الاتفاقيات في إطار هذه الاتفاقية للضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض للشركة التونسية للكهرباء والغاز تمثل قيمة مضافة ويمكن أن تساهم فعليا في خلق الثروة والنهوض بقطاع الكهرباء وقطاع الطاقات المتجددة، لذلك نعتبر أن مثل هذا النوع من القروض من القروض الحميدة التي يمكن أن تخلق الثروة.

مثل هذه الاتفاقية كذلك يمكن أن تساهم في الترفيع من قدرة الشركة الوطنية على خلق نوع من العلاقة البينية بين إيطاليا والدول الأوروبية بشكل عام، لكن في المقابل حتى نحقق هذه الأهداف المرسومة من خلال هذه الاتفاقية في الرفع من الطاقات المتجددة يجب أن تكون هناك هيكلة لشركة الكهرباء والغاز وإعادة تأهيلها وتوفير الإمكانيات والقدرة اللوجستية حتى تحقق هذه الأهداف المرسومة في هذه الاتفاقية وطبعا الأمر لا يقتصر على شركة الكهرباء والغاز فقط بل يخص كل المؤسسات الوطنية التي يجب أن نحافظ عليها.

لكن بالمقابل يجب أن تساهم في خلق الثروة وألا تكون عبئا على ميزانية الدولة، بل يجب أن تساهم في النهوض الاقتصادي وخلق الثروة ودفع الاستثمار وهذا يتطلب رؤية وطنية يمكن أن تبدأ باستراتيجية هذه الوزارة وبرؤيتها حتى نصل إلى هذه الغايات.

السيدة الوزيرة، النقطة الثانية قمتم بالتعريج عليها في الجلسة الأولى وتتعلق بالمخطط الثلاثي 25/23، لعلمك رغم مصادقة المجلس الوزاري على هذا المخطط ويفترض أن يصل إلى البرلمان، هناك ضبابية في الجهات وحتى في القطاعات، ليس هناك أي وضوح بالمخطط، أرجو السيدة الوزيرة أن تأخذي هذا الملف بشكل جدي بالتفاعل مع رئاسة الحكومة ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار هذا التقسيم الجديد للأقاليم لكي يكون التوزيع عادلا داخل كل إقليم لهذه المشاريع ونحن نتفهم إكراهات ميزانية الدولة لكن ألا نؤمن بشكل جازم أن في ظل الإمكانيات المتاحة عندما توزع توزيعا عادلا بين الجهات يمكن أن تحقق الغايات المرجوة من أي مشروع من المشاريع من هذه المخططات؟

السيدة الوزيرة، بالتنسيق مع السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الجمهورية أرجو أن يعاد ترتيب هذه المشاريع بشكل يحقق التوازن قبل أن يصل المشروع إلى مجلس نواب الشعب.

النقطة الثانية تتعلق بمشروع حلمة بجهة الشمال الغربي وحلمة في الوسط وهنا نربط ولسنا خارج السياق ولكن نربط لأنه قرض من البنك الدولي يخص مشروع المشاهد الغابية وهذا ما حلم به الجميع خاصة في مجال الطرقات ورفع العزلة عن متساكني المناطق الداخلية والغابية وكنا نود أن يتطور المشروع في باجة مثلا ليشمل نفزة وعمدون وتستور وكنا نتمنى أن يتطور ويشمل طبرسق وتيبار وجهات أخرى غابية وربما مناطق أخرى لكن مع الأسف سينتهي هذا المشروع في آخر مارس نهايته بعد خمس سنوات والهدف الذي انتظره الجميع والحلمة التي حلموا بها برفع العزلة لم تتحقق، نرجو أن يعاد النظر وأن نبحث عن اتفاق جديد مع البنك الدولي أو مع أي جهة أخرى حتى نحقق هذه الغاية.

السيدة الوزيرة، نحن نحب الخير لبلادنا، ربما أنت جديدة في هذه الوزارة ولكن على الأقل سيكون أمامك مسار التعاطي مع اتفاق صندوق النقد الدولي، صحيح أننا نحب فكرة الاعتماد على الذات لكن قدرة الدولة من خلال ميزانيتها، قدرة الدولة من خلال إمكانياتها لا تستطيع أن تحقق المطلوب، بإمكاننا في مدى متوسط أن لا نلتجئ إلى صندوق النقد الدولي ولسنا مطالبين بالخضوع إلى شروطه، بل نطالب بتقديم الإصلاحات والنظر والتفكير فيها برؤية وطنية ولكن تأخير الإصلاح سيكون له أثمان فادحة على الأجيال القادمة وعلى المستقبل.

لذلك لا نريد التنازل على السيادة الوطنية وأنتم تعلمون أنه من غير الممكن أن تتوفر لدينا قروض في المستقبل دون هذا الاتفاق، نعم للحفاض على السيادة الوطنية لكن السيدة الوزيرة وأنا لا أريد أن أخاطب ذاتكم فحسب، فحتى السيد رئيس الجمهورية وأخاطب رئاسة الحكومة، إن كانت هناك بدائل غير صندوق النقد الدولي لنوضح ذلك للتونسيين ولكن أعتقد الآن وهنا أنه لا توجد خيارات كبيرة قد تكون حكومات سابقة أثقلت كاهل البلاد بقروض ولم تستثمر في الاتجاه الصحيح لكن كذلك عدم الوصول إلى اتفاق لن يمكن من تنفيذ مخطط التنمية ولن يمكن من تنفيذ مشاريع مهيكلة يطمح لها التونسيون خاصة في ظل هذا التقسيم الجديد للأقاليم، يسعى التونسيون ربما إلى تحقيق أهدافهم من خلاله وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ونتمنى لك التوفيق في هذا المنصب لخدمة شعبنا العظيم.

أولا، أبارك هذا المشروع وسأتلو ما ورد في هذا التقرير:

يندرج هذا المشروع في إطار التوجهات التنموية للبلاد المنصوص عليها صلب مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 25/23، كما يتوافق هذا المشروع بصفة كاملة مع الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة 2020 ويهدف بالأساس إلى كذا والذي من شأنه أن يعود بالنفع على الأسر التونسية من خلال التخفيض في تكلفة الاستهلاك للكهرباء.

وهنا سأتوقف، هذا المشروع منذ سنة 2020 سيدتي الكريمة وأنا أقول دائما بأننا جميعا أبناء تونس وعندما ينص الدستور على حق من الحقوق فهو ينص عليها لكافة الشعب التونسي واليوم في أرياف القصرين وعلى سفوح الجبال هناك من لا يتوفر لهم التيار الكهربائي ويستعملون الشموع وبقايا الحلفاء بمنطقة أم العلي والمضيلة وماجل بالعباس وغيرها من المناطق الريفية، كما يقع قطع الكهرباء في المدن أيضا، وذلك يعني أن البنية التحتية مهترئة، ليس هناك أي تجديد، وهنا نتحدث عن هذه البرامج، فالمواطن ينتظر لسنوات للحصول على الكهرباء، هناك آبار محفورة ومبرمجة للماء الصالح للشراب منذ سنة 2013 لم يقع مدها بالكهرباء وإلى حد الآن تستعمل "gasoil" الجزائر وهناك عدة آبار على هذا المنوال.

سأتحدث بكل وضوح، بالقصرين عندما نتحدث عن ترفيع إنتاج الطاقة يمكننا القول أن البنية التحتية ليست مهيأة لذلك، فالقصرين مبرمج أن يكون بها ثلاث مناطق صناعية، هناك منطقة صناعية تشتغل النصف ومنطقتان صناعيتان لا يشتغلان ولم يقع الانتهاء منهما بعد، أي أن هذا المشروع وبكل وضوح هذا التداين وهذه القروض التي نحصل عليها تحسب على كافة الشعب التونسي بما فيهم مواطني المناطق الداخلية، ولكن في المقابل لا ينتفعون بها.

نحن نقوم بدفع الأموال فقط تخصص للجهات ربما لمعتمدية تكون بها 13 منطقة صناعية وولاية بأكملها تشتغل بها منطقة صناعية واحدة فقط، وإلى حد الآن هناك مواطنون بدون كهرباء وهي نتائج الدراسات الكارثية وهناك مرضى لا يعلم بهم سوى الله وحده، حقيقة إذا كنا سنبرمج وسنقول ذلك بصوت عال وليس ذلك تشريعا أو للجهويات، لا ولكن هذا الواقع يتحدث، هناك مواطنون بالمناطق الداخلية في سنة 2024 ليس لديهم كهرباء بالمنزل على سبيل المثال بحي العرق بمنطقة الفريانة أعمدة الكهرباء موجودة ولكن لكي يقع الربط بالكهرباء تدخل الجميع من أجل ذلك النائب والوالي وشركة "STEG" ويتطلب ذلك الأمر عدة سنوات، كونوا عادلين بين الشعب التونسي ومعاملتنا هنا على رأس السلطة التشريعية والتنفيذية سيحاسبنا عليها التاريخ والله، فعلى الأقل وزعوا الظلم بعدل والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عبد الحليم بوسمة غير منتمي له ست دقائق، تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للجميع،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

كل التوفيق لك في مهامك الجديدة لما فيه خير للقطاع والبلاد.

نناقش اليوم مشروع قانون اتفاقية ضمان لتمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقة المتجددة في ظل جملة من المعطيات الأساسية التي يجب أن نأتي عليها: ارتفاع حجم استهلاك سنوي للطاقة بنحو 1.5% سنويا، تطوير حجم وارداتنا بنحو 30% من مجمل الاستهلاك بما يكبده للبلاد من استنزاف للعملة الصعبة وضغط على ميزانية الدولة.

ارتفاع حجم وارداتنا من الطاقة علاوة على الضغط الإضافي الذي يشكله على ميزانية الدولة انعكس سلبا على نسق تزويد السوق وأدى إلى أزمات تزود دورية.

ثالثا، وضعية الشركة الوطنية للكهرباء والغاز التي تعاني من انخرام في توازناتها المالية بسبب ديون تجاوزت 3000 مليارا، أكثر من 40% لفائدة المؤسسات العمومية، فيظل الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات وتزايد الطلب على مختلف المنتوجات الطاقية في العالم، أصبحنا أمام ضرورة كسب رهان تحقيق الأمن الطاقي للبلاد والاستثمار في تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الانتقال الطاقي نحو الطاقة النظيفة والمتجددة والبديلة.

وإذ نثمن الأهداف والنتائج المنتظرة من هذا المشروع لتطوير الإنتاج الطاقي للبلاد واندماجها الإقليمي في المجال، فإننا نؤكد على جملة من المقترحات الضرورية: ضرورة التحفيز ورفع التعطيلات على مشروع إنتاج الطاقة الشمسية وتشجيع على المبادرات الخاصة في هذا القطاع، فمن غير المعقول اليوم في بلاد تتوفر على موارد هامة من الطاقة الشمسية ومن طاقة الرياح ألا يتم استغلالها في تغطية حاجيات البلاد في تصدير الطاقة الشمسية نحو الدول الأوروبية خاصة منها إيطاليا شريكتنا في هذا المشروع.

الطاقة المتجددة في ظل العجز الطاقي الذي نعانيه لا تمثل إلا 1% من احتياجات الطاقة الأولية وعليه يجب تفعيل سياسة الدولة في مجال الاستثمار في الطاقة الجديدة وتشجيع القطاع الصناعي والشركات الكبرى على إنتاجها، لا بد من مزيد العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال إنتاج الطاقة البديلة والنظيفة والحد من استعمال الغازات الملوثة وحث كبار الصناعيين والمواطنين على الانخراط في استعمال الطاقة النظيفة في ظل التداعيات الحاصلة على المناخ والمحيط البيئي.

إن تحقيق الانتقال الطاقي والحد من تزويد الطاقة والتعويل على الذات والترفيع في الإنتاج والإنتاجية هو الحل الأنجع اليوم لمجابهة العجز الطاقي وتأمين حاجياتنا.

ومن هذا المنطلق سيدتي الوزيرة، نعتقد أن من أوكد أولويتكم اليوم الانكباب على ملف إصلاح المنظومة الطاقية بأكملها واتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز قدرة البلاد على الانتقال للطاقة المتجددة وتحويلها إلى أحد أهم محركات النمو وجلب الاستثمارات الأجنبية ومن أولويتكم أيضا واعتبار إلى الضريبة التي سيفرضها الاتحاد الأوروبي بحلول سنة 2026 وهي ضريبة حدود الكربون على السلع المستوردة التي تباع في الأسواق الأوروبية، مرافقة وتعبئة الشركات التونسية على الانخراط في استعمال الطاقة النظيفة للمحافظة على تموقع المنتوج التونسي في الأسواق الأوروبية وعلى مبادلاتنا وشركائنا التقليديين.

ختاما ونحن نتحدث على مشروع اتفاق يهم مشروعا لفائدة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز لا يفوتنا أن نذكر بنقطتين أساسيتين:

الأولى، ضرورة تفعيل القوانين المصادق عليها بتحرير إنتاج الطاقة ومساهمة الشركة بتشجيع حرفائها من صناعيين وعموميين ومواطنين على استعمال الطاقة الشمسية والبديلة لتخفيف العبء على الشركة.

ثانيا، لا بد من وضع سياسة واضحة للحد من مديونية "STEG" والمحافظة على توازناتها المالية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد جلال الخدمي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق، تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أهنئ السيدة الوزيرة بتوليها المنصب، وتمنياتنا لكم بالتوفيق والسداد، "تونس غدوة خير".

الحرب الروسية الأوكرانية لها دور كبير في التعاطي مع ملف الطاقة بعد الارتباك في أسعار النفط والغاز بسبب امتناع روسيا على تصدير الغاز إلى أوروبا، هذه الوضعية الجديدة حتمت على الدول الأوروبية البحث عن مصادر أخرى للطاقة لمواجهة تبعية الغاز الروسي، إضافة إلى البحث عن مصادر إنتاج للطاقة النظيفة ضمن مخرجات قمم المناخ العالمية ومن المناطق الواعدة للطاقة المتجددة هي شمال إفريقيا من بوابة البلاد التونسية.

يتكون هذا المشروع من كابل بحري بقوة 600 ميقاواط يربط بين شبكة الكهرباء الإيطالية والتونسية عبر محطتي تحويل الجهد العالي، وهو ما يساعد بلادنا على تصدير الكهرباء المنتج من الطاقة المتجددة، هذا المشروع سيلبي احتياجات تونس من الطاقة وتسهيل الانتقال الطاقي والتشجيع على الاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة أن حاجيات بلادنا تتزايد بنسبة 2,2% وتبعات ذلك على تفاقم عجز الميزان التجاري، مما يسمح بمزايا اقتصادية وصناعية جاذبة للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال في بلادنا وخلق الثروة ودفع التنمية.

وفي اعتقادي فإن هذا المشروع يعتبر من أفضل المشاريع التي وردت علينا صلب البرلمان، لأنه يتوافق تماما مع استراتيجية بلادنا في الحد من العجز الطاقي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وأن تصبح تونس بلدا مصدرا للطاقة النظيفة، ما يساعد على بلورة مخططات التنمية والاستثمار وتحقيق نسبة نمو عالية، هذه النسبة قد تساعد على توفير مواطن شغل وتحسين القدرة الشرائية للتونسيين أمام ارتفاع تكلفة الطاقة في بلادنا، التي تؤثر مباشرة على أسعار المنتوجات، وتحول دون بعث مشاريع من شأنها أن تدفع العجلة الاقتصادية والتنموية.

سيدتي الوزيرة، الشيء الثابت أن الاختصاص في الاقتصاد هو أمر ضروري ما بين جهات فلاحية صناعية وأخرى خدماتية، لكن اليوم بات التنويع لازما بحكم تنوع اختصاصات اليد العاملة، مثل جهتي سيدي علي بن عون وبئر الحفي وهما معتمديتان تفصل بينهما 8 كلم فقط، وبتعداد سكاني يناهز 80 ألف نسمة، فلماذا لا يقع تركيز

منطقة صناعية بينهما على مستوى مدرسة الخليج؟ علما أنه خلال السنوات السابقة قد تم التداول في هذا الأمر ولكن وكالة "l'AFI" طرحت أثمانا زهيدة لأسعار الأراضي ما جعل أصحاب الأراضي يمتنعون عن التفويت في أراضيهم وبالتالي لم يعد هناك حديث عن هذا المشروع.

سيدتي الوزيرة، الرجاء إعادة فتح هذا الملف، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شفيق زعفوري عن كتلة لينتصر الشعب له دقيقتان.

السيد شفيق زعفوري

شكرا سيدي الرئيس،

لدي مقترحان بإيجاز لأنني أكره الإطالة،

السيدة الوزيرة، أنتم أمام مهمة جسيمة وما ننتظره ليس كتابة القوانين ووضع أفكارنا بين السطور بل تجسيم كل هذه الأفكار على الميدان لذلك:

المقترح الأول وهو مقترح مهم جدا: إحداث مجلة خاصة بالطاقة البديلة وأن يكون فيها النصيب الأوفر مؤمنا كي لا ينهب هذا الحق من أبناء الشعب التونسي كما نهب منا حقنا ولا يزال منهوبا وهنا أتحدث عن الطاقة الأحفورية.

فيما يخص الاقتصاد التضامني الاجتماعي الطاقي، قد يشمل الاقتصاد التضامني الاجتماعي الطاقي وربط الأمور ببعضها خاصة لدى صغار الفلاحين، علما أن الاقتصاد التضامني هو بمثابة إعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحد من حجم التفاوت والفوارق الاجتماعية الصارخة.

السيدة الوزيرة، المقترح الثاني هو التسريع في دورات التكوين في هذا الموضوع وهو الاقتصاد التضامني والاجتماعي لأن الشعب التونسي يسمع بالعنوان ولكنه لا يفهم من الموضوع شيئا، فالتكوين في هذا الشأن أمر مهم جدا قبل تطبيقة على أرض الواقع وبالتالي إرجاع الحق لأصحابه، حق امتلاك الأراضي وإعادتها لأصحابها وحق امتلاك ترخيص الآبار من خلال الاقتصاد التضامني الاجتماعي، نعلم جيدا أن أغلب صغار الفلاحين بولاية سيدي بوزيد نسبة 90% لا يمتلكون لا تراخيص في الآبار ولا أراضي فيجب إرجاع الحق، لأن الأمر يتعلق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

مرحبا بكافة الطاقم المرافق لك،

السيدة الوزيرة، من الجيد أن نرى أن من أهداف هذه الوزارة أنه في سنة 2030 سنصل "mix énergétique" بقيمة 35% لكن أريد أن أمدك بحقيقة "mix énergétique" الموجود اليوم في تونس والذي يمثل 2,7% أي أن طاقاتنا المتجددة اليوم لا تتجاوز 2,7% ونريد أن نرفع من هذه النسبة إلى 35% من هنا إلى موفى سنة 2030 أي في ظرف ست سنوات يجب أن تصبح 32% من الطاقة التي نستهلكها طاقة متجددة.

السيدة الوزيرة، 2,7% هذه النسبة هي نسبة محتشمة، ونحن نتذيل الترتيب بين الأمم حيث تحتل تونس المرتبة الأخيرة في الطاقة المتجددة، اليوم المغرب تنتج 23% والأردن تنتج 30%، أنا أخجل في هذا المجلس عندما أقول أن تونس تنتج 2,7% بـ"STEG" وبوزارة الطاقة ووزارة الاقتصاد وبالكفاءات الموجودة اليوم، يا خيبة المسعى وإذا كنا سنواصل على هذا المنوال لن نتمكن من تحقيق ما هو مطلوب منا في ظرف ست سنوات.

السيدة الوزيرة، يمثل العجز الطاقي اليوم 55% أي أن تونس لا تنتج سوى 45% مما نستهلكه من الطاقة، اليوم نقوم بتمويل 7500 دعم من ميزانية الدولة، 7500 مليار التي أقدمها كدعم أنفق على التنمية 5 آلاف مليار فقط، أي أن 150% من التنمية يذهب للدعم، لماذا؟ لأننا لا نريد التوجه نحو الطاقة المتجددة ليس لأننا لا نستطيع وسأذكر لماذا لا نريد:

10% من ميزانيتنا يوجه للدعم،

5% من "PIB" يوجه لدعم هذه الطاقات.

هذه الأرقام تعد كارثة بالنسبة إلي لا يمكننا بناء بلد كما نريده نحن بهذه الأرقام، هل تعلمين السيدة الوزيرة لماذا؟

لديك 7 آلاف "installation" اليوم لم توفر لهم "des compteurs" كان بالإمكان ربحها في الطاقة المتجددة، لماذا " STEG" توفر "compteur" خاصة أن صاحب "installation" سيشتريه، فلماذا تحمل عبء شيء لا تتحمله؟ لماذا طلب العروض يسقط ثلاث مرات؟ لماذا تونس على هذا الحال؟ ما أذكره يعتبر كارثة، 7 آلاف "installation" في تونس ليس لهم "compteur".

لماذا الصناعي عندما يذهب ليطلب طاقة متجددة يقابل طلبه بالرفض؟ لأنه لا توجد لدينا "des installations" لأنكم تجيبونهم بأنها "saturée" لأن "les lignes" لا تتحمل هذا، هذه تونس التي تريدون بناءها؟ ليس بهذا الشكل نبنيها، ليس بـ 2,7 سنبني تونس، فإما أن نشمر جميعا على سواعدنا ونبني بلادنا التي نريدها وإلا لسنا في حاجة لأشخاص يعملون بهذه الطريقة.

السيدة الوزيرة، سنة 2050 يجب أن نصل إلى 0 % énergie fossile، يجب أن نصل إلى صفر "carbone"، "les industrielles" اليوم في تونس من يريد أن يصدر يجب أن يدفع لأنه لا توجد لدينا طاقة بديلة، يجب أن يدفع "taxe carbone"، هل إلى هنا ستأخذوننا اليوم؟ هل تشعرون بقيمة الأثر المادي والأثر المعنوي الذي يشعر به التونسيون وعلى ما يقدمونه لتونس، إذا كان "industrielle" فأنت لا تعطيه لا ولا يقع الربط له في منزله، فأنتم من يوقف ولستم من يسهل الطاقة البديلة.

جيء بي اليوم ليتم مد خيط "ELMED""وإيصال الخيط، هل يوجد لدينا طاقة بديلة؟ هل تعلم أن "les installations" لم يتم ربط أي واحدة منها، ما الذي تم مده؟ اكشف للتونسيين وللنواب وقل لهم ماذا يوجد لدينا كحقول مرتبطة بالطاقة البديلة، قل لهم لا يوجد لدينا أي حقل، اكشفوا لنا الحقيقة.

أكتفي بهذا القدر، مع العلم أنه ما زال لدي الكثير من الأرقام التي أريد تقديمها لكم ولكن أكتفي بهذا القدر اليوم لأن هذه فضيحة في

حق تونس ونسبة 2,7 تمثل اليوم أكبر فضيحة في حق الطاقة المتجددة، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد العزيز شعباني عن كتلة صوت الجمهورية، له ثماني دقائق.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها وأنا بدوري أهنئها على هذا التشريف، وفقكم الله.

نبارك هذا المشروع وسنصادق عليه لكن سأتحدث عن بعض مشاغل جهتي التي تهم وزارتكم:

السيدة الوزيرة، في القصرين توجد لدينا منطقة صناعية واحدة تشتغل ومن المفروض أن تكون جاذبة وأن نفتخر بها ولكن مع الأسف هذه المنطقة تفتقر إلى أبسط المرافق فلا يوجد بها لا إنارة عمومية ولا أنترنات، يمكن أن تكون أي شيء إلا منطقة صناعية.

السيدة الوزيرة، معمل الحلفاء بالقصرين الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق عندما نتحدث عنه فإننا لا نتحدث على مسألة جهوية أو بمنطق جهوي، هذه الشركة هي شركة وطنية وهي الوحيدة القادرة على صناعة الورق وتمثل ثروة وطنية حقيقية، لماذا لم يفتح هذا الملف إلى حدود هذه اللحظة؟ الدولة لم تقدم الدعم المادي إلى هذه الشركة ولم تقم حتى بالإصلاحات الهيكلية التي أصبحت ضرورة ملحة، أنا شخصيا أعتبر بقاء الحال على حاله أحد أبرز عناوين الفشل في الجهة.

السيدة الوزيرة، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، حان الوقت للتفكير في تعريفة منخفضة للكهرباء والغاز، عفوا الغاز لا حق لنا فيه بالرغم من أن أنبوب الغاز يمر من جهة القصرين، لا يوجد لدينا لأننا قرية مفقرة وأصر على كلمة قرية، لأننا نعامل كقرية وليس كولاية على جميع الأصعدة وفي جميع القطاعات، ربما لا يتم برمجتنا للتمتع بهذه الخدمة لأنها تعتبر خدمة لفئة دون أخرى.

نعود إلى الموضوع الأساسي: التعريفة المنخفضة للكهرباء، مع الأسف الدولة التونسية عبر حكوماتها المتعاقبة تعامل الجميع بنفس المعاملة على مستوى الواجبات، لكن على مستوى الحقوق ليس نفس الشيء، فمثلما تعامل المدن الغنية والأحياء الراقية كالمعتمديات المفقرة والمناطق الريفية والجبلية والحدودية والتي تتذيل ترتيب التنمية، هذه المناطق ملجؤها الوحيد هو الفلاحة وفي ظل الجفاف وعندما يطول ويرتفع سعر الأعلاف إلى أعلى مستوياته غير المعقولة والجبال التي كانت هي المرعى ومصدر حطب للتدفئة أصبحت مناطق عسكرية مغلقة، فكيف يمكن للمواطن أن يتدفأ عندما يلتفت لصغاره يجدهم يرتعشون ويرتجفون بردا ولا يلتجئ إلى الكهرباء وفي بعض الأحيان بطريقة غير قانونية، فالمسؤول هيأ له ذلك، هيؤوا له هذا الفعل المدان بكل المقاييس.

وعليه وعلى هذه الحكومة حكومة 25 جويلية أن تفكر بكل عمق وشجاعة -ونحن نتحدث عن الدولة الاجتماعية- في إحداث تعريفة منخفضة لهذه المناطق الجبلية والريفية التي تتذيل التنمية ولكم أن تختاروا الطرق كما تشاؤون وهنا نتحدث عن التعريفة عندما يوجد الكهرباء فما بالك ونحن في القرن 21، تتالت الحكومات وتتالت الوزراء في معتمدية حاسي الفريد، منطقة اسمها رواق، هذه المنطقة عرفت بالقساسمية، 40 عائلة تعيش بدون كهرباء، أيضا بمعتمدية القصرين الجنوبية المقيسمات وبالتحديد قلعة زعرة 35 عائلة تعيش بدون كهرباء.

مدرسة الفرش 2 مشروع اكتمل منذ أكثر من سنة، تم وضع عداد كهربائي فيها والدولة تنفق الأموال ووزارة التربية تسند الحواسيب للمدرسة، ولكن بقيت المدرسة بدون كهرباء وبقيت مرتهنة لمشروع ينقصه 500 أو 600 ألف، لا يوجد استهتار أكبر من هذا الاستهتار، نحن في عالم التكنولوجيا والرقمنة ونحن كتونسيين نصارع من أجل الالتحاق بمركب الدول المتقدمة ونجد الطفل في هذه المناطق ما زال يعد دروسه في المنزل على ضوء شمعة و"قازة" وأنا أعلم بأن الأغلبية منكم لا يعرفون ما معنى "قازة"، ثم يجد نفسه يعامل في المدرسة التونسية مثل تلميذ آخر تتوفر في منزله الكهرباء وتتوفر في منطقته وسائل النقل من ميترو وغيره.

لذلك نطلب منكم توفير الكهرباء لهذه المناطق، علما أنه منذ أيام قليلة راسلني ثلاثة مواطنين من هذه المناطق يستعملون آلة الأوكسيجين للتنفس، وأنتم تعلمون أن هذه الآلة تشتغل بالضرورة بالكهرباء، أي أننا أصبحنا نتلاعب بالأرواح البشرية.

السيدة الوزيرة، المفروض أن تحل السلط الجهوية مثل هذه المشاكل، من المفروض أن يتم تسوية وضعية الكهرباء في ظرف يومين ولكن عندما تعجز السلطة الجهوية على توفير الكهرباء للناس فما عليا إلا أن ألتجئ إلى السلطة المركزية وأنا أستحي أن أتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية لأنني سأشغله على تسيير دواليب الدولة بمثل هكذا مواضيع، بل أن أدعوه وأكرر دعوتي إليه لأن عمقه الشعبي في ولاية القصرين في حيرة من أمره لما يشاهده من عجز بعض المسؤولين عن آداء أبسط واجباتهم تجاه المواطنين، بل إن البعض منهم يتآمرون على هذه المرحلة من الداخل ويريدون ضرب ونسف كل ما أتت به.

أجدد دعوتي إلى السيد رئيس الجمهورية لزيارة ولاية القصرين لمعاينة الضرر الذي ألحقه بعض المسؤولين الانتهازيين، أعيد وأجزم أن كل المعطيات التي تصلكم عن جهتي في القصرين هي إما مغلوطة أو منقوصة مع الأسف. وفقكم الله السيدة الوزيرة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، في البداية أهنئك على الثقة التي منحها إياك سيادة رئيس الجمهورية وهي مسؤولية كبيرة، وفقك الله في مهمتك الجديدة.

أولا، إن الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة هو على قدر من الأهمية لأنه يتضمن بعدا استراتيجيا كبيرا وتتمثل في الاستقلالية الطاقية لبلادنا خاصة في ظل انخفاض الإنتاج العالمي والوطني من الطاقة الأحفورية المتسببة في التغيرات المناخية الخطيرة الموجودة حاليا وذلك بسبب الانبعاثات الكربونية والغازات المتسببة في الاحتباس الحراري.

لذلك فإن هذا المشروع وهذه الاتفاقية تعتبر حلا بديلا وخطوة هامة نحو الاقتصاد الأخضر وتنويع مصادر الطاقة في إنتاج الكهرباء، وطبعا هذا سيعود بالفائدة على العائلات خاصة محدودة الدخل، إذا

كان الهدف سيكون الأمن الطاقي فإن داخل الأمن الطاقي هناك عائلات تنتظر مردودية لهذا المشروع وهي العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وتمثل أغلبية في المجتمع التونسي، كما تعلمون أن تسعيرة الكهرباء الآن هي تسعيرة مشطة للغاية وعندما يعود المواطن للمنزل ويعلم بأن فاتورة الكهرباء قد جاءت فإنه لا ينام، فأصلا يشعر بالفزع لأنه سيجد التسعيرة إن قارنها بأجره فستأخذ منه نصفه تقريبا خاصة أن أغلب العائلات الآن هي عائلات فقيرة ومفقرة.

طبعا هذه الاتفاقية ستمكن من تحقيق الأمن الطاقي ودعم اندماجنا في السوق الأورو-إفريقية والأورومتوسطية وهي اتفاقية مهمة كما أنها ستعمق التعاون بين بلادنا وإيطاليا في عديد المجالات وتسهل الانتقال الطاقي لتونس، لكن هناك بعض التساؤلات التي يجب طرحها لأن لدينا انتظارات من المشروع، فهو مشروع طموح وثوري ولكن هناك انتظارات للمواطن التونسي، فما هو تأثير هذا المشروع على تسعيرة الكهرباء؟ أي أن المواطن ينتظر شيئا ملموسا خاصة المواطن البسيط المحدود الدخل.

ثانيا، ما هي المشاريع الاستثمارية التي سيوفرها هذا المشروع خاصة في مجال الطاقة النظيفة؟ وتعلمون أن الطاقة النظيفة أصبح يشتغل عليها الشباب الآن ولديه عديد المبادرات في هذا المجال والدولة تشجع على المشاريع النظيفة، فما هو حظ هذا الشباب من أصحاب الشهائد العليا والشباب المتحصل على شهادة في التكوين المهني؟ هذه من بين الأشياء التي ينتظرها الشباب، فهل له حظ في هذه الاتفاقية؟

هناك تساؤل آخر: تم إدراج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ولكن وقع غض النظر عن الطاقة التي يمكن أن توفرها مصبات النفايات، أنا من منطقة سيدي حسين ويوجد بها أكبر مصب للنفايات، وهناك انبعاثات غازية تصدر من هذه النفايات وبإمكاننا إنتاج الطاقة النظيفة، فلماذا لم يتم إدراج هذه الطاقة ضمن هذا المشروع خاصة أن هناك إمكانية بعث مشروع مندمج جزء منه لرسكلة النفايات وجزء آخر لتثمين الطاقة؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار له خمس دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة،

بما أنك وزيرة الاقتصاد والتخطيط وكلنا هنا نتحدث عن التخطيط في الاقتصاد ولكن التخطيط يمكن أن يكون في الميدان الثقافي، في الميدان الاجتماعي، في الميدان التربوي في كل الميادين، يجب أن نأخذ هذا بعين الاعتبار.

بما أن سيادتك وزيرة التخطيط ونعلم بأن التخطيط لا يكون إلا في نطاق رؤية استراتيجية، كل الوزراء الذين جاؤوا إلى هنا توجهت لهم بنفس السؤال ولكن لم أجد إجابة من أي واحد منهم.

ما هي الرؤية الاستراتيجية الموجودة لدينا في البلاد مدة عشرين سنة؟ هل توجد لدينا رؤية استراتيجية؟ لأنه عندما تقول سأخطط فإنك ستخطط على أي أساس، على أساس رؤية استراتيجية في عدة ميادين.

الرؤية الاستراتيجية لا نراها، جاء إلى هنا السيد وزير التربية سألنا عن الرؤية الاستراتيجية، لا يعرف قال قمنا بالاستشارة -سامحوني- ولكن لا يعرف شيئا، وزير الفلاحة نفس الشيء، ما هي الرؤية الاستراتيجية في الفلاحة؟

فعندما تكون لديك أهداف يجب أن تخطط لها، يجب أن تكون تلك الأهداف ضمن استراتيجية محددة وهذا غير موجود ولا يوجد إلى حد الآن وسيادتك درست في الجامعة وهذا هام جدا، لا يمكن أن نقوم بتخطيط وأن نتحدث عن الاقتصاد إن لم تكن لدينا رؤية استراتيجية "on navigue à vue"، حاليا "j'ai l'impression" في البلد "on navigue à vue" لا يوجد لدينا مؤشر يقول أن سنة 2035 سنصل إلى نسبة 35%.

أنا أقول لك إن كانت لدينا رؤية استراتيجية محددة فإننا سنصل إلى نسبة 35% في ظرف خمس سنوات وسأقول لكم المشاكل التي ستصلون إليها كوزيرة اقتصاد وتخطيط، عذرا عن الكلمة " vous n'avez la main sur aucun secteur plus ou moins" لا في الطاقة ولا في المناجم ولا في "l'industrie" ولا في أي شيء، فعندما سأقول لك مثلا أنني أريد أهدافا، أعطني "un plan" ثم بعد ذلك بإمكانك أن تعودي لي بعد ثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر أو بعد سنة وقدم لي "le plan" وماذا ستفعل وهل حققت ما جاء في "plan" أم لا، ستشعرين بنوع من الإحباط لأنك ستضع "une vision" وستخطط بخصوص شيء لم تضع يدك عليه سواء كان في المجال الرياضي أو غير ذلك، أنت لا توافقيني في هذا كثيرا أنا أتابعك من هنا.

ما أعتقده أنكم ستجدون نوعا من الإحباط، مثلا وزارة المناجم هذه السنة يجب إنتاج 5 ملايين طن مكعب، طيب ولكن" vous n'avez pas la main sur ça, c'est ça la frustration" التي تحدثت عنها.

بالنسبة إلى أهم شيء يمكنكم القيام به مع زملائكم في الوزارات أو في المجلس الوزاري مع رئيس الحكومة ما هي الرؤية الاستراتيجية؟ أين ستذهبون بنا؟ مدونا بذلك، فنحن كنواب في مجلس النواب لا نعرف، فما بالك بالشعب التونسي العظيم الذي لا يعرف أين سنذهب.

أنا أعلم أن كل ما هو اقتصاد إن أردنا أن نتطور يجب أن يكون اقتصادنا "économie à forte valeur ajoutée" كفانا من " les industries à faible valeur ajoutée et de petit service" بأشياء صغيرة لنعمل بها إلى غير ذلك " il faut un industrie à forte valeur ajoutée, est ce que vous avez des projets cible."؟

أنا أتحدث ثم أعود إلى الاستراتيجية، هل لديك أشياء من هذا النوع "des projets pilotes à forte valeur ajoutée"؟ أنا مثلا أعرف العديد من المستثمرين في الطاقة المتجددة لديهم مشاريع بمئات المليارات لكنها متوقفة جراء تعطيل الإدارة وكثرة الأوراق والبنك المركزي أيضا هو السبب في توقف هذه المشاريع لأنه لا يسمح بالتحويلات، لا يمكنني أن أحوّل الأموال من هنا إلى هناك إلا بعد أن أتحصل على موافقة البنك المركزي، بهذه الطريقة رجل الأعمال لا يأتيك، هذا ما عليكم القيام به أيضا.

ستجدين مثل هذه العراقيل وستجدينها بكثرة، أظن أنك مررت من النظري إلى ما هو تطبيقي، من الجامعة إلى الوزارة، ربما قمت بالتطبيقي قبل ذلك، أنا لا أدري.

سيادتك مختصة في تقييم السياسات والأزمات الاقتصادية، لذلك نطلب منك أن تقيمي لنا أيضا، فأول شيء على الإنسان القيام به هو التقييم حتى يمكننا أن نتقدم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا،

السادة النواب الكرام،

نرحب بالسيدة الوزيرة تحت قبة البرلمان وبكل الطاقم المرافق، نتمنى لسيادتكم التوفيق في مهمتكم الوزارية ونحن نثق بأنكم ستساهمون في تعزيز تقدم ورفعة الوطن.

في إطار مناقشتنا لمشروع القرض للربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا نرغب في تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تلعبه تونس في المنطقة.

يمثل هذا المشروع فرصة ذهبية لتعزيز وتأثير تونس كلاعب إقليمي رئيسي في قطاع الطاقة، نؤكد على أهمية اعتبار تونس مركزا لتسهيل الخدمات للمستثمرين الأجانب الذين يشاركون في هذا المشروع الاستراتيجي، يتعين علينا تبني استراتيجية تشجيعية وفعالة لتيسير إجراءاتهم وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.

بعد المصادقة على مشروع هذا القرض بين تونس وإيطاليا يجب العمل على تنفيذ استراتيجية واضحة لتعزيز الاستفادة القصوى من هذا التمويل، يجب أن نعمل على تطوير بنية تحتية قوية وتعزيز التدريب والتأهيل لضمان مشاركة محلية فعالة في هذا القطاع.

في هذا السياق، يمكننا تعزيز التعاون الثنائي مع الدول الشريكة وتطوير البنية التحتية لدعم الاستثمار الأجنبي، كما يمكن أن نعزز الشراكات مع القطاع الخاص لتقديم خدمات فعالة وسهلة للمستثمرين الأجانب، أهمية وضوح الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين في ظل كثرة الطلب مقارنة بالعرض ونحن نعلم على الأقل أن عديد المستثمرين في هذا القطاع يتصلون بالحكومة ولكن لم يحصلوا إلى حد الآن على إجابات واضحة، لا ندري لماذا ونعلم أن عامل الوقت مهم ومهم جدا والعديد من هؤلاء المستثمرين استنجدوا بنا في مجلس نواب الشعب.

وجوب تحسين التوجهات والخطط لمزيد جلب وتيسير الاستثمارات، مع تعزيز الشفافية وتقديم حوافز أكثر جاذبية والمشاركة بفاعلية مع القطاع الخاص لتحقيق نجاح مشترك.

تعتبر هذه الجهود جزءا من استراتيجية يجب أن تتخذها وزارتكم لتعزيز التنمية المستدامة وجعل تونس مركزا إقليميا للاستثمار، نتطلع إلى دعمكم القوي السيدة الوزيرة وتفاعلكم الإيجابي لتحقيق هذه الرؤية الطموحة.

إن تحقيق تنوع أكبر في الاقتصاد يتطلب خطوات جريئة وثورة تشريعية تؤسس لأسس تحقيق هذا الهدف النبيل ولذلك أود أن أعبر عن تطلعاتنا وتطلعات شعبنا العظيم لتحقيق هذا الهدف النبيل وسياسات جديدة تدعم هذا المسار الحيوي.

السيدة الوزيرة، إن تحقيق هذه الثورة التشريعية يحتاج إلى التعاون والتنسيق بين الحكومة والبرلمان والقطاعات المعنية، لذا أطلب منكم دعم هذه الرؤية والسعي إلى إقرار التشريعات اللازمة لتحقيق تنوع اقتصادي حقيقي وازدهار لوطننا الغالي وشكرا.

السيد رئيس مجلس النواب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرة أخرى مرحبا بالسيدة الوزيرة،

لم أكن سأطلب الكلمة إلا أنني بمجرد أن تذكرت أن هذا القرض لفائدة شركة الكهرباء والغاز أردت الحديث في هذا الموضوع لأن هذه الشركة تهم كل تونسي إلى درجة أنه أصبح ينتظر الفاتورة المرسلة إليه كل شهر برعب وخوف وكأنها ضريبة وقد مسّ هذا كل أطياف الشعب التونسي: الفلاح والموظف والعاطل عن العمل.

السيدة الوزيرة، هل تعلمين أنّ فاتورة شركة الكهرباء والغاز اليوم أصبحت ضارب 3؟ كم هو مسكين المواطن التونسي، لقد أصبح الكل اليوم على بكرة أبيهم طبقة كادحة، حتى الموظف أصبح وكأنه عاطلا عن العمل، في حين أن تونس 24/24 ساعة رياح، الشمس في تونس مشرقة على مدار السنة، من هنا يأتي الاستثمار.

عندما نستمع إلى خبرائنا في الاقتصاد وإلى كل خبرائنا من خلال تحاليلهم وكيف يمكن لتونس أن تخرج من هذه الأزمة ونخفف الضغط على المواطن التونسي نستغرب ونحتار، مشكلتنا في تونس ليست ثروات فقد سخر لنا الله سبحانه الشمس والرياح ووهبنا كل شيء، إلى متى سيبقى المواطن التونسي يعاني من هذه الويلات؟ إذا استمر هذا الوضع فإن الفلاح سيضطر إلى بيع أراضيه، وبائع المواد الغذائية سيبيع محله وسيعود صاحب المنزل إلى الإنارة بالفانوس، هل تفهمون ما معنى "قازة"؟ السيدة الوزيرة، هل تفهمين ما معنى "قازة"؟ التي كانت تستعمل في الماضي.

بهذه السياسة لشركة الكهرباء والغاز فإننا سنعود إلى العهود القديمة لـ "القازة" و"البريميس" والشمعة، إذا وجدنا مصانع تصنع الشمع، يعني أن المواطن أصبح يعاني الويلات فعلا كل شهر وكأنه ينتظر "كمبيالة" وخائف من المبلغ الذي سيجده في الفاتورة، إلى درجة أنه أصبح عاجزا وعند الذهاب إلى شركة الكهرباء والغاز فإما الدفع أو قطع الكهرباء.

ونحن نعرف حجم الديون المتخلدة في ذمة الدولة نفسها لهذه الشركة، ديون متراكمة ولهذا السيدة الوزيرة، أعيد القول أننا نتمنى أن تكوني طالع خير علينا وعلى الشعب التونسي بتولي الوزارة ونأمل أن تفكر وزارة الاقتصاد والتخطيط في إنقاذ اقتصاد تونس بجلب الاستثمار وهذا أضعف الايمان.

لمَ لا يتم التعامل مع شركات صينية تسمح للمواطن التونسي باستهلاك الكهرباء والغاز مجانا، الصحراء مليئة بالشمس، تونس كلها من شمالها إلى جنوبها شمس ورياح، ثروة تحت أقدامنا ونحن عاجزون عن استغلالها إلى درجة أننا أصبحنا نشك في كل شيء وضرب هذا اللوبي أطنابه في كل شيء لكن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتمي له أربع دقائق.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة مساؤكم طاقة تتجدد.

السؤال الأول، قرض جديد، كم هي الكلفة الإجمالية والحقيقية لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا؟ كيف سيتم تمويله؟ كم

ستأخذ "STEG" من قروض؟ ومن أين بالتحديد؟ لا أعتقد أنّ 247 ألف أورو، الأكيد هناك بنوك أخرى وقروض أخرى لتمويل هذا المشروع، لماذا لم يتم ذكرها؟ لماذا لم تذكروا 45 مليون أورو من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية؟ لماذا لم تذكروا 5 مليون أورو من البنك الاوروبي للاستثمار؟ لماذا لم تذكروا 35 مليون أورو من البنك الألماني لإعادة الإعمار؟ لماذا لم تذكروا 18.4 مليون من الصندوق الأخضر؟ كل الأطراف أجنبية، لماذا لم تعتمدوا على بنوك محلية؟

السؤال الثاني وهو في الحقيقة تكملة للسؤال رقم 1: هل أنّ الكلفة الإجمالية والحقيقية لهذا المشروع هي فقط أموال وطاقة، الجواب يا تونسيون: إن الكلفة الحقيقية لهذا المشروع هو سيادتنا الوطنية، هي أمننا الطاقي، استقلاليتنا ووطنيتنا وشركتنا الوطنية "STEG" بتاريخها، بنضالاتها، بمهندسيها وبخبرتها.

إن هذا المشروع بصفته الحالية سيدمّر "STEG"، إن هذا المشروع بالصيغة الحالية هو تطبيق لاتفاقيات وتوصيات المؤسسات المالية العالمية التي رفضناها، للعلم هذا المشروع وهذا القرض بالذات هو استكمال لقرض سابق تحصلت عليه "STEG" منذ سنتين، قرض بقيمة 151 مليون دولار تمت الموافقة عليه سنة 2020 وكان الهدف منه توفير وتطوير وتحضير البنية التحتية اللازمة من أجل تسهيل شروط إنتاج الكهرباء، لفائدة من؟

لفائدة "STEG؟" طبعا لا، للشركات الأجنبية والخواص، تدمير ممنهج للمؤسسة العمومية، سعي لخوصصة قطاع الطاقة وخاصة قطاع الطاقات المتجددة، استعمار جديد، الحديث عن القروض المتعلقة بالربط والنقل وتهيئة الشبكات أنها ستخدم المصلحة الوطنية هو مغالطة كبرى، مغالطة كبرى للشعب التونسي، كذبة كبرى وخدمة كبرى للوبيات ولعصابات بنوك النهب الدولي ومريديهم في تونس، الذين يريدون رهن التونسيين وجعل "STEG" مجرد "صبابة طاقة وصبابة ضو على اليدين".

سنقوم بـ "Flash-back" لنعد قليلا إلى التاريخ، بالرجوع إلى 20 سنة تم الانطلاق في إعداد هذا المشروع، لقد كان يتكون بالأساس من "câble" بحري قدرته 1000 "méga watt"، خط كهربائي ذو اتجاه وحيد فقط من تونس إلى إيطاليا ومحطة كبرى لإنتاج الكهرباء في الهوارية بطاقة إنتاج تقدر بـ 1200 "méga watt" منها 400 "méga watt" موجهة للاستهلاك المحلي و800 تصدر من إيطاليا، ماذا حدث الآن؟

هل تغيرت صيغة المشروع ومكوّناته؟ كيف؟ ولماذا؟ ولفائدة من؟ وباقتراح من؟ لماذا تم التراجع عن كل المكوّنات وتغييرها؟ لماذا تم إلغاء تركيز محطة الكهرباء في تونس؟ لماذا تمّ تقليص قدرات "câble" من 1000 إلى 600 "méga watt" فقط؟ لماذا تم تركيز خط كهربائي ذي اتجاهين من وإلى تونس وإيطاليا؟ من الذي سيصدر لمن؟ ومن سيدفع لمن؟ ومن سيضيئ لمن؟ كيف سيحقق لنا هذا المشروع ويضمن لنا الأمن الطاقي والاستقلالية الطاقية؟ يعني نحقق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة والوفد المرافق،

في الحقيقة، الموضوع هام وهام جدا، ولم يكن من الممكن ألا أتدخل وأقدم بعض المقترحات في إطار تطوير برنامج الانتقال الطاقي واستغلال الطاقات المتجددة، إن القرض المعروض اليوم على المجلس كان من المفروض كما أشار بعض الزملاء أن يكون قد أنجز، واليوم وحتى إن تحصلنا على التمويل فسيكون دخوله حيز الاستغلال سنة 2029، بودنا لو تقوم الشركة التونسية للكهرباء الغاز أو الشركة المنفذة للمشروع بالتقليص في الآجال، لأن الوقت لم يعد يسمح خاصة أن سنة 2030 على الأبواب.

لذلك وجب الاتجاه إلى التفكير في إحداث شركة جديدة قد تكون على شكل "ETAP" الشركة الوطنية للأنشطة البترولية لتكون هذه الشركة اليوم شركة لتطوير الأنشطة في اتجاه إنتاج الطاقات المتجددة، علينا التفكير في بعث شركة تهتم بهذا المجال خاصة أننا مطالبون من اليوم إلى غاية سنة 2035 أو 2030 بـ 35% من الإنتاج الطاقي المتجدد.

كذلك لا بد أن يكون هذا مرتبطا بشيء آخر، كما أن هناك وكالات عقارية مهتمة لأن هناك إشكالا كبيرا اليوم في إنتاج الطاقات المتجددة وهو المشكل العقاري الذي يعترض جل المشاريع، بودنا لو تفكر الوزارة في مخطط لإحداث وكالة عقارية تهتم بالعقارات المعدة لإنتاج الطاقات المتجددة من طاقات الرياح أو الطاقة الشمسية، هذا سيساعد كثيرا المشاريع باعتبار أن من أرادوا إنجاز هذه المشاريع وجدوا الأراضي ذات صبغة فلاحية ولا يمكن الإنجاز ولتغيير الصبغة لا بد أن يخضع هذا إلى أمر رئاسي أو أمر حكومي وهذه الإجراءات تتطلب مدة طويلة.

لذا، يجب التفكير جديا في إيجاد مجلة للطاقات المتجددة على غرار مجلة المحروقات، نحتاج مجلة تحدد وتضع الآجال لإنجاز المشروع والتصرف فيه بالإضافة إلى أن هذا لا يسمح لنا بالتفكير في الشركة التونسية للكهرباء والغاز في تطوير منظومة النقل الكهربائي.

اليوم منظومة النقل الكهربائي هي من تشكّل حاجزا أمام تطور إنتاج الطاقات المتجددة، هناك مناطق فيها طاقة متجددة كبيرة، ويمكن إنتاج طاقة كبيرة لكن هذه المناطق غير مستهلكة للطاقة، لذا على الشركة التونسية للكهرباء والغاز ولو أنه في مشروع القانون وفي هذا القرض الذي سنتحصل عليه هناك جزء موجه لتطوير شبكة النقل إلا أنه علينا أن نسرع ونحاول أن تكون منظومة نقل الكهرباء تطوّر بشكل يساعدنا على التفكير في تطوير الانتاج والتفكير في التخزين.

السيدة الوزيرة، لماذا تطرقت إلى مجلة الطاقة؟ لأن من ينتج الطاقة اليوم حتى الذاتية لا يجد أين يخزنها فتأخذها "STEG" منه ثم تعيدها إليه أو لا تشتريها منه اليوم، هل تعلمين لماذا؟ لأن هناك أداءات ديوانية موجودة على توريد بطاريات التخزين، وهي اليوم بمعدل 65% ولا بد أن يتراجع هذا الأداء في قانون المالية للسنة المقبلة ويقع طرح هذا الموضوع لأن التخزين هنا سيساعد كثيرا على تطوير وتشجيع حتى صغار المستهلكين "les ménages" في الأسر.

اليوم في أوروبا هناك لوحات شمسية يضعها صاحبها في شرفة منزله ويضع الخيط في المقبس الكهربائي "البريز" وعندما تكون هناك شمس يستهلك الطاقة المنتجة من شرفة منزله، لقد سمعت في بعض النقاشات وخلال بعض الاجتماعات أننا أصبحنا نبحث هل هناك تأثيرات مثل تأثيرات الجوال أو...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، انتهى النقاش نرفع الجلسة لمده عشرين دقيقة، نحيل إثرها الكلمة للسيدة الوزيرة لتولي الرد على مداخلات الزملاء، شكرا.

(كانت الساعة الرابعة وعشرين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الخامسة إلا عشر دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن إلى السيدة فريال الورغي حرم السبعي، وزيرة الاقتصاد والتخطيط للرد عن استفسارات السيدات والسادة النواب فلتتفضل.

السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط

شكرا سيدي الرئيس،

سأبدأ بالرد عن السؤال الذي تردد وتكرر عديد المرات خلال الجلسة الأولى والجلسة الثانية ثم سنتطرق إلى الأسئلة التي تهم البرنامج الحالي.

هناك العديد من الأسئلة تناولت موضوع الرؤية الاستراتيجية لتونس، أريد أن أقول لهذا السبب أتينا وهذا ما نريد توضيحه وأن لدينا رؤية تونس 2035 جاهزة قبل أن أتولى الوزارة وسنعمل عليها أكثر وسنقدمها إليكم في القريب العاجل إن شاء الله لكن هناك رؤية ومن ذكر أنه ليس لدينا يد على الطاقة أو على بعض المواضيع التي يمكن أن تهم وزارات أخرى، لا يمكن لي إلا أن أؤكد لكم أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تعمل مع باقي الوزارات لحمة واحدة ونحن نعمل جميعا مع بعضنا من أجل تحقيق رؤيتنا.

ما أريد قوله أيضا رغم أنني حديثة العهد بالوزارة لكنني بصدد التشاور مع زملائي في الصناعة والتجارة إلى آخره لتكون لنا نظرة شمولية، فلا توجد فقط نظرة استراتيجية لوزارة الاقتصاد بصدد إعدادها يعني أنها لا تهم فقط وزارة الاقتصاد، نحن نتناقش مع بعضنا من أجل تحديد مسار تونس معا.

سأعود إلى مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم وأريد أن ألخص بعجالة.

صحيح أنّ كل تساؤلاتكم في محلها بالنسبة إلى أين وصلنا؟ ولماذا نحن متأخرون في الطاقة البديلة؟ هي في محلها لذلك هذا المشروع موجود اليوم وسنحاول التدارك والإسراع قليلا وسأتحدث قليلا بهذا الخصوص.

لقد اتسم الوضع الحالي للطاقة في تونس بانخفاض في موارد الطاقة الأولية بحوالي 7% سنويا خلال الفترة 2010-2022 لتمرّ من 7.8 طن سنة 2010 إلى 4.2 سنة 2022 كما اتسم الوضع أيضا بارتفاع في احتياجات الطاقة الأولوية بأكثر من 2% سنويا خلال نفس الفترة أي 2010-2022 لتمر من 8.4 طن في 2010 إلى 9.7 طن سنة 2022 وقد شهد هذا الوضع تضاعف عجز الطاقة 10 مرات تقريبا في غضون 8 سنوات، ليرتفع من 0.6 طن في 2010 إلى 5.5 طن سنة 2022 وبالتالي وجب تأمين ما يقارب نصف احتياجاتنا الأساسية من الطاقة بواسطة الاستيراد، ممّا يجعل أمن التزويد بالطاقة أكثر هشاشة بدون نسيان الآثار الثانوية الأخرى فيما يتعلق بالدعم والإنفاق بالعملة الأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك فإن مزيج الكهرباء الحالي في تونس بدوره غير متنوع مع اعتماد كبير على الغاز الطبيعي الذي يمثل حاليا حوالي 97% من الاستهلاك في قطاع الكهرباء وهو ما يشكل خطرا على أمن إنتاج الكهرباء، باعتبار أن الموارد الوطنية من الغاز الطبيعي المنتجة على الأراضي التونسية تمكّن حاليا من تغطية حوالي ثلث الاحتياجات الوطنية فحسب، والباقي يأتي من الجزائر في شكل استيراد أو إتاوة.

لتصحيح هذا الوضع الحرج، تبنّت تونس منذ 2013 استراتيجية جديدة للانتقال الطاقي تمّت على ضوء الحوار الوطني حول الطاقة الذي تمّ سنة 2013 وتهدف هذه الاستراتيجية الجديدة بشكل أساسي إلى تقليص عجز الطاقة وتحسين الاستقلالية الطاقية للبلاد وذلك من خلال مجموعة من التدابير من بينها على وجه الخصوص: تطوير الطاقة المتجددة على نطاق واسع وتسريع مشاريع كفاءة الطاقة في هذا الصدد في سنة 2015 ثم في سنة 2023.

كما تمّ تحيين المخطط الشمسي التونسي لـ 2012 وفقا للتوجهات الاستراتيجية الجديدة للبلاد بهدف زيادة معدل إدماج الطاقات المتجددة في المزيج الوطني للكهرباء بنسبة 35% في غضون سنة 2030، من ناحية الإنتاج وتسريع إجراءات كفاءة الطاقة بهدف تقليص الاستهلاك الوطني من الطاقة الأولية بنسبة 30% في غضون سنة 2030 مقارنة بسنة 2010.

سأعود إلى المشروع، مشروع ربط الكهربائي بتقنية التيار المستمر بين تونس وإيطاليا "ELMED" الذي نحن بصدد مناقشته اليوم وهو القرض الذي سيمنحه لنا البنك الدولي، هذه المعطيات ذكرت في بداية الجلسة وسأعيد تلخيصها نظرا للتساؤلات حول الكلفة الجملية التي تبلغ الآن حوالي 1014 مليون أورو منها 582 مليون أورو يجب توفيرها من طرف "STEG" غير أن هذه المؤسسة لا تملك هذا المبلغ على غرار مثيلتها في إيطاليا أي الشركة الإيطالية وهو ما دفع إلى اللجوء إلى المانحين لتمويل هذا المشروع خاصة المانحين الأوروبيين وهي الجهة المستفيدة أساسا من هذا المشروع.

يعني لم يتم تغيير مكونات المشروع، وسيتم بناء محطة تبديل الكهرباء بتونس وتمويلها بقرض من البنك الدولي الحالي، أما الانتقال الطاقي بين تونس وإيطاليا فسيخوّل لتونس الحصول على الكهرباء في فترة الذروة أي في فصل الصيف وتصدير هذه الطاقة إلى أوروبا خلال فترة الشتاء لأننا لا نحتاجه كثيرا وبالتالي يمكننا تصديره وبالعكس نأتي به في فترة الذروة في فصل الصيف حيث نحتاج كثيرا إلى الطاقة وهذا سيعود بالنفع والربح المادي لشركة "STEG" من خلال تصديرها للطاقة الفائضة عن حاجتها إلى أوروبا وسيكون الوقع إيجابيا ليس على "STEG" فقط ولكن أيضا على مؤسساتنا وتعرفون أن مؤسساتنا التي تقوم بالتصدير لأوروبا في بعض الأحيان توجد "restriction" على المنتجات التي تصدر وتستعمل والتي تحتوي...

بهذه الطريقة ستسهل أكثر لمؤسساتنا بطريقة غير مباشرة، هناك "impact" غير مباشر على المؤسسات التونسية أي تسهيل التصدير، هناك وقع إيجابي على الشركة المباشرة "STEG" ووقع غير مباشر على المؤسسات التونسية.

بالنسبة إلى تمويل المشروع أؤكد لكم أننا لا نخفيكم شيئا ونحن نعمل في إطار الشفافية التامة، واليوم نتحدث عن قرض قيمته 247 ولكن ما زالت لدينا قروض أخرى وهناك عديد الجهات، هناك قرض بقيمة 35 من "KFW" وقرض من "BEI" بقيمة 45 وهناك قرض أيضا من "EBRD" بقيمة 45 أيضا وهناك قرض بقيمة 15 من "GCF" بقيمة 18 وهناك تمويل ذاتي من "STEG" بقيمة 13.5 هذا في إطار التدقيق في كيفية تمويل المشروع.

سأحاول الإجابة عن الأسئلة الأخرى، إن الأهداف الوطنية على مستوى إدماج الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء حددت بـ 35% في غضون 2030 علما أنها ستصل 100% في غضون 2050، أي قدرة إضافية بحوالي 5000 ميغاواط وتستوجب بهذه القدرة أي 5000 ميغاواط استثمارات بحوالي 4.5 مليار دولار خلال الست سنوات القادمة.

ولبلوغ هذه القدرة تم وضع ثلاثة أنظمة إنتاج يتمثل الأول في الإنتاج الذاتي في الضغط المنخفض على أسطح المنازل أو الضغط المتوسط والعالي بالنسبة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية وتكون هذه الاستثمارات تونسية من قبل الخواص.

أما النظام الثاني فهو يخص نظام التراخيص للمشاريع محدودة القدرة وقد أبرزت الدراسات المنجزة للنظر في كيفية إدماج الطاقات المتجددة في المنظومة الكهربائية أنه يمكن استيعاب حوالي 2000 ميغاواط دون دعم كبير من قبل الشبكة وقد تم إعداد البرامج حيث ستتمكن من إدماج 5000 ميغاواط من بينها الخط 400 كيلوفولط الذي يربط شمال البلاد بجنوبها.

أما في ما يتعلق بجهة القصرين فإن "STEG" بصدد إنجاز محول 33 كيلوفولط الذي سيدخل حيز الاستغلال في صائفة 2024 في الجهد المتواصل.

للإجابة أيضا على بعض التساؤلات تقدر كلفة إنتاج الكهرباء من الغاز المستورد من الجزائر حوالي 300 مليم الكيلوواط في الساعة وسيمكن مشروع الربط الكهربائي في كل الحالات من التقليص في كلفة الإنتاج حيث أن كلفة الإنتاج من الطاقة المتجددة للمشاريع الكبرى تقدر بحوالي 120 مليم للكيلوواط في الساعة وسيمكن الربط من مزيد إدماج هذه الطاقات وبالتالي تقليص كلفة الإنتاج.

بالنسبة إلى السؤال حول تحقيق الأمن الطاقي أعيد: نظرا إلى التراجع الكبير لإنتاج الطاقة الأولية بسبب الانخفاض الطبيعي للمخزون لأهم الحقول النفطية فإن الاستغلال الطاقي تراجع من نحو 90% سنة 2010 إلى 50% فقط في 2022.

وترتكز الاستراتيجية الوطنية على إنتاج الطاقات المتجددة وتسريع نسق تنفيذ المشاريع وتم في الغرض اعتماد جملة من التسهيلات القانونية لمشاريع الطاقات المتجددة وبالأخص المرسوم عدد 68 لسنة 2022 والذي تضمن بالخصوص تسهيل الحصول على الأراضي لهذه المشاريع والتي مثلت إحدى الإشكاليات الكبيرة لها.

ثانيا، التحكم في استهلاك الطاقة وذلك عبر رصد التشجيعات لاقتناء التجهيزات المقتصدة للطاقة وإرساء إجبارية التدقيق الطاقي.

تشجيع البلديات على اعتماد برامج اقتصادية للطاقة.

التحكم في المصدر الطاقي بشبكة التوزيع.

رصد تشجيعات للعائلات لاقتناء اللاقطات الطاقية والفوانيس المقتصدة للطاقة.

وسيوفر المشروع الذي نناقشه فرصة كبيرة لتعميم الاستفادة من مشاريع الطاقة المتجددة واستقطاب مستثمرين جدد بإمكان توجيه إنتاجهم نحو التصدير.

ومن أبرز أثار الطاقة المتجددة تخفيف العبء بعنوان دعم المحروقات والذي ارتفعت إلى نحو 7650 مليون دينار سنة 2022، إضافة إلى إمكانات توظيف المهارات التونسية المختصة وتقليص بطالة حاملي الشهادات العليا.

أعيد التأكيد وأوضح بخصوص توفير عقارات الطاقة المتجددة في إطار إيجاد الحلول للإشكالات العقارية للمشاريع الكبرى تم بالخصوص ضمن المشروع 68 لسنة 2022:

-إدراج إمكانية تخصيص أراضي دولية على ذمة هذه المشاريع.

-كراء أراض فلاحية لإنتاج الطاقات المتجددة مع مواصلة الاستغلال الفلاحي.

-تكوين لجنة على مستوى أملاك الدولة لدراسة إمكانات ضبط الرصيد العقاري الممكن توظيفه في المشاريع الكبرى، وهذا مشروع بصدد العمل عليه.

-تكوين لجنة فنية في إطار منظومة إيجاد حلول للمشاريع المعطلة.

-إدراج مسألة تخصيص الأراضي لفائدة المشاريع الاستثمارية ضمن أمثلة التهيئة العمرانية وتسريع إعداد هذه الأمثلة.

بالنسبة إلى الرؤية الاستراتيجية فإن لتونس رؤية استراتيجية في المجال الطاقي في أفق 2025 وقلت بأن الرؤية الاستراتيجية 2025 ستعرض عليكم في القريب إن شاء الله. وقد تمت المصادقة على هذه الرؤية خلال مجلس وزاري بتاريخ 25 فيفري 2023 حول استراتيجية الانتقال الطاقي.

بالنسبة إلى السؤال المطروح في خصوص التقسيم الجديد للأقاليم فالهدف منه هو الحد من اللامساواة في التنمية، ما معنى ذلك؟ أكثر مشاريع وأكثر توزيع عادل للمشاريع العمومية بين الجهات.

وفي إطار التخطيط على المستوى الإقليمي وعلى أساس التقسيم المعمول به يتم العمل على هذا المستوى تحت إشراف المندوبية العامة للتنمية الجهوية إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان الجنوب، يعني المؤسسات تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وتبعا للتقسيم الجديد للأقاليم وفي إطار التعاون الدولي سيتم إعداد دراسة حول إعادة تموقع هياكل التنمية الجهوية، يعني مجالات التدخل والعلاقة بينها وبين مجالس الأقاليم ودورها في عملية التخطيط ومن المتوقع أن تكون هذه الدراسة جاهزة في شهر مارس 2024 وسنمدكم بها إن شاء الله.

بالنسبة إلى السؤال الذي يخص مشروع سد وادي المالح فهو في مرحلة الدراسة بالتشاور مع وزارة الفلاحة "STEG" وهو مشروع يمكن من مزيد إدماج الطاقات المتجددة، حيث يتم تخزين الطاقة المتجددة عبر الضخ بتحويل الماء من الحوض الأسفل إلى الحوض الأعلى في صورة وجود فائض واسترجاع الكهرباء عند وجود فاقد كهرباء عبر التربينة وتحويل الماء من الحوض الأعلى إلى الحوض الأسفل وستنتهي الدراسات في مارس 2025 بكلفة 16 مليون دينار ممولة من البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الألماني للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية بكلفة 400 مليون دينار.

بالنسبة إلى السؤال الذي يخص مشروع تطوير المشاهد الغابية فقد طرح هذا المشروع في لجنة متابعة وتسريع المشاريع الأممية مؤخرا، يعني الأسبوع الفارط.

مشروع تطوير المشاهد الغابية الممول من قبل البنك الدولي سيكتمل إنجازه خلال شهر مارس 2024 وقد تم إنجاز أغلب مكوناته ولكن النهوض بالمناطق الغابية متواصل لا فقط مع البنك الدولي ولكن أيضا مع عدة مانحين آخرين ويتم العمل حاليا على مشروع جديد في

هذا المجال وسيرى النور عن قريب ويخص المناطق الجبلية والغابية بولاية باجة وبنزرت وجندوبة وسليانة والكاف، وهو ما سيعود بالنفع بصفة مباشرة على متساكني هذه المنطقة، لا سيما الباعثين الشبان والنساء وسيساهم في تثمين المنتوجات الفلاحية لهذه المناطق وحمايتها من مخاطر التغيرات المناخية.

فيما يخص المنوال التنموي ونوعية المستثمرين وطنيين أو أجانب لتنفيذ استراتيجيات الطاقة في حدود 35% من الطاقة المتجددة ويعتمد المنوال التنموي على تطوير هيكلة الاقتصاد والنهوض بالأنشطة الواعدة ذات مضمون تكنولوجي وقيمة مضافة عالية ومنها الطاقات المتجددة.

ويستند المنوال التنموي على تكامل الأدوار بين الفاعلين الاقتصاديين حسب مقتضيات النجاعة والفاعلية واحترام الأولويات الوطنية والقوانين المعمول بها، لذلك يتجه العمل نحو إعادة هيكلة قطاع المؤسسات العمومية للاضطلاع بدور استراتيجي كرافع للتنمية ومنها بالطبع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وذلك ضمن إطار متجانس مع الحاجة إلى دفع الاستثمار الطاقي.

ويبرز هذا التكامل ضمن استراتيجية الطاقة الجديدة حيث سيتم دعم الاستثمار في شبكات النقل الكهربائي وفسح الاستثمار الخاص لإنجاز وحدات إنتاج الطاقة المتجددة، مع إحداث الهيئة التعديلية للكهرباء وتطوير التنسيق المسبق بين كل الفاعلين بغرض ضمان الفاعلية والنجاعة.

هذا ويبقى الاستثمار الخاص حرا ودون التفرقة بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين الوطنيين من حيث المبدأ.

وتعد صيغة طلب العروض الآلية المتاحة لخلق المنافسة بين المستثمرين المعنيين بما يضمن الشفافية وإحكام اختيار عروض الإنتاج الكهربائي بالطاقات المتجددة من حيث السعر وبالتالي تحقيق أفضل عائد اقتصادي.

بالنسبة إلى حوكمة التصرف في المؤسسات العمومية شهدت سنة 2023 صدور المنشور المتعلق بإعداد عقود أهداف وعقود برامج المؤسسات العمومية لفترة 23-25، وسيتواصل العمل خلال سنة 2024 على اعتماد الإطار التشريعي الجديد والمتعلق بحوكمة المساهمات والمؤسسات العمومية والذي يستند إلى التوجهات التالية:

-إحداث هيكل موحد لوضع حد لتشتت الوظيفة المساهماتية للدولة.

-الفصل بين مهمة الرقابة ومهمة التصرف بالمنشآت العمومية.

-إبرام المنشآت لعقود تحسين الأداء.

-مراجعة منظومة الإشراف على المؤسسات العمومية وتطوير دور مراقب الدولة.

كما ستشهد سنة 2024 مواصلة تنفيذ الإصلاحات والبرامج المتعلقة بمجالات الحوكمة والتوقي من الفساد من خلال تنفيذ المشاريع المتعلقة في محفظة مشاريع الحكومة أداة لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة الممتدة بين جويلية 2023 إلى جوان 2027 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسيتم تمويل برامج التعاون أساسا من قبل المؤسسة الهولندية وعدد من الدول الأخرى، وتبلغ قيمته حوالي 40 مليون دولار.

أتمنى أن أكون قد أجبت عن معظم الأسئلة ولو وجدت تساؤلات أخرى يمكن أن نجيب عنها حتى كتابيا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة الوزيرة على كل هذه البيانات والإفادات التي ساهمت في مزيد توضيح بعض المسائل العالقة وتحسين فهم مقاصد المشروع محل النظر.

السيدة الوزيرة، على أنه وكما لاحظت من خلال تدخلات الزملاء فقد استبشروا بتعيينكم على رأس هذه الوزارة التي ينتظر منها المجلس الكثير والكثير ضرورة أنها هي التي ستحقق القفزة النوعية لاقتصاد البلاد وستساهم من خلال صلاحياتها في تنمية الثروة وخلق مواطن الشغل وخلق المشاريع الاقتصادية.

نعلم ونحن بصدد استكمال الوظيفة التشريعية من خلال انتخاب الغرفة الثانية التي ستكون من أهم صلاحياتها النظر في مشاريع التنمية والتخطيط ولذلك سيكون تواصلكم مع هذه الغرفة تواصلا مستمرا، فضلا على أن التواصل مع مجلس نواب الشعب سيكون بصورة مستمرة مع وزارتكم ومع فريقكم، ذلك أنه من الناحية الدستورية نص الفصل 77 من الدستور على أنه تضبط التوجهات التنموية في مخطط التنمية التي تقع الموافقة عليها بقانون.

وبالتالي نعتقد أنه بعد استكمال الوظيفة التشريعية فإننا في إطار التناغم مع الوظيفة التنفيذية ننتظر كل ما نص عليه الدستور من مشاريع قوانين تهم المستقبل الاقتصادي لبلادنا وتدخلتم وقلتم أن بعث الأقاليم هو لتحقيق التوازن بين مختلف الجهات وفعلا نحن نتوق إلى تحقيق هذا التوازن، لأن مختلف المناطق في بلادنا تحتاج إلى رؤية جديدة من شأنها أن يقع الاهتمام بالبنية التحتية في مختلف المناطق وخاصة المناطق الحدودية التي والحق يقال لم تستأثر بما يجب أن يتحقق لها من اهتمام، نظرا إلى أننا بحكم موقعنا الجغرافي الاستراتيجي علينا أن نفكر في تمتين العلاقات الأفقية بين مختلف البلدان التي لنا معها علاقات جوار، خاصة أن الدستور نص على أننا نعمل على تحقيق هذا الأمل الذي طالما اهتمت به مختلف الأجيال المتعاقبة سواء التي تحملت المسؤولية في الحكم أو التي كانت فاعلة في المجتمع.

لذلك السيدة الوزيرة نعول عليكم وعلى وزارتكم والفريق الذي رافقكم اليوم لتحقيق كل هذه التطلعات التي عبر عنها مختلف النواب اليوم ونتمنى لكم التوفيق والسداد في عملكم.

والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء من الزميلات والزملاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

نتيجة التصويت: 104 صوتا نعم مقابل 4 محتفظين واعتراض وحيد.

من يوافق برفع الأيدي؟ 1 إذن أصبح عدد الموافقين 105. من يحتفظ برفع الأيدي؟ لا يوجد. من يرفض برفع الأيدي؟ لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية للتصويت: 105 صوتا نعم مقابل 4 محتفظين واعتراض وحيد.

يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع ونحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

الكلمة للجنة تفضل السيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

العنوان:

مشروع قانون يتعلّق

بالمو افقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعميروالمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس و إيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة

انتهى العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

نتيجة التصويت: 108 نعم مقابل محتفظين اثنين و3 معترضين.

هل يوجد تصويت برفع الأيدي بنعم؟ 3. من يحتفظ برفع الأيدي؟ لا يوجد. من يرفض برفع الأيدي؟ لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 111 صوتا نعم مقابل محتفظين اثنين و3 معترضين. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة والكلمة للسيد المقرر لتلاوة الفصل، تفضل.

السيد المقرر

ورد علينا:

فصل وحيد

تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره 247 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

نتيجة التصويت: 109 نعم مقابل 4 محتفظين و3 معترضين.

هل يوجد تصويت برفع الأيدي بنعم؟ هل يوجد محتفظ برفع الأيدي؟ لا يوجد. هل يوجد رافض برفع الايدي؟ لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 109 صوتا نعم مقابل 4 محتفظين و3 معترضين. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

نتيجة التصويت: 109 صوتا نعم مقابل 4 محتفظين و3 معترضين.

هل يوجد تصويت برفع الأيدي بنعم؟ هل يوجد محتفظ برفع الأيدي؟ لا يوجد. هل يوجد رافض برفع الأيدي؟ لا يوجد.

إذن النتيجة النهائية: 109 صوتا نعم مقابل 4 محتفظين و3 معترضين.

وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره 247 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لجميع الزميلات والزملاء والشكر موصول للسيدة فريال الورغي حرم السبعي وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة العامة والله ولي التوفيق، رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الخامسة والنصف مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها:

أحمد سعيداني بتاريخ 13 نوفمبر 2023، الفاضل بنتركية بتاريخ 31 أكتوبر 2023 النوري جريدي بتاريخ 9 نوفمبر 2023، محسن هرمي بتاريخ 8 نوفمبر 2023، محمود العامري بتاريخ 13 نوفمبر 2023 ونجيب عكرمي بتاريخ 18 أكتوبر 2023 وتلقوا الإجابة عنها.

كما تقدم كل من السيد النائب أحمد سعيداني بتاريخ 27 ديسمبر 2023 والسيدة النائبة أسماء الدرويش بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقيا الإجابة عنها يوم 23 جانفي 2024.

وأخيرا تقدم السيد النائب سامي الرايس بتاريخ 17 أكتوبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات وتلقى الإجابة عنه.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير الفلاحة بخصوص عدم احترام النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة باستغلال المقاطع بولاية نابل

سيدي الوزير،

يتذمر متساكنو ولاية نابل من الاستغلال العشوائي للمقاطع بالنسبة للأشخاص غير المرخص لهم ومن استغلال المقاطع بصفة مخالفة للنصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة باستغلال المقاطع بالنسبة للأشخاص المرخص لهم .ورغم توجه المتضررين بعديد العرائض لوالي نابل والمصالح الجهوية التابعة لوزارة الفلاحة ووزارة التجهيز ووزارة الداخلية الا انهم لم يحركوا ساكنا رغم علمهم بالتجاوزات الخطيرة المرتكبة من قبل مستغلي المقاطع المرخص لهم وغير المرخص لهم والاضرار الجسيمة التي الحقوها بالمتساكنين والغابات والمسالك الفلاحية والاشجار المثمرة والمزارع والمحيط والطريق التي تم تخريبها بصفة كبيرة من قبل الشاحنات الثقيلة وأشجار الزيتون التي تم قلعها .ان من أكبر مظاهر الفساد ان يتم السماح باستغلال مقاطع رمل وطين داخل البساتين والتجمعات السكنية والتسبب في أضرار جسيمة صحية وبيئية واقتصادية؟

وقد اتضح أن أكبر الاضرار لحقت بمتساكني العامرة التابعة لمعتمدية نابل وجهة بوسهم وبرج حفيظ التابعة لمعتمدية بو عرقوب جراء استغلال أكثر من 10 مقاطع عشوائية ومقاطع مرخص لها في ظروف مشبوهة وفاسدة في دوس على النصوص التشريعية والترتيبية وكراس الشروط المتعلق باستغلال مقطع تقليدي الموضوع من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة .وباعتبار أن عدم اتخاذ أي اجراء لإيقاف الجريمة مرده وجود شبهات فساد كبيرة، هل ستبادرون بفتح تحقيق بخصوص هذا الفساد وباتخاذ الاجراءات القانونية ضد المتجاوزين والمتواطئين معهم كإحالة ملفاتهم الى النيابة العمومية وبإلزام مستغلي المقاطع بإصلاح الاضرار الجسيمة التي الحقوها بالغابات والمسالك الفلاحية؟

أخيرا، نرجو منكم مدنا بقائمة المقاطع التقليدية والصناعية المرخص لها بولاية نابل .

في انتظار جوابكم تقبلوا سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص التحري في الاعتداء على الأراضي الفلاحية والغابية بمنطقة برج حفيظ بمعتمدية بوعرقوب من ولاية نابل واستغلالها كمقاطع عشوائية

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 13 نوفمبر2023 .

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص طلب فتح بحث والتحري في إمكانية وجود شبهات فساد وتجاوزات ناجمة عن استغلال عشوائي لمواقع كمقاطع للرمال بمنطقة برج حفيظ بمعتمدية بوعرقوب من ولاية نابل أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تؤمن المصالح المعنية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على المستويين المركزي والجهوي عمليات مراقبة دورية، حيث تم القيام بالعديد من المعاينات الميدانية في إطار تطبيق قانون حماية الأراضي الفلاحية ومجلة الغابات ومجلة المياه .كما تم القيام بعدد من المعاينات الميدانية المشتركة مع مصالح وزارة التجهيز والإسكان ووزارة البيئة في إطار متابعة ومراقبة المقاطع ذات الصنف الصناعي، والتي تم على إثرها إعداد تقارير فنية تبين تسجيل انتهاكات للأراضي الفلاحية من طرف العديد من مستغلي المقاطع بصفة عشوائية، وقد تمت إحالتها إلى وزير الداخلية ووزيرة التجهيز والإسكان ووزيرة البيئة وولاية نابل لاطلاعهم على الوضعية ودعوتهم لاتخاذ ما يتعين كل فيما يخصه .وبالإضافة إلى ذلك، تولت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تحرير عديد المخالفات والمحاضر العدلية في الغرض أحيلت على السلط الجهوية ذات الاختصاص للمتابعة والمراقبة واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية المستوجبة .

وتجدر الإشارة إلى أن الموضوع المطروح هو محل متابعة دورية على المستوى المركزي في إطار أشغال اللجنة الوطنية الاستشارية للمقاطع بوزارة التجهيز والإسكان وعلى المستوى الجهوي في إطار أشغال اللجنة الجهوية الاستشارية للمقاطع بولاية نابل، مع التوصية باتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة ضد كل مخالف والتوصية بتكثيف المتابعة والمراقبة قصد الحد من هذه التجاوزات بالتنسيق مع جميع المصالح المعنية والجهات الأمنية بوزارة الداخلية (الحرس الوطني) .

وللحد من التجاوزات التي تستهدف الأراضي الفلاحية، تم اتخاذ جملة من الإجراءات تتمثل خاصة فيما يلي :

-الانطلاق في مراجعة النصوص القانونية بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان باعتبارها الجهة المشرفة على قطاع المقاطع ومصالح رئاسة الحكومة .وقد تم في إطار مشروع قانون يتعلق بمراجعة القانون عدد 20 لسنة 1989 المتعلق بتنظيم استغلال المقاطع تشديد العقوبات للحد من الاعتداء على الأراضي الفلاحية والاستغلال العشوائي عند استخراج المواد الإنشائية مع الترفيع في قيمة الخطايا المالية والحكم بالسجن ضد كل مخالف،

-تم اتخاذ إجراء إداري بخصوص التهيئة والاستصلاح بالتنسيق مع كل أعضاء اللجنة الوطنية الاستشارية للمقاطع، يتمثل في إلزام أصحاب المقاطع أو الشركات المستغلة بالتعاقد مع مكاتب دراسات مختصة ومكلفة بمتابعة أشغال التهيئة والاستصلاح والاستغلال في إطار ما يشمله القانون، مع تقديم دراسات فنية في كيفية التهيئة والاستغلال وتطبيقها على أرض الواقع مرفوقة ببرنامج زمني للإنجاز ومد إدارة المقاطع والمتفجرات بوزارة التجهيز والإسكان بتقارير دورية في الغرض كل ستة أشهر .

-عقد اجتماعات اللجان الجهوية الاستشارية للمقاطع بصفة منتظمة قصد المتابعة والمراقبة مع موافاة الوزارة بصفة دورية بكشف محين بخصوص المخالفات التي تم رفعها خلال عمليات المراقبة وبالإجراءات المتخذة في الغرض ضد المخالفين،

-اقترحت الإدارة العامة للغابات مؤخرا دعوة مستغلي المقاطع إلى تهيئة مساحات خارج المواقع المستغلة كمساهمة منهم، في إطار مسؤوليتهم المجتمعية، مع التزامها بتوفير المشاتل والغراسات والإرشاد في عملية التشجير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الفاضل بنتركية

الموضوع :الإجابة عن الحالة التي وصل إليها ميناء قليبية وبعض الاستفسارات الأخرى.

المرجع :الفصل 114 من الدستور، والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة، عملا بالمرجع المذكور أعلاه، أفيدكم أني تلقيت عدة اتصالات ومراسلات وشكاوى بشأن الحالة الكارثية التي وصل إليها ميناء الصيد البحري بقليبية إلى جانب بعض الاستفسارات الأخرى . كما أني قمت بعدة زيارات إلى هذا الميناء ولاحظت أن هناك أسئلة وتداعيات خطيرة واذكر منها خاصة

1- أتساؤل عن السبب الحقيقي في تأخير الأشغال وصيانة وتهيئة ميناء الصيد البحري بقليبية وهو يعتبر ضمن ثلاث أكبر المنشئات البحرية في تونس، كما نعلمكم أني تأكدت أن هناك مبلغ مالي هام مرصود للقيام وإتمام هذا العمل .

2-هل هناك رؤية قريبة المدى للنظر في الحالة الكارثية التي وصل اليها ميناء قليبية وخاصة التعفّن والروائح الكريهة والأوساخ مما سيتسبب في كوارث بيئية وحرمان أكثر من 3000 عائلة من مورد رزق.

3-هل قامت أجهزة الرقابة في وزارتكم بمتابعة تجاوزات الشركة التي بدأت في انجاز المشروع وتخلت عنه ونحن نجهل الأسباب الحقيقية .

4-ما هي رؤية وبرنامج الوزارة لتشجيع الفلاحين والمستثمرين في معتمديتي قليبية وحمام الغزاز لما يتوفّر في هذه المنطقة من أراضي فلاحية وسقويّة .وتشجيع صغار الفلاحين للاندماج في هذا الميدان .

5-مدينة قليبية والهوارية محرومين من حقهما في حصة صيد سمكة التن، فهل من تفسير لذلك، مما تسبب في حرمان البحارة والمستثمرين من هذه الحصص وتشجيعهم على مواصلة عملهم في الصيد البحري

6-ما هي الحلول السريعة المقترحة بشأن توفير المياه للفلاحين وللاستعمال اليومي للعائلات .

عليه نأمل منكم مدنا بالإجابة عن هذه التساؤلات والإسراع بوجود حلول جذرية ومدروسة وخاصة تنفيذ توجيهات وتعليمات السيد رئيس الجمهورية على تشجيع الفلاحة والصيد البحري حيث يعتبر هذا الميدان توجيهات وتعليمات السيد رئيس الـ من ركائز الدولة وما له من اشعاع على المستوى الدولي .

ولكم مني كل الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :حول الحالة التي وصل إليها ميناء قليبية وبعض الاستفسارات الأخرى .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 31 أكتوبر 2023 .

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، بخصوص الحالة التي وصل إليها ميناء قليبية وبعض الاستفسارات الأخرى، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

بخصوص تأخير أشغال صيانة وتهيئة ميناء الصيد البحري بقليبية، فقد تم القيام بدراسة تهيئة الميناء التي أفضت إلى اختيار فرضية تقدر كلفتها ب 15 م.د .وعليه تم ترسيم إنجاز الأشغال خلال ميزانية التنمية لسنة 2016، وتم الإعلان عن طلب عروض أول في شهر جويلية 2016 ولكنه كان غير مثمر لعدم ورود عروض، فتم الإعلان عن طلب عروض ثان خلال نفس السنة وتقدمت شركة ETEP بعرض وحيد قدره26 م د، مما أدى إلى إعلان طلب العروض غير مجدي نظرا لغياب المنافسة من جهة ولغلاء الأسعار من جهة أخرى .وقد تم اعتبار طلب عروض ثالث في الغرض غير مجدي لنفس الأسباب .

ولتجاوز هذه الوضعية تم الإعلان عن طلب عروض للمرة الرابعة سنة 2017 بعد إدخال بعض التعديلات على كراس الشروط (تقسيم المشروع إلى 4 أقساط)، مع طلب فتح اعتمادات إضافية تقدر بـ 8 م د باعتبار أن العرض المالي الأقل كلفة كان في حدود 23 م د، غير أن طلب العروض كان غير مثمر .

وقد تم خلال سنة 2018، تعديل كراس الشروط (تقسيم المشروع إلى 5 أقساط)، فتم إسناد القسط الأول من الصفقة لمقاولة SOMATRASM والقسط الثاني لمقاولة BEDIS والقسط الثالث لمقاولة ETM، وإعادة الإعلان عن طلب العروض بالنسبة للقسطين 4 و 5.

غير أنه بالنسبة للقسط الثالث، فقد امتنعت مقاولة "ETM عن تركيز الحضيرة، مما أدى إلى فسخ العقد معها وإعادة القيام بطلب العروض المتعلق بإنجاز الطرقات والشبكات المختلفة في مناسبتين ليتم اختيار شركة مختار بودخان لإنجاز القسط الثالث والصفقة حاليا في مرحلة مناقشة الأسعار .

وتجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى التأخير الحاصل في إسناد الصفقة، فقد شهدت الأشغال توقفا لفترات زمنية مطولة نظرا لفترة الحجر الصحي الشامل والجزئي بين شهري مارس وجوان 2020 كما توقفت الاشغال لأسباب فنية .

الجواب 2:

بخصوص الحالة الكارثية لميناء الصيد البحري بقليبية فينتظر مع انطلاق أشغال القسط الثالث أن تتحسن وضعية الميناء، حيث ستتم تهيئة الطرقات وجميع الشبكات، وبالتالي تنظيف جميع المساحات، كما أن استكمال إنجاز القسطين الأول والثاني سيساهم في تحسين الوضعية البيئية بالميناء .

الجواب 3:

بخصوص متابعة تجاوزات الشركة التي بدأت في إنجاز المشروع وتخلت عنه، فقد تم توجيه تنبيه المقاولة ETM بواسطة الفاكس بتاريخ 8 سبتمبر 2020 ومباشرة بتاريخ أول أكتوبر 2020 وعبر رسالة مضمونة الوصول بتاريخ 12 جانفي2021 ، غير أن الشركة المعنية لم تستجب فتم فسخ العقد معها على أن تتحمل مصاريف الصفقة الجديدة .وسيدخل هذا الإجراء حيز التنفيذ بعد إبرام العقد مع المقاولة الجديدة .كما سيتم تطبيق نفس التمشي مع مقاولة - BEDIS عند استكمال بقية الأشغال مع مقاولة أخرى .

الجواب 4:

بخصوص رؤية وبرنامج الوزارة لتشجيع الفلاحين والمستثمرين في معتمديتي قليبية وحمام الغزاز لما يتوفر في هذه المنطقة من أراضي فلاحية وسقوية وتشجيع صغار الفلاحين للاندماج في هذا الميدان فإن عمل الوزارة يرتكز على رؤية قوامها الصمود والاستدامة والاندماج .

وفي إطار تطبيق مقتضيات الأمر عدد 389 المؤرخ في 9 مارس 2017المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة طبقا لقانون الاستثمار فينتفع بقروض عقارية لشراء أرض فلاحية وتهيئتها في ضيعة فلاحية تكون وحدة اقتصادية قائمة بذاتها قصد إنجاز مشاريع فلاحية:

-الشبان الحاملون لشهادة تكوين في الميدان الفلاحي،

-الفنيون الحاملون الشهادات من معاهد التعليم العالي الفلاحي أو التكوين في الفلاحة،

-الراغبون في اقتناء منابات شركائهم في الملك على الشياع .

ويتم تسديد القروض العقارية الفلاحية على مدة 25 سنة منها 7 سنوات إمهال وبفائض قدره 3% ويتم توزيع مبلغ فوائض رأس المال الخاصة بسنوات الإمهال السبعة على بقية الأقساط الثمانية عشرة لتسديد القرض.

كما يتم تمتيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي بامتيازات مالية (منح عند الاستثمار) وامتيازات جبائية .

الجواب 5 :

بخصوص حق الجهة في حصة صيد التن الأحمر، فقد تم تقليص أسطول الصيد الناشط بالبلاد التونسية من 41 إلى 21 مركب صيد سنة 2021. غير أنه وبعد تحسن حالة مخزون التن الأحمر من خلال نتائج البحث، أقرت اللجنة الدولية لصون التنيات ابتداء من سنة 2015الزيادة في الحصص المخصصة لكل دولة .

وفي هذا الإطار تم إقرار إسناد رخص جديدة لصيد التن الأحمر وفقا لمقاربة" طاقة الصيد المفروضة من قبل اللجنة الدولية لصون التنيات على أن لا تتعدى الحصة الوطنية السنوية .وقد تحصلت ولاية نابل على رخصتي صيد الأولى سنة 2019 والثانية سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار مزيد حوكمة نشاط صيد التن الأحمر والمحافظة على ديمومته انطلقت الوزارة في مشروع لتحيين هذه المنظومة من خلال تعديل النصوص الترتيبية التي تنظمها وذلك في إطار مقاربة تشاركية .

الجواب 6:

بخصوص توفير المياه للفلاحين وللاستعمال اليومي للعائلات:

بالنسبة لمياه الري فيوجد بمعتمدية قليبية مناطق سقوية عمومية على مساحة حوالي 424 هك تتزود كلها عبر سدود تلية وهي الحجار وتاوشت وهميلة بطاقة استيعاب جملية قدرها 6750 ألف م .3 وتشهد هذه المنشآت المائية خلال السنوات الأخيرة نقصا كبيرا في الموارد المائية بسبب انحباس الأمطار والتغيرات المناخية .

وفي إطار استغلال الموارد المائية غير التقليدية عبر تثمين المياه المستعملة المعالجة انطلقت المصالح الفنية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل، خلال سنة 2023، في دراسة لإحداث 6 مناطق سقوية عمومية تتزود بمياه الري عبر 6 محطات تطهير على مساحة جملية قدرها حوالي 550 هك منها 100 هك بقليبية عبر محطة التطهير بقليبية لري الأعلاف والأشجار المثمرة .وتجدر الإشارة إلى أن هذه النوعية من المياه مستغلة منذ عدة سنوات من طرف أحد الفلاحين الخواص بقليبية على مساحة 35 هك من القوارص والرمان والأعلاف.

أما بالنسبة لمياه الشرب بالوسط الريفي، فيتولى مجمع تنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري بمنطقة منزل إبراهيم من معتمدية قليبية والذي يعتبر من المجامع الناجعة بالجهة، إنجاز مشروع لتغيير القنوات بأخرى أكبر حجما وبطول 5 كلم وذلك في إطار صفقة مبرمة ضمن تدخلات المجلس الجهوي، وقد بلغت نسبة تقدم الإنجاز 65 %

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع :أسئلة كتابية حول مسائل متعلقة بالميدان الفلاحي في دائرة القطار بلخير السند

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أتوجه إلى السيد وزير الفلاحة بالأسئلة الكتابية التالية .

1- متى يتم استكمال المناطق السقوية التالية: ؟

بئر سعد ونشيو من معتمدية القطار

حوالي الواد والطلح من معتمدية بلخير

الصمايرية والقرعة الشمالية ومقسم القرعة 3 وجبل السند من معتمدية السند

2- متى يتم انجاز مناطق سقوية بالعمادات التالية نظرا لتضرر الغراسات وتعطيل رخص الآبار الخاصة ؟

* العمايم، بو عمران ، بوسعد، القطار الغربية، الكتاب من معتمدية القطار

*العيايشة، أولاد منصور، أولاد الحاج من معتمدية بلخير

* مأجورة، القوسة الدبابية بعليم والنوامر الغربية والشرقية في معتمدية السند

3- ما هو برنامج وزارة الفلاحة في إصلاح الآبار المعطّلة في الأرطس من معتمدية القطار. هذا التعطل الذى أضر بالمناطق السقوية وبمياه الشرب في المعتمدية؟

4- ما هي الحلول التي تقترحها وزارة الفلاحة في التعامل مع الضيعة الفلاحية المثالية بالسند والتي تردّى وضعها في السنوات الأخيرة رغم شساعة مساحتها وأهميتها اقتصاديا؟

5- ما هو برنامج وزارة الفلاحة بخصوص دعم الجمعيات المائية والمناطق السقوية في ظل تراجع شركة فسفاط قفصة في الأشهر الفارطة عن تعهداتها في دعم هذه الجمعيات الحلا نسبة 50% من فواتير الكهرباء والتي كان معمولا بها منذ سنوات في إطار المسؤولية المجتمعية لهذه الشركة؟

6- ما هو برنامج وزارة الفلاحة لدعم المشاريع الفلاحية للباعثين الشبان ومنها تسهيل اجراءات الحصول على رخص حفر الآبار والقروض الفلاحية الميسرة في دائرة القطار بلخير السند التي يكاد لا يعتمدون فيها اعتمادا كليا على النشاط الفلاحي في ظل غياب الاستثمار الصناعي أو الخدماتي ؟

7- هل وضعت وزارة الفلاحة مخططا لمراقبة توزيع الأعلاف لضمان حصول صغار الفلاحين فى القطار وبلخير والسند على الكميات اللازمة، وما هي مقاييسها في تمكين الطالبين من رخص الأعلاف المدعمة

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص مسائل متعلقة بالميدان الفلاحي في دائرة القطار بلخير السند

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 8 نوفمبر2023 .

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مسائل متعلقة بالميدان الفلاحي في دائرة القطار بلخير السند أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

بخصوص استكمال إنجاز مناطق سقوية على الآبار العميقة ببعض العمادات:

-بئر سعد ونشيو من معتمدية القطار :لا وجود لبئر بالمنطقة، كما أنه لم ترد على المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقفصة أية مطالب في الغرض،

- حوال الواد والطلح من معتمدية بلخير :تم حفر ثلاث آبار بالمنطقة وهي :

- أولاد زايد الشرقية :منطقة سقوية للري التكميلي مهيأة ومكهربة وبصدد التجهيز
- الرواشد 2 وأولاد زايد 2 تم إسناد الصفقتين الخاصتين بإنجاز الدراسة الفنية لإحداث منطقتين سقويتين للري التكميلي لمكتب دراسات وتم فتح الاعتمادات .

-الصمايرية :منطقة سقوية مكثفة مهيأة وقد تم توفير التجهيزات لكن لم تدخل حيز الاستغلال بسبب تأخر في إنجاز الكهربة من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز،

- قرعة السند : منطقة سقوية مكثفة مهيأة وبصدد التجهيز
- مقسم القرعة 3: تم حفر البئر ولم تتم برمجة استغلاله
- جبل السند : لا وجود لبئر مبرمج لإحداث منطقة سقوية لكن تمت إعادة تهيئة شبكة الماء الصالح للشرب .

الجواب 2:

بخصوص إنجاز مناطق سقوية ببعض العمادات:

-العمايم :لا وجود لبئر بالمنطقة كما لم ترد مطالب في الغرض على المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقفصة،

- بوعمران 3 وواد الأبيض :تم إسناد الصفقتين الخاصتين بإنجاز الدراسة الفنية الإحداث منطقتين سقويتين للري التكميلي لمكتب دراسات وتم فتح الاعتمادات وبصدد التعهد

-دخلة أولاد بوسعد : مشروع منطقة سقوية مكثفة بصدد إنجاز الأشغال،

-القطار الغربية تم إسناد الصفقة الخاصة بإنجاز الدراسة الفنية لتدعيم واحة القطار الغربية لمكتب دراسات وتم فتح الاعتمادات .كما تم حفر بئر المشرف وتم إنجاز دراسة إحداث منطقة سقوية وسيتم الإعلان عن طلب العروض للأشغال بعد إعادة تجربة البئر،

-الأكتاب :لا وجود لبئر بالمنطقة كما لم ترد مطالب في الغرض على المندوبية العيايشة تم ترسيم الاعتمادات لإحداث بئر للري التكميلي على ميزانية 2024

-أولاد منصور :يوجد بالمنطقة 03 مناطق سقوية مستغلة كما تم حفر بئر بأولاد بلحسن وتم إنجاز الدراسة الخاصة بإحداث منطقة سقوية للري التكميلي وتم اسناد الصفقة الخاصة بالأشغال وبانتظار فتح الاعتمادات (PDI)

-أولاد الحاج :لا وجود لبئر بالمنطقة كما لم ترد مطالب في الغرض على المندوبية .

-مأجورة : تم حفر بئر منذ 2016 لكن لم تتم برمجته بسبب ضعف الموارد المائية وارتفاع الملوحة (4 ل/ث 3.7 - غ/ ل)،

-القوسة الدبابية(الشرقية): تم رفض فتح الاعتمادات للدراسة بسبب ضعف دفق البئر والهبوط الحاد للمائدة المائية،

-النوامر الغربية :لا وجود لبئر بالمنطقة،

- النوامر الشرقية :لا وجود لبئر بالمنطقة .

الجواب 3:

بخصوص برنامج الوزارة في إصلاح الآبار المعطلة، الأرطس، فيتم حاليا التدخل من طرف وكالة التنقيب على المياه لإحياء بئر الجلابية للماء الصالح للشرب وسيتم على إثر ذلك التدخل لإحياء بئر الأرطس 7.

الجواب 4:

بخصوص الحلول التي تقترحها الوزارة في التعامل مع الضيعة الفلاحية بالسند، فإن هذه الضيعة تمسح 2880 هك منها 630 هك زياتين وفسدق بعلي والبقية مراعي وأراضي غير صالحة للزراعة . وحرصا على النهوض بهذه الضيعة وتطوير أدائها تم تعيين لجنة تفكير ومتابعة متعددة الاختصاصات من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تولت تشخيص وضعية هذه الضيعة ووضعت برنامج يتمحور أساسا في إحداث آبار عميقة والتوسع في غراسات الأشجار المثمرة التي تتلاءم مع مناخ الجهة إضافة إلى التوسع في قطاع تربية الأغنام وتحسين المراعي .

وقد تم في هذا الإطار، تدعيم الضيعة بجرار وصهاريج ماء لري الزياتين البعلية المتأثرة بالجفاف .كما تمت صيانة وتجهيز البئر العميقة الموجودة بالضيعة لاستغلالها في ري الزياتين البعلية وبرمجة اقتناء تجهيزات ري قطرة قطرة للغراسات المجاذية علاوة على برمجة القيام باستكشاف مائي لتحديد نقاط مياه عميقة يمكن استغلالها لتطوير أنشطة هذه الضيعة .

الجواب 5:

بخصوص التدقيق في ميزانية الدعم المقدمة من طرف شركة فسفاط قفصة للمجامع المائية خلال سنة 2023 ووجود شبهات فساد، ففي إطار مسؤوليتها المجتمعية كانت شركة فسفاط قفصة تقوم بدعم المجامع المائية بخلاص مبلغ قدره 1 مليون دينار سنويا ما يعادل 50 بالمائة من فاتورة استهلاك الكهرباء .غير أنه وعلى إثر صدور منشور رئيس الحكومة عدد 5 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 حول الأعباء المثقلة على المؤسسات والمنشآت العمومية بعنوان مصاريف راجعة للوزارات أو الجمعيات أو المنظمات، أو أي هياكل أخرى عمومية أو خاصة والذي يستوجب الامتناع عن التكفل بأي مصاريف لا تندرج ضمن الأعباء المرتبطة بنشاطها، سواء تمثل ذلك في التعهد بالقيام بأشغال أو اقتناء معدات أو مواد أو إسداء خدمات لفائدة الوزارات وغيرها من الهياكل العمومية أو الخاصة أو المنظمات أو الجمعيات، أو من خلال وضع أي أملاك أخرى منقولة أو غير منقولة على ذمتها أو إسنادها أي امتيازات نقدية أو عينية بأي عنوان كان، فقد تراجعت شركة فسفاط قفصة عن دعم المجامع المائية بالجهة .

وعليه تمت دعوة كافة المجامع المائية بالجهة لتحيين كلفة بيع المتر المكعب من الماء دون اعتبار مساهمة شركة فسفاط قفصة، وذلك لتلافي العجز المالي، وقد استجابت عدة مجامع لذلك .

وفي المقابل، تواصل الوزارة دعم المجامع المائية في مجال الصيانة والتعهد، وقد تم تخصيص ميزانية سنوية تقدر بـ 1,5 مليون دينار

لدعم مجامع الماء الصالح للشرب في مجال الصيانة و1,5 مليون دينار لدعم مجامع الري في مجال الصيانة .

الجواب 6:

بخصوص برنامج الوزارة لتسهيل إجراءات الحصول على قروض فلاحية ميسرة، فإن الوزارة تعمل في إطار رؤية محورها الصمود، الاستدامة والاندماجية وبهدف تشبيب الناشطين في القطاع الفلاحي وفي إطار الأمر عدد 389 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار ينتفع بقروض عقارية لشراء أرض فلاحية وتهيئتها في ضيعة فلاحية تكون وحدة اقتصادية قائمة بذاتها قصد انجاز مشاريع فلاحية:

-الشبان الحاملون الشهادة تكوين في الميدان الفلاحي،

-الفنيون الحاملون لشهادات من معاهد التعليم العالي الفلاحي أو التكوين في الفلاحة،

-الراغبون في اقتناء منابات شركائهم في الملك على الشياع.

ويتم تسديد القروض العقارية الفلاحية على مدة 25 سنة منها 7 سنوات إمهال وبفائض قدره 3% ويتم توزيع مبلغ فوائض رأس المال الخاصة بسنوات الإمهال السبعة على بقية الأقساط الثمانية عشرة لتسديد القرض .كما تتمتع الاستثمارات في القطاع الفلاحي بامتيازات مالية منح عند الاستثمار وامتيازات جبائية .

الجواب 7:

بخصوص مراقبة توزيع الأعلاف، فيخضع نشاط توزيع وبيع المواد العلفية إلى مقتضيات كراس الشروط المتعلق بتنظيم ممارسة تجارة توزيع أعلاف الحيوانات المصادق عليه بقرار وزير التجارة والصناعات التقليدية المؤرخ في 21 جانفي 2009 ، كما تخضع المواد العلفية المدعمة إلى تراتيب تنظيمية خاصة ومحددة من طرف مصالح الوزارة المكلفة بالفلاحة، حيث تم إصدار الأمر عدد 1293 لسنة 2013 المؤرخ في 27 فيفري 2013 والمتعلق بمتابعة وتنظيم عملية توزيع مادة السداري ومراقبتها والمنشور عدد 356 بتاريخ 19 نوفمبر 2012 الذي يضبط الإجراءات الواجب إتباعها في توزيع مادة الشعير العلفي .

وسعيا لتأمين تغطية الحاجيات الغذائية للقطيع، وبهدف مزيد إحكام تنظيم توزيع المواد العلفية المدعمة وضمان تزويد منتظم لمختلف جهات البلاد، وفي إطار مزيد إحكام تنظيم مسالك التوزيع، تم إقرار عديد الإجراءات التنظيمية التي تم تحديدها من طرف مصالح الوزارة بالتنسيق مع جميع المتدخلين لتوحيد منهجية العمل بين كل الولايات لتفادي الصعوبات وإرساء الشفافية اللازمة على عملية الاتجار وحماية المربين من ظاهرة الاحتكار والحد من التجاوزات وذلك من خلال إصدار عديد المناشير الموجهة إلى السادة الولاة و السادة المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية .

فبالنسبة لتوزيع مادة السداري، وطبقا للأمر عدد 1293 لسنة 2013، المشار إليه أعلاه تتولى اللجان الجهوية بالتنسيق مع اللجان المحلية تحديد قائمة المربين وضبط حصصهم وفق معايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار عدد المربين وعدد القطيع، ثم يتم إصدار قائمات إسمية في الغرض يقع مدها للجان المحلية لإعداد بطاقات التزود للمربين المعنيين حسب قائمات المربين الراجعين لها بالنظر، والمزودين بالجهات المعنية .

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن عملية متابعة تنفيذ المزودين لبرنامج التوزيع مكلفة بها اللجان المحلية، وتتم باعتماد دفتر المتابعة الذي يقع من خلاله التنصيص، من قبل مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، على حصة المربي الشهرية، المزود الذي سيتولى تزويده إلى جانب الكميات المستلمة من قبل المربي والمعلنة من قبل المزود، مع ضرورة التأشير من الطرفين على صحة المعطيات.

كما تتم مراقبة توزيع مادة السداري على مستوى المزودين من طرف فريق جهوي يضم ممثلين عن الوزارات المكلفة بالفلاحة والصناعة والتجارة ويتم تعيينه من قبل والي الجهة ويقع تطبيق العقوبات الإدارية على المزودين المخلين، كما هو منصوص عليه بالأمر عدد 1293 لسنة 2013، المشار إليه أعلاه

أما بالنسبة لتوزيع مادة الشعير العلفي، وطبقا للمنشور عدد 356 بتاريخ 19 نوفمبر 2012 المشار إله أعلاه، تم تكوين لجان فنية جهوية على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، تتولى بصفة دورية ضبط قائمة المربين وعدد القطيع لديهم وتحديد حاجياتهم من هذه المادة، باعتبار عدد المواشي لديهم، كما تقوم بإعداد بطاقة تزود سنوية لكل مربي مع تحديد الكمية المسندة له شهريا والمزود المكلف بتوفير مادة الشعير.

وبالإضافة إلى ذلك، تتم متابعة عملية التزود بمادة الشعير العلفي على مستوى المربين والمزودين من قبل لجان متابعة محلية بمختلف المعتمديات، ويتولى رئيس دائرة الإنتاج الحيواني الإشراف على هذه العملية من خلال التنسيق مع لجان المتابعة المحلية والمصالح الجهوية لديوان الحبوب التي تصدر أذون التزود. وتتولى هذه اللجان مراقبة مدى التزام المزود بالبرنامج الشهري لتوزيع هذه المادة، مع إشعار مصالح المراقبة الجهوية للتدخل وتطبيق العقوبات في صورة تسجيل تجاوزات .علما وأن مزودي الشعير المرخص لهم ملزمون بموافاة لجان المتابعة المحلية موفي كل شهر بدفتر البيوعات لمادة الشعير .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محسن هرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :الماء الصالح للشراب

يعاني سكان عمادات العاذر وهذيل والجواودة وأولاد مفدّة من معتقدبة فرنانة رغم قربهم من سد بربرة من عدم تزويدهم بالماء الصالح للشراب.

السؤال :متى ستقع برمجتهم لتزويدهم بالماء الصالح للشراب

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص برمجة تزويد مناطق هذيل والعاذر والجواودة وأولاد مفدة بالماء الصالح للشرب .

المرجع مراسلتكم بتاريخ 8 نوفمبر .2023

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص برمجة تزويد مناطق هذيل والعاذر والجواودة وأولاد مفدة بالماء الصالح للشرب، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

بالنسبة لمنطقة لهذيل، فسيتم تزويدها في إطار مشروع القنة الذي ستتم إحالة التصرف فيه إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع

المياه، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى من الدراسة وتحديد مواقع الخزانات والمنشآت المائية، كما يتم العمل على إعداد استشارة للقيام بالدراسات الجيوتقنية لاستكمال المرحلة الثانية من الدراسة .

أما بالنسبة لمناطق الجواودة والعاذر وأولاد مفدة، فهي تتزود من مركب بربرة والذي تمت برمجة إعادة تهيئته وإحالة التصرف فيه إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، وقد تم الإعلان على طلب العروض لإنجاز الدراسات في انتظار عرض تقرير تقييم العروض على أنظار اللجنة العليا للصفقات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

في إطار متابعتنا وتشخيصنا لأهم مشاغل ومشاكل المتساكنين بمعتمدية القلعة الصغرى وحرصنا على تذليل الصعوبات التي يوجهونها في مجال الضروريات اليومية تلقينا عديد التشكيات من أهالي الجهة وخاصة من متساكني حي الأمل بالنسبة لمشروع ربط الحي بالماء الصالح للشراب (75عائلة) والذي تم اقتراحه ضمن المجلس المحلي للتنمية سنة 2019 حيث تمت رصد اعتمادات من قبل المجلس الجهوي للتنمية بقيمة 700 ألف دينار سنة 2021.

حيث بدأت الأشغال في 8 أوت 2023 وتواصلت لمنتصف أكتوبر وتقدمت بنسبة 50 بالمائة ثم تخلى المقاول على الصفقة وفي نفس الوقت واصل الأشغال بأحياء أخرى مجاورة (حي الطويل) وعليه نسألكم سيد الوزير لماذا توقفت أشغال هذا المشروع؟

كما نطلب منكم التدخل سيدي الوزير والاذن لمصالحكم المختصة لاستئناف الأشغال التي تشرف عليها مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه واستكمال بقية المشروع في أقرب الآجال.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص تزويد متساكني حي الأمل بالقلعة الصغرى بالماء الصالح للشرب .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 4 أكتوبر2023 .

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تزويد متساكني حي الأمل بالقلعة الصغرى بالماء الصالح للشرب، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار صفقة اطارية، كلفت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه مقاولة لإنجاز المشاريع الصغرى وغير المعقدة والمتمثلة أساسا في تمديد شبكات التوزيع بإقليم سوسة ومنها مشروع تزويد متساكني حي الأمل بالقلعة الصغرى بالماء الصالح للشرب .

واعتبارا لانتهاء صلوحية هذه الصفقة بتاريخ 16 نوفمبر2023 ، فقد طلبت الشركة، في شهر أكتوبر 2023 من المقاولة إيقاف أشغال تزويد الحي المذكور بالماء الصالح للشرب، وذلك حتى تتمكن من التفرغ لغلق الملفات الجارية .وتم تكليف مقاولة أخرى تقوم بإنجاز مشاريع لفائدة الشركة بالجهة بإتمام المشروع المذكور خلال شهر ديسمبر 2023.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة،

وبقدر ما نثمن مجهود وزارتكم في عملية الإصلاح وتطوير القطاع الفلاحي، فإن بعض الإشكاليات تتطلب التأمل من قبل جنابكم

1) ما هو برنامج الوزارة بخصوص الصعوبات التي تحول دونا استكمال المشاريع الممولة من البنك الافريقي للتنمية ضمن إطار مشروع التنمية الفلاحية المندمجة الشمال ولاية قفصة والذي تنتهي آجاله حسب اتفاقية التمديد في 2023/12/31.

2) ضرورة تدخل الوزارة لا يجاد حلول لدعم وتخفيض تسعيرة استهلاك الكهرباء بالنسبة إلى المجامع المائية والمناطق السقوية لمعتمديات زانوش وسيدي عيش وقفصة الشمالية لمجابهة العطش قبل صائفة 2024.

3) ضرورة التدقيق في توزيع ميزانية الدعم المقدمة من طرف شركة فسفاط قفصة للمجامع المائية خلال هذه السنة 2023 والي تتعلق بها شبهات فساد، خاصة بعد إدراج بعض الآبار التي تتبع شركة استغلال وتوزيع المياه ضمن برنامج الدعم وحصولها على قرابة نصف الميزانية مما تسبب في توقف عمل عديد المجامع وتطوّر المنتفعين بالمياه الصالحة للشراب في عدة قرى و تجمعات.

4) نحث مصالحكم على تمكين الباعثين الشباب في الاستثمار الفلاحي، من رخص حفر الآبار لاستكمال مشاريعهم ومساعدة الفلاحين الجهات قفصة الشمالية وزانوش من رخص تعويض استثنائية لحفر آبار عميقة بسبب شح المائدة المائية السطحية بفعل الضرر الذي تسببت فيه شركة خاصة الزراعة " السلاطة" بمنطقة أولاد أحمد بن سعد .

5) برنامج الوزارة بخصوص تجهيز عديد الآبار التي تم حفرها والموجهة للماء الصالح للشراب والسقوي في قفصة الشمالية وزانوش

6) ملف الأعلاف المدعمة وطريقة ضبطها وتوزيعها للحد من التلاعب بالحصص للفلاحيين من بعض الهياكل الشريكة والسعي إلى تقديم منح للفلاحين للتشجيع على زراعة الأعلاف المروية.

7) الاجراءات التي اتخذتها الوزارة ولجان التفقد في خصوص استنزاف المائدة المائية من بعض المستثمرين وتجاوزاتهم في قفصة الشمالية وسيدي عيش على غرار شركة الزراعات الورقية " السلاطة " التى تستخدم أحواض مائية ترابية ضخمة تسببت في شح الآبار السطحية لصغار الفلاحين بكامل جهة قفصة.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :حول وجود بعض الإشكاليات في القطاع الفلاحي التي تتطلب تدخل الوزارة .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 18 أكتوبر 2023.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، بخصوص وجود بعض الإشكاليات في القطاع الفلاحي التي تتطلب تدخل الوزارة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

بخصوص مشروع التنمية المندمجة لشمال ولاية قفصة الممول من البنك الإفريقي للتنمية، يتم الانتهاء من المشروع وغلق القرض في 31ديسمبر2023. وعليه، فقد تم عقد جلسة عمل مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ومصالح الهندسة الريفية وتم الاتفاق على امضاء العقود مع الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه على أن يتم تحمل النفقات على ميزانية برنامج المياه بالنسبة للخمس مشاريع المعطلة .

الجواب 2:

بخصوص ضرورة تدخل الوزارة لإيجاد حلول لدعم وتخفيف تسعيرة استهلاك الكهرباء بالنسبة الى المجامع المائية والمناطق السقوية بمعتمديات زانوش وسيدي عيش وقفصة الشمالية لمجابهة العطش قبل صائفة سنة 2024، فقد تمت دعوة المجامع المائية الى مراجعة عقود التزود بالكهرباء خلال هذا الموسم، كما تم إعداد برنامج لتجهيز محطات الضخ بالطاقة الشمسية على ميزانية التنمية من خلال:

- تم رصد اعتمادات تقدر بـ 300 ألف دينار بعنوان سنة 2023 والمشروع في طور إعداد ملف طلب العروض،

-كما تم أيضا رصد اعتمادات تقدر بـ300 ألف دينار بعنوان سنة 2024.

الجواب 3:

بخصوص التدقيق في ميزانية الدعم المقدمة من طرف شركة فسفاط قفصة للمجامع المائية خلال سنة 2023 ووجود شبهات فساد، ففي إطار مسؤوليتها المجتمعية كانت شركة فسفاط تقوم بدعم المجامع المائية بخلاص مبلغ قدره 1 مليون دينار سنويا ما يعادل 50بالمائة من فاتورة استهلاك الكهرباء .غير أنه وعلى إثر صدور منشور رئيس الحكومة عدد 5 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 حول الأعباء المثقلة على المؤسسات والمنشآت العمومية بعنوان مصاريف راجعة للوزارات أو الجمعيات أو المنظمات، أو أي هياكل أخرى عمومية أو خاصة والذي يستوجب الامتناع عن التكفل بأي مصاريف لا تندرج ضمن الأعباء المرتبطة بنشاطها، سواء تمثل ذلك في التعهد بالقيام بأشغال أو اقتناء معدات أو مواد أو إسداء خدمات لفائدة الوزارات وغيرها من الهياكل العمومية أو الخاصة أو المنظمات أو الجمعيات، أو من خلال وضع أي أملاك أخرى منقولة أو غير منقولة على ذمتها أو إسنادها أي امتيازات نقدية أو عينية بأي عنوان كان، فقد تراجعت شركة فسفاط قفصة عن دعم المجامع المائية بالجهة .

وعليه تمت دعوة كافة المجامع المائية بالجهة لتحيين كلفة بيع المتر المكعب من الماء دون اعتبار مساهمة شركة فسفاط قفصة، وذلك لتلافي العجز المالي، وقد استجابت عدة مجامع لذلك .

وفي المقابل، تواصل الوزارة دعم المجامع المائية في مجال الصيانة والتعهد، وقد تم تخصيص ميزانية سنوية تقدر بـ 1,5 مليون دينار لدعم مجامع الماء الصالح للشرب في مجال الصيانة و 1,5مليون دينار لدعم مجامع الري في مجال الصيانة.

الجواب 4:

بخصوص تمكين الباعثين الشبان في الاستثمار الفلاحي من رخص حفر آبار، ففي إطار تحسين عمل اللجنة المكلفة بدراسة مطالب حفر الآبار، تم اعتماد منهجية ومعايير فنية جديدة تراعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لطالب الرخصة .

وتجدر الإشارة إلى أن المائدة المائية بقفصة الشمالية تشهد تدهورا حادا في منسوب المائدة المائية مع ارتفاع في ملوحة المياه خصوصا خلال السنوات الأخيرة جزاء تفاقم ظاهرة الحفر العشوائي غير المرخص .

وفي هذا المجال، تعمل مصالح الوزارة على متابعة كميات المياه الجوفية المسحوبة لمختلف الموائد المائية بالبلاد التونسية ومن بينها مائدة قفصة الشمالية بحسب حصص الاستغلال المقدرة. والمتوفرة وتبعا لوضعية التوازنات المائية لهذه المائدة، يتم تمكين الفلاحين بحوض قفصة الشمالية ومن بينهم الباعثين الشبان من رخص حفر ورخص تعويض استثنائية في إطار دفع الاستثمار، وذلك باعتماد مقاييس إسناد ملائمة لوضعية استغلال المائدة والتغيرات المناخية المعاشة بالنظام الهيدروجيولوجي للحوض وحصحصة ما تبقى من مخزون المياه بها في إطار استدامتها .

وتتلخص المقاييس المعتمدة لدراسة طلبات الحفر والاستغلال في:

-متوسط هبوط المنسوب المائي السنوي،

-تأثير الخصائص الفنية الآبار المجاورة (كميات مياه مسحوبة وتطور ملوحتها) ،

-مؤشر تطور الاستغلال السنوي.

الجواب 5:

بخصوص برنامج الوزارة بخصوص تجهيز عديد الآبار التي تم حفرها والموجهة للماء الصالح للشرب والسقوي في قفصة الشمالية وزانوش، فقد تمت برمجة:

-تجهيز البئر العيقة لآلة P6 مكرر على ميزانية التنمية لسنة 2023 بقيمة 200 ألف دينار وهي بصدد إعلان طلب العروض،

-تجهيز البئرين العميقتين أولاد موس 3 وسيدي سالم 2 مكرر على ميزانية،

- التنمية لسنة 2024 وتم رصد اعتمادات في حدود 200 ألف دينار .

الجواب 6:

بخصوص تنظيم توزيع المواد العلفية المدعمة شعير وسداري فيخضع نشاط توزيع وبيع المواد العلفية إلى مقتضيات كراس الشروط المتعلق بتنظيم ممارسة تجارة توزيع أعلاف الحيوانات المصادق عليه من طرف السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية بالقرار المؤرخ في 21 جانفي 2009.

كما تخضع المواد العلفية المدعمة إلى تراتيب تنظيمية خاصة ومحددة من طرف مصالح وزارة الفلاحة:

-الأمر عدد 1293 المؤرخ في 27 فيفري 2013 والمتعلق بمتابعة وتنظيم عملية توزيع مادة السداري ومراقبتها،

-المنشور عدد 356 بتاريخ 19 نوفمبر 2012 الذي يضبط الإجراءات الواجب إتباعها في توزيع مادة الشعير العلفي،

1-تنظيم توزيع مادة السداري :

في إطار أشغال اللجنة الوطنية، تم إقرار اعتماد نسبة 70 % من الإنتاج المحلي للسداري كحصة لفائدة المربين ونسبة 30% من الإنتاج كحصة لمصانع الأعلاف .

كما يقع ضبط الحصص الشهرية للولايات (مربين ومصانع) من طرف اللجنة الفنية لمتابعة تنظيم توزيع مادة السداري ومراقبتها، وذلك حسب تقديرات الإنتاج المحلي للسداري وحسب الظروف المناخية والمتوفرات من المواد العلفية الأخرى في الجهات،

- ✓ بالنسبة للمربين تضبط حصص المربين المنتفعين على الصعيد الجهوي وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار عدد المربين وعدد القطيع، وتتم إصدار قائمات إسمية في الغرض.
- ✓ بالنسبة لمصانع الأعلاف تم تكليف المصالح الجهوية لديوان الحبوب لتحديد وتوزيع حصص السداري على المصانع حسب مقاييس فنية معتمدة في تقدير حاجيات المصانع الناشطة من هذه المادة .

2-تنظيم توزيع مادة الشعير العلفي :

بهدف ترشيد استهلاك مادة الشعير العلفي تم اعتماد نظام الحصص في التوزيع على مستوى المربين ومصانع إنتاج العلف المركب . وتم تحديد حصص الولايات باعتبار معدل المبيعات المسجلة خلال الفترات السابقة، وكانت في حدود 70 % للمربين و30 % موجهة لمصانع الأعلاف .كما تتم مراجعة هذه الحصص حسب طلبات الجهات والظروف المناخية وحسب المتوفرات من هذه المادة لدى ديوان الحبوب .

- ✓ بالنسبة للمربين تضبط حصص المربين المنتفعين على الصعيد الجهوي وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار عدد المربين وعدد القطيع، وتتم إصدار قائمات إسمية في الغرض.
- ✓ بالنسبة لمصانع الأعلاف :تحدد حصص مصانع الأعلاف على الصعيد المركزي من طرف المصالح الفنية للإدارة العامة للإنتاج الفلاحي، وذلك بالاعتماد على ملف يتكون من المعطيات والوثائق الخاصة بإنتاج المصنع من العلف المركب وبكميات المواد الأولية المقتناة والمستعملة في إنتاج هذه الأعلاف خلال فترة سابقة .هذا ويؤخذ بعين الاعتبار في تحديد كميات المواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع التركيبات المستعملة في إنتاج جميع هذه الأعلاف حسب النوعيات .

وتجدر الإشارة إلى أن التهافت على المواد العلفية المدعمة يعود إلى انخفاض سعر بيع هذه المواد، مقارنة بالمواد الأولية الأخرى، ومنها خاصة الذرة والقمح العلفي، وإلى النقص المسجل في توفر المواد العلفية الأخرى، خاصة المزروعة منها .

أما بخصوص تقديم منح للفلاحين للتشجيع على زراعة الأعلاف المروية، ففي إطار قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 تتمتع الاستثمارات في القطاع الفلاحي بمنح تصل إلى 55 % بالمنسبة للاستثمارات المتعلقة باقتناء الآلات والمعدات الضرورية للاقتصاد في مياه الري .

الجواب 7:

بخصوص استنزاف المائدة المائية الجوفية من طرف مشروع فلاحي بقفصة الشمالية وسيدي عيش على ملك المستثمرين مثل شركة مختصة في الزراعات الورقية، فعلي إثر المعاينات الميدانية التي قامت المصالح الفنية بالوزارة منذ سنة 2019 تبين أن كل آبار الشركة والمستغلة حاليا وعددها 08 متحصلة على ترخيص مسبق ومنها ما تم شراؤه ضمن العقارات التي تم التفويت فيها من المالكين الأصلين إلى الشركة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير الشؤون الدينية بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم أو متابعتكم

سيدي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت إشرافكم أو متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي اسداها في إطار المهمة الاستثنائية أو الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 الى حد الآن .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: بخصوص سؤال كتابي .

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-0000145 بتاريخ 16 جانفي 2024

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلّق بالسّؤال الكتابي الذي تقدم به السيد النائب أحمد السعيداني، يشرفني إفادتكم بأنّه لا توجد تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية مؤسسات عمومية أو ذات مساهمات عمومية على معنى أحكام القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية والمنقح والمتمم بالقانون عدد 102 لسنة 1994 المؤرخ في غرة أوت 1994والقانون عدد 74 لسنة 1996 المؤرخ في 29 جويلية 1996، والقانون عدد 38 لسنة 1999 المؤرخ في 3 ماي 1999 والقانون عدد 33 لسنة 2001 المؤرخ في 29 مارس2001 .

أفدناكم بهذا، بناء على طلبكم .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول تسوية وضعية إدارية لجامع الإخلاص حي حسان بالخوجة منوبة

المصاحيب: مراسلة الى السيد وزير الشؤون الدينية بتاريخ 2013/01/20

مراسلة من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية منوبة بتاريخ 2014/02/05

مراسلة الى السيد وزير الشؤون الدينية بتاريخ 2014/08/25

مراسلة الى السيد والي منوبة بتاريخ 2016/08/17

مراسلة الى الإدارة العامة للمعالم الدينية والإطارات المسجدية بعد التحية،

سيدي الوزير تمت مراسلتكم بتاريخ 20 جانفي 2013 من طرف اصيلي منطقة حي حسان بالخوجة (بوستيل)والراجع بالنضر لبلدية منوبة من ولاية منوبة وحيث انهم بادروا ببناء جامع منذ 2011 بمنطقة كانت مصبا للفضلات من بقايا البناءات وحيث ان المنطقة تفتقد لمصلى مما يتعذر على كبار السن التنقل لأداء فريضة الصلاة وحيث أن المنطقة تأم حوالي أربعة الاف ساكن

وحيث أنهم قاموا بمراسلة النيابة الخصوصية آنذاك لبلدية منوبة بتاريخ 28 جانفي 2014 حول تغيير ملكية قطعة الأرض وتبين من خلالها حسب ردهم بتاريخ 05 فيفري 2014 ان ملكيتها لا ترجع لبلدية منوبة

وحيث أن لإدارة العامة للمعالم الدينية والإطارات المسجدية تلقت إجابة حول المكتوب عدد 003003 بتاريخ 29 مارس 2016 بخصوص قطعة الأرض مرجع النضر وعددها 166 الماسحة ل 298 م م التابعة للرسم العقاري عدد 2519 منوبة وهي مخصصة للتجارة وتم فوقها بناء الجامع وأعلمتهم أن الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية لا ترى مانعا في التفويت في قطعة الأرض على صبغتها الاصلية

وحيث أن المتساكنين يتعذر عليهم مراسلة وزارة الشؤون العقارية لانتفاء الصفة وطلب تغيير صبغة الأرض لإتمام إجراءات التفويت

وحيث انه تمت مراسلتكم مجددا بتاريخ 25 أوت 2014 وإعلامكم بأن الأرض انتفت ملكيتها من طرف البلدية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

وحيث أنهم راسلوا والي الجهة بتاريخ 17 اوت 2016 لربط الجامع بالتيار الكهربائي خاصة وأنهم يصلون على ضوء الشمعة ليلا

سيدي الوزير من الواجب تسوية الوضعية الإدارية لهذا الجامع حتى يكون ضمن قائمة المساجد المعترف بها من وزارتكم وانهاء معاناة متساكني المنطقة حيث انهم حاولوا بكل الطرق الاتصال بكافة الجهات المتداخلة لحل الاشكال القائم دون جدوى .

في انتظار ردكم تفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق احتراماتي .

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع :بخصوص سؤال كتابي .

المرجع :مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-0000145 بتاريخ 16 جانفي 2024 .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلّق بالسؤال الكتابي الذي تقدمت به السيّدة النائبة أسماء الدرويش بخصوص تسوية الوضعية الإدارية لجامع" الإخلاص "بمنطقة حي حسان بالخوجة بولاية منوبة، أتشرف بإفادتكم بعناصر الإجابة التالية :

-**جامع" الإخلاص "**الكائن بحي حسان بالخوجة (بوستيل) عمادة سيدي عمر من معتمدية منوبة تم بناؤه من قبل متساكني المنطقة دون ترخيص مسبق من وزارة الشؤون الدينية وهو مُقام على عقار مساحته 298 م3 وتتمثل في القطعة عدد 166 من العقار موضوع الرسم العقاري عدد 2519 بمنوبة الراجع بالملكيّة إلى الشركة العقارية للبلاد التونسية (SNIT) وهو مخصص في الأصل لمقسم تجاري .

-**الوضعيّة الإدارية** تلبية لرغبة متساكني الجهة وخاصة كبار السن منهم ونظرا لافتقار هذه المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية إلى وجود مسجد تُقام فيه الصلاة وبعد بقية المعالم الدينية عنها، فقد تولّت الوزارة الترخيص بصفة استثنائية للجامع المذكور بإقامة الشعيرة خصوصا وأنّه يحتوي على جميع المرافق الضرورية من خلال ربط الصلة بين أهالي المنطقة والشركة التونسية للكهرباء والغاز فرع منوبة لتزويده بالنور الكهربائي وحفر بئر ارتوازية لتوفير الماء الصالح للشرب .

-**الموارد البشرية** في إطار حرص الوزارة على المحافظة على استقرار الجامع المذكور وضمانا لحسن سيره في ظروف طيّبة، وسعيا منها على حمايته وتأمينه من جميع التدخلات الخارجية أو التدخل في شؤونه فقد بادرنا بصفة استثنائية بتكليف إطارات مسجديّة للإشراف عليه .

-**الوضعية العقارية** تضافرت جهود عديد الأطراف محليا وجهويا ومركزيا في اتجاه تسوية الوضعية العقارية لجامع" الإخلاص"، وعلى إثر اجتماع تم عقده بمقر وزارة الشون الدينية بحضور ممثلين عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والشركة العقارية للبلاد التونسية (SNIT) ، تم اقتراح مُعاوضة العقار محل الخلاف بعقار على ملك الدولة وقد حظي هذا المقترح بموافقة جميع الأطراف، وتبعا لذلك تولّت مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مراسلة الشركة بتاريخ 06 جوان 2023 قصد مطالبتها بتقديم مقترحاتها بخصوص الأرض الدولية موضوع المعاوضة (تجدون طيّ هذا نسخة من المراسلة) .

وعلى العموم فإن الوزارة ممثلة في مصالحها المركزية والجهوية تتولّى المتابعة المستمرة لهذه الوضعية على غرار بقيّة الوضعيات المماثلة وهي على ذمّة السيدة النائبة كلّما ارتأت الحصول على معطيات محيّنة حول مآل هذا الملف، كما سيتم إفادة الجناب بآخر المستجدات حال تسوية الوضعية العقارية للمعلم المذكور .

أفدناكم بهذا، بناء على طلبكم .

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية
الإدارة العامة للاقتناء و التحديد
5027ملف عدد 1328
(جامع حي حسان بلخوجة منوبة)

ص-0001749-5000-12-2023

من المدير العام للاقتناء والتحديد
إلى
السيد الرئيس المدير العام
للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

الموضوع: حول تسوية الوضعية العقارية لقطعة الأرض المقام فوقها **جامع حي حسان بلخوجة** (بوستيل) ولاية منوبة
المرجع: مكتوب وزارة الشؤون الدينية عدد 270 المؤرخ في 14 ديسمبر 2021
المصحوب: نسخة من المكتوب المبين بالمرجع .

وبعد، أتشرف بإعلامكم أن وزارة الشؤون الدينية أفادت بمكتوبها المبين بالمرجع أن ميزانيتها لا تسمح بشراء قطعة الأرض الماسحة **298 م م** التابعة للرسم العقاري عدد **2519 منوبة** الراجع بالملكية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية المقام فوقها جامع **" حي حسان بلخوجة"** ولاية منوبة وطلبت على هذا الأساس تسوية هذه الوضعية بوجه المعاوضة.

لذا، المرجو تقديم مقترحاتكم في خصوص الأرض الدولية المطلوبة للمعاوضة حتى يتسنى دراسة الموضوع على بينة من الأمر، **والسلام.**

المدير العام

ص-0001750-5000-12-2023

نسخة طبق الأصل تحال على السيد المدير العام للمعالم الدينية بوزارة الشؤون الدينية للإعلام وللتنسيق مع مصالح الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال في الغرض تبعا لمكتوبه عدد 270المؤرخ في 14 ديسمبر 2021، **والسلام.**

المدير العام

السؤال الكتابي

للنائب سامي رايس

الموضوع:سؤال كتابي حول توفير المواد الغذائية بالسوق .

تحية طيبة وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

تبعا للنقص الملحوظ في المواد الغذائية الأساسية بالسوق من سميد وسكر وحليب وقهوة وشاي وغيرها مما انجر عنه وجود طوابير طويلة من المواطنين لم نعهدها من قبل للحصول على حاجياتهم من المواد المذكورة، وتسبب في إحساس بالبؤس والخصاصة وفي ضياع للوقت على حساب مآرب أخرى كانت من الممكن أن تكون أكثر نفعا لأفراد العائلة وكذلك للمجتمع والاقتصاد .

لذا المرجو منكم موافاتي ببرنامجكم المستقبلي المتعلق بتوفير بالمواد الغذائية الأساسية التي ستمكن العيش الكريم للمواطن التونسي مع مدنا بالإحصائيات اللازمة ومقارنتها بالسنوات الفارطة .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجارة

وتنمية الصادرات

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب المحترم سامي رايس حول تزويد السوق بالمواد الحساسة وكثرة الإستهلاك من قبل وزارة التجارة وتنمية الصادرات.

تحية طيبة وبعد يشرفني إفادتكم بما يلي :

إجابة على تساؤلكم حول برنامج وزارة التجارة وتنمية الصادرات المستقبلي المتعلق بتوفير المواد الغذائية الأساسية والإحصائيات اللازمة ومقارنتها بالسنوات الفارطة، أتشرف بمو افاتكم بالمعطيات التالية :

تعمل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات على تأمين انتظامية التزويد بمختلف المواد الغذائية الأساسية بالتنسيق مع الوزارات القطاعية والفاعلين العموميين والمهنة في إطار مقاربات هيكلية وظرفية تنبني على :

- ✓ تأمين انتظامية عمليات التوريد والإنتاج للمواد الأساسية وملاءمة الكميات حسب الحاجيات الاستهلاكية لكل مادة،
- ✓ تكوين المخزونات الاستراتيجية والتعديلية وإحكام التصرف فيها حسب الحاجيات الاستهلاكية لكل فترة لتعديل وضعية التزويد بالسوق،
- ✓ توجيه الكميات حسب طبيعة الاستهلاك والمعادلة بين الاستهلاك العائلي للمواد الغذائية الأساسية والاستعمالات المهنية لها لخلق التوازن وتغطية حاجيات المواطنين كأولوية مطلقة،
- ✓ تنظيم مسالك توزيع المواد الغذائية الأساسية ومتابعتها لقطع الطريق أمام الممارسات الاحتكارية والمضاربات بصفة استباقية عن طريق الرقمنة وبصفة تفاعلية عن طريق المراقبة اللاحقة،
- ✓ الإشراف المباشر على توزيع المواد الأساسية وتوجيهها حسب الحاجة والتفاعل الفوري لتسديد حالات النقص التي يتم تسجيلها في أقصر الآجال .

ويندرج البرنامج المستقبلي للوزارة في مجال توفير المواد الغذائية الأساسية في نفس السياق حيث سيتواصل العمل طبقا لهذه المقاربات على تأمين الكميات الضرورية التي تمكن من تغطية الحاجيات الاستهلاكية للمواطن وللقطاعات الإنتاجية ومواصلة تفعيل الإجراءات الخاصة بدعم وتحسين العرض بهذه المواد وإصلاح منظومات توزيعها كالتالي :

- ✓ توفير الكميات الشهرية الضرورية من المواد الأساسية(القمح، السكر، القهوة، الشاي، الأرز، الزيت النباتي)بالتنسيق مع الوزارات والدواوين المعنية وإعادة تكوين المخزونات الاستراتيجية والتعديلية منها بما يمكن من تفادي أي انعكاسات على التزويد في صورة تسجيل عوامل خارجية من شأنها تعطيل عمليات التوريد والإنتاج والتوزيع ومجابهة الطلبات الإضافية خلال المواسم الاستهلاكية الكبرى، مع تمكين الخواص حسب الطلب من توريد كميات إضافية من هذه المواد في إطار الاستثناءات من احتكار الدولة لمزيد تعزيز العرض والتخفيف من منسوب اللهفة المهنية على هذه المواد
- ✓ وضع برامج خصوصية لتوزيع وتوجيه المواد الغذائية الأساسية تحت الإشراف المباشر لمصالح الوزارة وتوجيهها نحو الاستهلاك العائلي والمناطق الشعبية والريفية والمناطق التي تشهد صعوبات في التزود (أولوية مطلقة)،
- ✓ تكثيف تدخلات المراقبة الاقتصادية للتصدي للممارسات الاحتكارية وخاصة الخزن العشوائي والخزن المفرط للمواد الأساسية ومختلف عمليات التلاعب باستعمالاتها وتنفيذ برامج رقابية مشتركة بصفة متواصلة ومسترسلة مع المصالح الأمنية،
- ✓ استكمال مسار رقمنة مسالك توزيع المواد الغذائية الأساسية وتوسيع مجالات تغطية المنظومات الإعلامية لمختلف المنتوجات ذات الأولوية) المواد المدعمة وتحسين نسبة اندماجها لتشمل كافة حلقات التوزيع وترابطها البيني مع قواعد البيانات المتوفرة لدى بقية الوزارات والهياكل العمومية،
- ✓ إصلاح منظومات توزيع المواد الغذائية الأساسية ومراجعة تراتيبها الحالية لتكريس أكثر شفافية وعدالة في عمليات التوزيع وتمكين مصالح المراقبة من مزيد تقفي استرسالها،
- ✓ إعادة تدقيق الحاجيات من المواد الغذائية الأساسية واستكمال المسوحات الميدانية المبرمجة حولها في ظل ما تمت ملاحظته من تغيير في المؤشرات والعادات الاستهلاكية .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مختلف الصعوبات الداخلية والخارجية المعترضة في علاقة بالوضع الاقتصادي والمالي وتداعيات الأزمة العالمية وتأثيراتها على سلاسل الإمدادات والكلفة فقد تم إجمالا تأمين الكميات التي تغطي الحاجيات الاستهلاكية من أهم المواد الغذائية الأساسية والتي بلغت خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2023ما قدره 5,4 مليون قنطار للفرينة المدعمة المخصصة لصنع الخبز المدعم و299,4 ألف طن للسكر و 21,5 ألف طن للقهوة و 5,2 ألف طن للشاي و 12,4 ألف طن للأرز و 441,7 مليون لتر للحليب المدعم .

أعلمناكم بهذا لكل غاية مفيدة

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **ديناروواحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".